الجوَابُ المكتوب
الجواب المكتوب

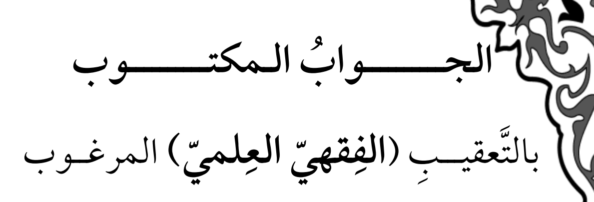
بالتَّعقيبِ (الفِقهيّ العِلميّ) المرغوب
(الفقهي العلمي) المرغوب

تَفْرِيجُ القُلُوبُ

بِتَفْرِيجِ الكُرُوبُ

مَسائلُ فِقهيَّة، وتَأصيلاتٌ منهجيَّة، وآدابٌ علميَّة

كَتَبَهُ
الرَّاجي عفوَ ربِّه
عليّ بن حسن الحلبيّ الأثريّ


الجـــوابُ الـمكتـــــوب

بالتَّعقيــبِ (الفِقهيّ العِلميّ) المرغــوب

تَفْرِيــحُ القُلُــوب

بِتَفْرِيــجِ الكُــرُوب..

-مَســائلُ فِقْهِيَّــة، وَتَأْصيــلاتٌ مَنْهَجِيَّــة، وَآدابٌ عِـلْـمِيَّــة-

كتبه

الراجي عفو ربِّه

عليّ بن حسَن الحلبيّ الأَثَريّ

-عفا الله عنه-بِمَنِّهِ-

جميع حقوق الطبع محفوظة

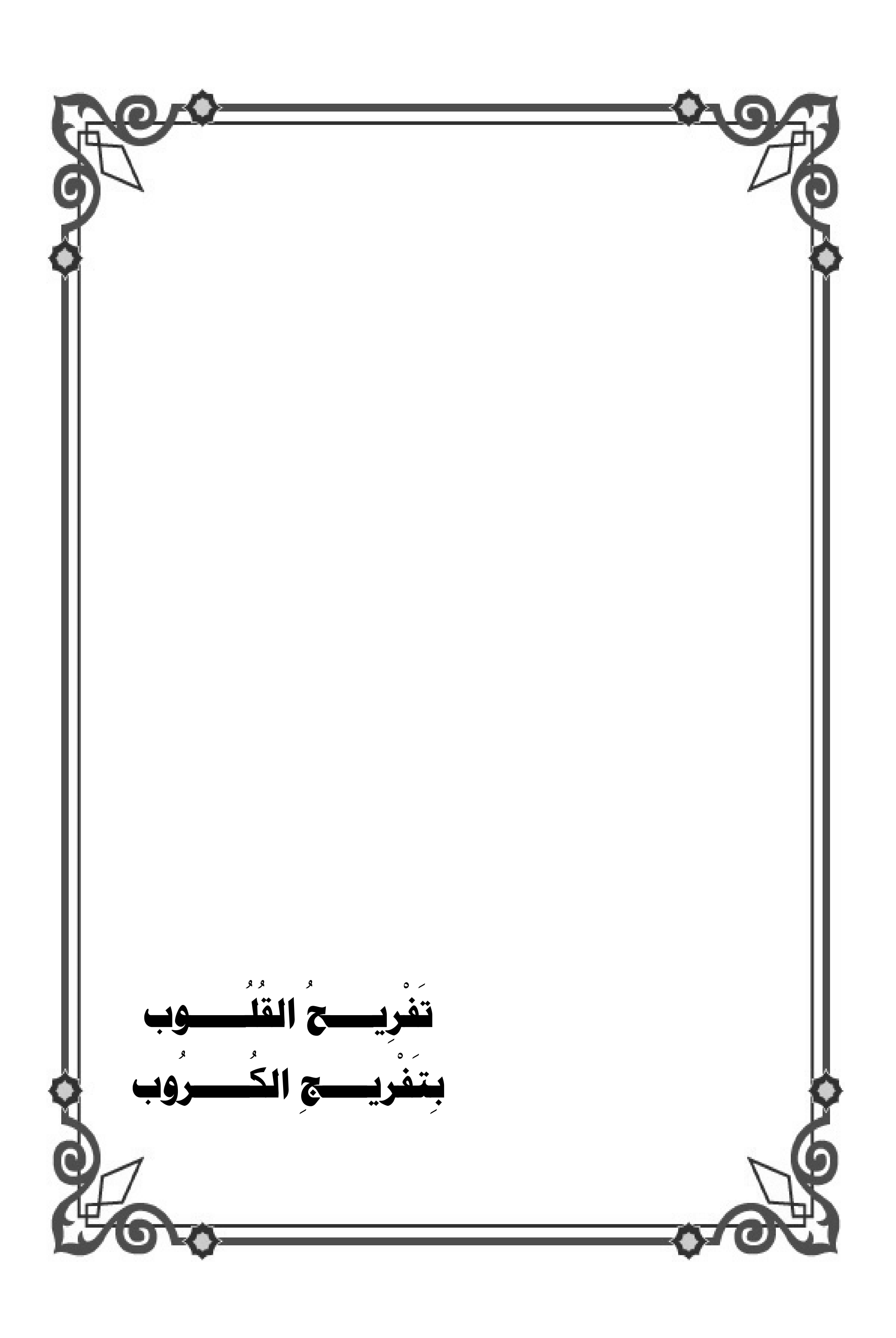
١٤٤١هـ- ٢٠١٩م

-الطبعة الأولى-

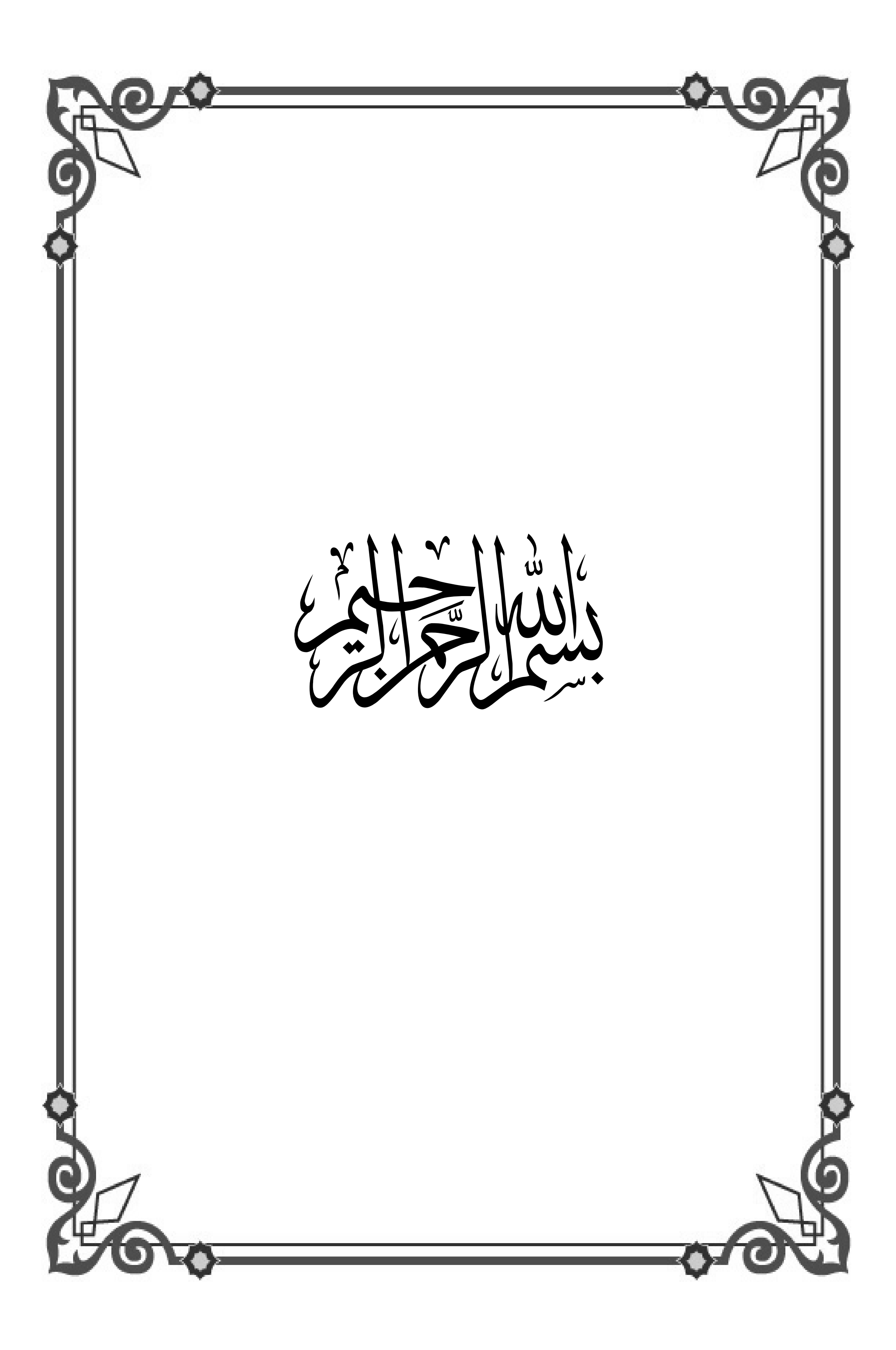
تم الإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢ / جمهورية مصر العربية



تَفْرِيـــجُ القُلُـــوب
بِتَفْرِيـــجِ الكُـــرُوب


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«الْحَمْدُ للهِ الَّذِي **بِنِعْمَتِهِ** تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وبِاللهِ أَسْتَعِينُ، **وَحَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ اللهَ-عَزَّ وَجَلَّ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ-**اخْتَصَّ** مِنْ خَلْقِهِ مَنْ أَحَبَّ؛ فَهَدَاهُمْ لِلْإِيمَانَ، ثُمَّ **اخْتَصَّ** مِنْ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ أَحَبَّ، فَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ؛ **فَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ**، **وَفَقَّهَهُمْ فِي الدِّينِ**، وَعَلَّمَهُمُ التَّأْوِيلَ، **وَفَضَّلَهُمْ** عَلَى سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ -وَذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَوَانٍ-.

رَفَعَهُمْ **بِالْعِلْمِ**، وَزَيَّنَهُمْ **بِالْحِلْمِ**.

بِهِمْ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَالْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالضَّارُّ مِنَ النَّافِعِ، وَالْحَسَنُ مِنَ الْقَبِيحِ.

فَضْلُهُمْ عَظِيمٌ، وَخَطَرُهُمْ جَزِيلٌ-وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرَّةُ عَيْنِ الْأَوْلِيَاءِ-»[1].

وبَعدُ:

«فَإِنَّ الْخَيْرَ فِي **اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ**»[2]، «ونتيجةُ الجماعة: رحمةُ اللهِ، ورِضوانُه،

---

(١) مقدّمة«**أخلاق العُلماء**» (ص١٥)-للإمام الآجُرّيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) «تحرير الأحكام في تدبير أهلِ الإسلام» (ص٨٦)-للعلامةِ بدر الدين بن جماعةَ (**الشافعيّ**) -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

وَصَلَوَاتُهُ، **وسعادةُ الدنيا والآخرةِ**، وبياضُ الوُجوهِ»[١]؛ لأنّ (اجْتِمَاعَ الْقُلُوبِ، وَتَأَلُّفَ الْكَلِمَةِ: مِنْ أَعْظَمِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ)[٢].

وصدَق رسولُنا الكريمُ-ﷺ-القائلُ-: «**الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ**»[٣].

وفي **وَحْدَةِ الصَّفِّ** أَقوى سلاحٍ وإِنَّ **الخِلافَ** سبيلُ الرَّدَى[٤].

... وقد أَعلنَتْ (وزارةُ الأوقاف والمقدّسات والشؤون الإسلامية) -في بلادنا المبارَكة-«المملكة الأردنية الهاشمية»-مشكورةً-العُنوانَ الموحَّدَ لخُطبة الجمعة-تاريخ: (١٨-ربيع أول-١٤٤١هجريّة)-، وهُو: (**الحوارُ في الإسلام**).

وكان مِن أهمِّ ما فيها: التركيزُ على أنّ (كلمة «**الحوار**» تحملُ-في نفسِها-معانيَ اللطف، واللّين في المُحاوَرة، وإقناع الآخَر-**دون عُنف، أو تجريح**-)، وأنّ: (**الحوار** الهادئ **ظاهرةٌ صحّية في** محاوَرة المُخالفين)**!**

...وبالتوافُقِ مع هذا الوقتِ(!)-تماماً-: وصلَني-**كما وصَل غيري!**-عبرَ بعض(وسائل التواصل الاجتماعي)-الحديثة-**وبدون تعمُّدِ إيصالٍ أو توصيلٍ!**-: مقالٌ صحفيّ(صغير)، عنوانُه: (**إصلاح المناخ الديني!**)، كُتِب بجانبه اسمُ كاتبه،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٧)-شيخ الإسلام ابن تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) «إعلام الموقّعين» (٣/ ١١٦)-للإمامِ ابنِ قيِّم الجوزيّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٣) رواه عبدُ الله ابنُ الإمام أحمدَ في زوائده على«المسنَد» (١٨٤٤٩)، و(١٨٤٥٠)، و(١٩٠٣٥)، والطبَرانيّ في «المعجَم الكبير» (ج٢١/ رقم٨٤، ٨٥)، وابنُ أبي عاصِم في «السُّنَّة» (٩٣)، و(٨٩٥)، والقُضاعيّ في «مسند الشهاب» (١٥)، والبيهقيّ في «شُعب الإيمان» (٨٦٩٨)عن النُّعمان بن بَشير-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-.

وحسّنه شيخُنا الإمامُ الألبانيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦٦٧).

(٤) «ديوان أحمد سَحنون» (ص١/ ١٢٦).

وهو: (د.**حسَّان أبو عرقوب**)!

فـ..قرأتُ المقالَ على وَجه **السرعةِ**، واستغربتُ(!) فيه-بدايةً-مُجمَلَ الموضوعِ والطرح**!** فضلاً عن فروعِ المسائل الفقهية-**وغيرِ الفقهيّةِ!**-المذكورة -معَ ما تضمّنه مِن **الاتّهام**[1] **بالتَّكفير! والتَّضليل! والتَّفسيق!**-!

ممّا جعلني-**لأوّل وَهْلةٍ!**-أستبعدُ(!)أن يكونَ كاتبُ هذا المقالِ هو **الأخَ الصَّديقَ(اللَّطيفَ)الدكتور الشيخ حسَّان أبو عرقوب**-وفّقه الله-تعالى-(**المفتي في«دائرة الإفتاء الأردنيّة»**)-أحسن الله إليه-.

ليس لِذاتِ المسائلِ المطروحةِ-**فذا حقٌّ للجميع**-، ولكنْ: للأُسلوب(!) الذي طُرحت مِن خلالِه، وسِيقَت فيه -**استِخفافًا، واستِفزازاً**-**!**

وممّا زادَ استغرابي-بل ضاعَفَه**!**-: أنّي كنتُ قدِ **التقيتُ**-يومَها-**أو اليومَ السابق!**-الأخَ الفاضلَ **حسَّان**-نفسَه-، وقد استقبلَني-جزاه الله خيراً-**بحفاوةٍ** أشكرُه عليها-في (دائرتهـ/ـم)-المحترَمة-، وذلك عند **زيارتي** لهم-لِتهنئةِ سماحةِ الشيخ **عبد الكريم الخصاونة**-شفاه الله، وعافاه، ووفّقه إلى مَزيدِ هُداه-بمنصبه الجديد-**مُفتيًا عامًّا** لبلادِنا الطيّبة-**!**

..فراسلتُ الدكتور **حسَّانَ**-في **لحظتِها**-مُراسلَةً خاصّةً-**مُستفسِراً** منه، **ومُتثبّتًا**

---

(١) أخشى(!)أن يكونَ الدكتور **حسَّانُ** قد وقع-مِن خِلالِ هذا **الزعم!**-فيما نَعَاه على غيره مِمّا استنكرَه-واصِفـًا إيّاه- بـ: (**التصحُّر!**)!

وبخاصةٍ أَنَّه صرَّح -وفَّقه الله- كما سيأتي (ص١٠٩):- أَنَّه لم يقرأ (الجواب!) - في نشرته- الألكترونية!-؛ مما دفعني- حثيثًا- لطباعة هذا (الجواب)، ونشرِه لعلَّه يتجاوَزُ إعراضَه(!) فيقرؤهُ، ويستفيدُ -بل نستفيدُ- منه...

عنه-مباشَرةً-؛ فكَتب لي-فوراً-، مؤكّداً ذلـك، بقوله:

(نعَم؛ هذا المقالُ للعبد الفقير، و«**خِلافُ الرأي لا يُفسِدُ للوُدِّ قضيّة**»)-عفا الله عنّي، وعنه-.

...ثم راجعتُ شأْنَ هذا المقالِ-أكثرَ وأكثرَ-**تأمُّلاً، وتدقيقًا**-؛ فإذا به منشورٌ -في ذاك الأسبوع-نفسِه-في صحيفة (الدستور)-الأردنية-**السائرة**-، بتاريخ: (١٧/ ١١/ ٢٠١٩)-في سبعةَ عشرَ سطراً-، أو: **صفحةٍ إلَّا رُبْعًا**-بحسَب وَصْفِ الدكتور **حسَّان**-نفسِه-!!

وممّا كتبَه لي-حينَها-الأخ **حسَّانُ**-وفَّقه الله-**مُراسلَةً خاصَّةً**-:قولُه: (عدَمُ اعتقادي بصوابيّة الفِكرة؛ لا أثَرَ له على مَن يتبنّاها؛ لأنّنا-كلَّنا-**إخوةٌ في الإسلام**)..

جزاه اللهُ خيراً..

ولمّا كان الأمرُ-كما قال فضيلتُه-: (**خِلافُ الرأي لا يُفسِدُ للوُدِّ قضيّة**)-معَ بقاء **الأُخوّة الإسلاميّة**-:

ارتَأَيْتُ أن أكتبَ لأخي الكريم[١]-**أسعده الله بتقواه**-هذا المقالَ-في هذا المقامِ-: (**جوابًا**)-**فقهيًا**-؛ يتضمّن الجوابَ-(**بإيجازٍ**)-عن(جميع)ما أشار إليه(!) في مقاله مِن **تلميحاتٍ**-بل تصريحاتٍ!-**سلبيّة**(!) لِمسائلَ معلومةٍ مِن الفقه-(**علميّة=فرعيّة**)-وما إليها-انتقدَها بطريقةٍ **غيرِ علميّةٍ**[٢]! ...معَ ما تضمّنه

---

(١) ثُمّ **لعامّة** مَن يتيسّرُ له النظرُ فيه مِن إخواني **المسلمين**-إصلاحـًا، وتصحيحـًا-.

(٢) **مُتخوِّفًا** على **أخي**-أعانه اللهُ-**ومُحذِّراً**-: أن يكونَ ممّن قَالَ فيهمُ الإمامُ الْأَوْزَاعِيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (**إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَحْرِمَ عَبْدَهُ بَرَكَةَ الْعِلْمِ: أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ الْأَغَالِيط**)-كما في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٨٣)-لابن عبد البرّ-.

=

مِن الاتِّهام(!)بالتَّكفير! والتَّضليل! والتَّفسيق[1]-واأَسَفاه-!!

وتَكْمُنُ الخطورةُ(!)-في هذا الموضوع-بحسَبِ وجهة نظَري-: ليس لذاتِ المسائلِ المطروحةِ التي أثارها مقالُ(إصلاح المناخ الدينيّ!)!-مِن حيثُ كونُها مسائلَ!-كما أسلَفتُ-..لا؛ ولكنْ؛ لِكونها قضايا تُثَوَّرُ-هذه الأيّامَ-جدّاً-؛ مُحَمَّلةً ما لا تَحتَمِلُ مِن اتِّهاماتٍ(!)غيرِ علميّة! وإلزاماتٍ(!)ليستِ شرعيّة[2]!

إضافةً إلى كثيرٍ مِن الخشيةِ(!): أن يُضْحِيَ هذا المسلَكُ(!)توجُّهـًا، وتوجيهـًا (مُوَجَّهـًا!)[3] -عامّـًا-!!

= و(**الأغَالِيطُ**: جمع «أُغلُوطة»؛ قال ابن دُرَيد: **هي التي يُغَالَطُ بها**، واحدُها: مَغلَطَة، و: أُغلُوطة).

قاله المحدِّثُ أبو العبّاس القُرطبيُّ في «المُفهِم» (١/ ٣٦١).

(١) معَ أنَّ الأخَ **حسَّانَ**-نفسَه-ذكَر-مِن ضِمن ما ذكَر-في تعليقٍ له-في صفحته في(الفيسبوك-١٦/ ١١/ ٢٠١٣)-: أنّه-جزاه الله خيراً-**لا يَجرُؤ**(!)على إدخال(الحُزن)على (**أهلِ الحديثِ**)؛ لأنّهم الأُمناءُ على ميراث النبوّة!!

وهي مشاعرُ جميلةٌ فائقةٌ..

ولكنْ؛ لا أدري-بشأْنِ هذا الاتهامِ(!)-إن لم يُصِب شريحةً كبيرةً(!)مِن(**أهل الحديث**) -حشَرنا الله-وإيّاكم-معهم-بمنِّه وكرَمه-؛ **فمَن سيُصيبُ**؟!

يا ســادةً عِندهُــمْ لِلمُصطفى نَسَـبُ رِفْقـًا بِمَن عِندَهُ لِلمُصطفى حَسَبُ
(أهلُ الحديثِ)هُمُ آلُ الرَّسولِ وإنْ لم يَصْحَبُوا نَفسَهُ أَنفاسَهُ صَحِبُـوا

«اللطائف مِن دقائق المعارف» (رقم٤٧)-للحافظ أبي موسى المَدينيّ-.

(٢) في «الموسوعة الفقهية»-الكويتيّة-(١٤/ ٥٦): «لاَزِمُ الْقَوْلِ لَيْسَ بِقَوْلٍ».

(٣) ففي مقالٍ-آخَرَ-للأخ الدكتور **حسَّان**-في جريدة «الدستور»-الأردنية-بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١٨، عنوانه: (**اضطراب الأولويّات فخٌّ قاتل**): رَجع **ليُكرّرَ** ما أورده في مقال(المناخ!) =

فعلى الدنيا العَفَاءُ[(١)]-إذَن-!

...لأنّي **أعتقدُ** أنَّ مثلَ هذه(**المقالات الصحفية!**)-والتي هي **بِلا عُمْقٍ!**-ومِن **رأس القَلَم!**-**بما تُثيرُه وتُثَوِّرُه!**-**بين العامّةِ والدهماء!**-**مُناقِضةٌ لما هو مطلوبٌ مِن الأثر الإيجابيّ الفاعِلِ للفتوى في المجتمع؛ وذلك بأنْ**(تكونَ-كما هي رسالتُها النابِعةُ مِن **رسالة الإسلام** لَبِنَةً مِن اللَّبِنَاتِ الرئيسةِ لبناءِ **فردٍ، ومجتمَعٍ، ودولةٍ، وأُمّةٍ: (مستقرِّين)، وفاعِلين**-**بين الأُمم**-)[(٢)].

أمّا بين **أهلِ العلمِ**، وفي إطارِ **طُلّاب العلم**؛ **فحَيَّهَلا**[(٣)]...

...صادِراً فيما أكتبُ-إن شاء الله-مِن مُنطلَق الأخِ **حسَّانَ**-ذاتِه-**وُدّاً وأُخُوَّةً**-: مفصِّلاً ما **أَجمَل**، ومُوضِّحـاً ما **أَبْهَم**-ضِمنَ(**آداب الحوار**)[(٤)]وقِيَمِه، وأخلاقيّاتِه

=-ذاك!-ممّا **ناقشناه-هنا**-كما ستراه-:

مِن مسألة (السيادة)عند ذِكر سيّدنا النبيّ-ﷺ-، و(مسألة قنوت الفجر!)، و(مسألة الجهر بالذكر!)-مُضيفـاً إليها-**بمجرَّد الإشارةِ!**-مسائلَ أُخَرَ مِن مثيلاتِها...!

نعم؛ (**اضطراب الأولويّات فخٌّ قاتل**)؛ لكنْ-مُعالَجَتُها بهذا الأُسلوب! وبهذا **التكرار والاجترار!**-: وقوعٌ في **الفخِّ**-نفسِه-! ولكنْ؛ **مِن بابٍ آخَر!**

ولا نريدُ توسيعَ دائرةِ الردِّ والتعقيب!

(١) انظر«معجم الأمثال» (٢/ ٣٩)-للمَيدانيّ-..

(٢) مجلّة «جُسور» (عدد١/ ص٤)-الصادرة عن(**الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالَم**)-.

(٣) بمعنى (**الحَثّ، والاستعجال**)، وانظر«المُحكَم» (٣/ ٤٠١)-لابن سِيدَه-، و«شرح المفصَّل» (٣/ ٣٦)-لابن يَعيش-.

(٤) **وقد حَلّيتُ كتابي-هذا-والفضلُ للمولى-سبحانه-تعميمـاً للفائدة، وتكثيراً لجميلِ العائدة-: بكثيرٍ مِن النُّقولِ(العلميّةِ)-فقهيّةً، ومنهجيّةً، وسُلوكيّةً-تَسُرُّ الناظرين، وتنفعُ**
=

-ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً-.

(في الـــرأيِ تَضْـــطَرِبُ العُقـــو لُ ولَـــيسَ تَضْـــطَغِنُ القُلـــوبْ)
هذا(جوابي!)ســـــــالِمـاً مِـــن كُـــلِّ طَعـــنٍ أو عُيُـــوبْ

﴿وَٱلْعَصْرِ . إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣]:

قال الفقيهُ ابنُ حجَرٍ الهيتَميّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«الزواجر»(١/ ٣٥):

«فَانْظُرْ **بِعَيْنِ بَصِيرَتِك، وَنُورِ سَرِيرَتِك**: إلَى أَنَّهُ-تَعَالَى-قَدْ حَكَمَ عَلَى كُلِّ إنْسَانٍ..بِأَنَّهُ **خَاسِرٌ**؛ إلَّا مَنْ جَمَعَ **أَرْبَعَةَ** أُمُورٍ-فَإِنَّهُ الَّذِي **يَنْجُو مِنْ الْخُسْرَانِ** -الْمُؤَدِّي إلَى الْهَلَاكِ-:

١-الْإِيمَانَ.

٢-وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ.

٣-وَالتَّوَاصِي بِالْحَقِّ[1]: بِأَنْ يَتَلَبَّسُوا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ **الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ** مِن الْأَخْلَاقِ وَالْآدَابِ وَالْأَحْكَامِ وَالشُّرُوطِ-فِي سَائِرِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِم-**الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ**-.

٤-والتَّواصِي بالصَّبرِ...».

وذلك-كلُّه-ممّا يلتقي-بمشيئةِ اللهِ-جلّت قُدرتُه-ما قاله الإمامُ عِزُّالدين بن

= **الباحثين-؛ حِرصـًا على إخراج الإطار العامِّ لِهذا الكتابِ عن أن يكونَ-فقط-ردّاً وتعقُّبًا!.**

(١) علّق الإمامُ بدرُ الدين بن جماعةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-تعالى-في «تذكرة السامع والمتكلِّم» (ص٤٠) على قول الله-سبحانه-: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾-بقولِه-:

«إنَّ إرادةَ إبطالِ الحقّ، وتحقيقِ الباطلِ **صفةُ إجرامٍ**؛ فلْيُحذَر منه».

عبدالسلام(**الشافعيّ**)[(١)] -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

(لَا يجوزُ الجدَلُ والمناظَرةُ **إِلَّا لإِظْهَار الْحقِّ**، ونُصرتِه -لِيُعرَفَ، وَيُعْمَلَ بِهِ-؛ فَمَن جادَل لذَلِك: فقد أَطَاع وَأَصَاب، وَمن جادل لِغَرَضٍ آخَرَ: فقد عصى وخاب.

وَلَا خيرَ فِيمَن يَتَحَيَّلُ **لنُصرة مذْهبِه** -مَعَ **ضعفه**! وَبُعْدِ **أدلّته** مِن الصَّوَاب!-: بِأَنْ يتَأَوَّلَ السُّنَّة! أَو الْإِجْمَاعَ! أَو الْكتاب! على غير الْحقِّ وَالصَّوَاب!! **وَذَلِكَ بالتأويلاتِ الْفَاسِدَة! والأجوبةِ البارِدَة!**) -كما في نقلِ «**نشرة الإفتاء**»(عدد ٣٠/ ص٥٧)- الصادرة عن(**دائرة الإفتاء العام الأردنية**)-.

ومع **اختِلافِ المقالِ والمقام**؛ فإنّي أذكرُ -وأُذَكِّرُ- بما ورَد في ترجمة[(٢)] شيخِ الإسلامِ الإمامِ[(٣)] أبي العبّاسِ ابن تيميّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: مِن أنَّ شرَفَ الدينِ ابنَ تيميّة

---

(١) كما في «الفوائد في اختصار المقاصد» (ص١٤٤) -له-.

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٢) -لابن رجَب الحنبليّ-.

(٣) ولقد **أنصف** الأخُ الدكتور **حسّان** -أحسن الله إليه- نفسَه؛ حين وَصَفَ (**شيخَ الإسلامِ**)، (**الإمامَ**)ابن تيميّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بهذين الوصفَين -**المستحقَّين**- عند نقلِه عنه في مواضعَ كثيرةٍ مِن رسالته للدكتوراه«**منهاج الشَّريعة في تشريع الأحكام**» -والتي قد شرّفني بإهدائي إيّاها -**جزاه الله خيراً**-؛ منها:(ص١٤، ١٥، ٢٤، ٢٩، ٧١، ٧٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٧٥، ١٨٣ -وغيرها-).

وهو **إنصافٌ** منه يُشكَرُ عليه؛ كونَ عددٍ ليس بالقليلِ مِن(**الأشاعرة**)، و(**الشافعية المعاصِرين**) -للأسَفِ!- **يُضَلِّلون** ابنَ تيميّةَ! بل إنّ بعضَـاً منهم **يُكَفِّرونه** -هداهم الله -سبحانه-!!

وإن كنتُ -**مِن جهةٍ أخرى**- استغربتُ(!)عدَم إيرادِهِ اسمَ **ابنِ تيميّةَ**! أو اسمَ أيٍّ مِن كتبه -المنقولِ عنها- كثيراً- في قائمة **مراجعه**! أو في فِهرسه **الكشّاف** -وقد ذكَر ابنَ حزمٍ، وابنَ القيِّم -وغيرهما كثير...-!

=

-أخاه-دعا اللهَ على ظالِميه، فمنَعه! وقال: «**قُل: اللهمَّ هَبْ لهم نوراً يهتَدون به إِلى الحقّ**»[١].

وأنا **أقولُ**:

اللهمَّ هَبْ(**لنا**)-جميعـًا-نوراً نهتدي به إِلى **الحقّ**...داعيـًا بدعاء **الإمامِ المبجَّل**[٢]أحمدَ بنِ حنبل-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (**اللهمَّ مَنْ كَانَ عَلَى هَوًى، أَوْ عَلَى رَأْيٍ -وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ-: فَرُدَّهُ إِلَى الْحَقِّ؛ حَتَّى لا يَضِلَّ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ أَحَدٌ**)[٣].

...وأمَّا ما أشار إليه الأخُ الدكتور **حسَّان**-وفَّقه الله-في مقالِه-المُشارِ إليه-مِن أمور أخرى(**!**)-تهويليَّة **عاطفيَّة!** أو تَنفيريَّة **خِطابيَّة!**-ليست ذاتَ صِلةٍ بالعلم

= نعَم؛ ذكَر كتابَ«المُسَوَّدة في أُصول الفقه»، وهو لـ(**آل تيميّة**)!

وقارِن بـ(ص٦٤)-فيما يأتي-.

(١) وفي «مدارج السالكين» (٢/ ٣٢٨)-لتلميذِه الإمام ابنِ القيِّم-حاكيـًا-أيضـًا-حالَه معَ(خُصومِه)-، قال: (**وما رأيتُه يدعو على أحدٍ منهم-قَطُّ-، وكان يدعو لهم**).

(٢) قال العلامةُ تاجُ الدين السُّبْكيُّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «طبقات **الشافعية** الكبرى» (٤/ ٢٣٦)-عند ذِكر(أبي الْحسن **الْأَشْعَرِيّ**)-:

«**عقيدتُه وعقيدةُ الإِمَام أَحْمدَ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-وَاحِدَةٌ-لَا شكّ فِي ذَلِك، وَلَا ارتياب-وَبِه صرَّح **الْأَشْعَرِيُّ** فِي تصانيفه-.

وَكرَّر-غيرَمَا مرّةٍ-: أَنَّ عقيدتي هِيَ عقيدةُ(**الإِمَام المبجَّل**)أَحْمدَ بنِ حَنْبَل.

هَذِه **عبارَةُ الشَّيْخ أبي الْحسنِ**-فِي غيرِ مَوضِعٍ مِن كَلَامِه-».

وانظر ما سيأتي(ص٦٠-٦١).

(٣) رواه الخطيبُ في «تاريخ بغدادَ» (١١/ ٥٨٢)، وابنُ الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٣٩٣)، وأبوطاهر السِّلَفيّ في «الطُّيُوريّات» (١٣١)، وابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشقَ» (٥/ ٣٢٠).

والفقه!-؛ فقد آثَرتُ-**مجاهداً نفسي!**-أن **لا** أطرقَ بابَها، **ولا** أرُدَّ جوابَها..

سائلاً ربّي-سبحانه في عُلاه-أن لا يحرمَني-**وأخي**، وسائرَ المسلمين-مِن الأجرَين-كليهما، أو أحدِهما-، وأن يرزقَنا-أجمعين-**تَقَبُّلَ الحقّ**، والخُضوعَ له، والدعوةَ إليه، والاجتماعَ عليه-والله رؤوفٌ رحيم-؛ **فلا** يـ**(ذلّ ذو حقٍّ ولوِ اجتمع عليه البشَرُ)**(١).

وقد سمّيتُ هذا(التعقيبَ)-تفاؤلاً-:

تَفْرِيـــح القُلُـــوب، بِتَفْرِيجِ الكُرُوب(٢)

..ولا يزالُ **الأخذُ والردُّ بين أهل العلم**-وطلبتِه-منهجًا مستمرّاً، وطريقةً مسلوكةً-منذ فجر الإسلام، وإلى هذه الساعة-: **بالحُجّة**-مِن جهةٍ-، **وبالرِّفقِ**-مِن جهةٍ أخرى-.

(فإذا **بَذَلَ المجتهدُ وُسعَه** للوصولِ إلى حُكمٍ لواقعةٍ-ما-، فأخطأ في الفتوى، أو في الحُكم: **لا يَأْثمُ، ولا يُضَلَّلُ**.

---

(١) «الذخائر والأعلاق في آداب النفوس ومكارم الأخلاق» (٣٢٧)-للباهِلي-.

(٢) فـ«**الحُزْنُ** يُضعِفُ القلبَ، ويُوهِنُ العَزمَ، ويَضُرُّ الإرادةَ.

ولا شيءَ أحبُّ إلى الشيطان مِن **حُزْن** المؤمن».

«طريق الهِجرَتين» (ص٢٧٩)-للإمام ابن القيِّم-.

...وكنتُ قد سمّيتُ رسالتي-هذه-قبل التوسُّع الحالي!-في **النسخة الألكترونيّة**-التي نشرتُها-قَبلاً-في**(الإنترنت)**-**تألُّفًا**-:

«**الجواب المكتوب إلى الصديق المحبوب**».

فحيثُما ذُكر هذا الاسمُ-هنا-، أو اسمُ«**الجواب**»-فقط-؛ فهو كتابي-هذا-.

وهو **معذورٌ، ومأجورٌ**-أجراً واحداً-)[١].

...آخِذاً (المقالَ!)-كلَّه-مِن **كاتبِه الفاضلِ**-وفّقه الله-على أُسِّ(**حُسن الظنّ**)-إن شاء الله-!

وهو شأنٌ **باطنٌ**، غيرُ مُنافٍ-ألبتّةَ[٢]-للحالِ **الظاهرِ**-مِن: النقاش، والتعقُّب، والبحث-؛ فمِن مقولاتِهم العِلميّةِ، ومُقَرَّراتِهم الذهبيّةِ-رحمهم الله-: (**المُراد لا يَدفعُ الإيراد**)[٣]..

...وابتِداءً **أقولُ**:

لَئِن كان **القَدَرُ الإلهيُّ** قد ساقَ«**جوابي**»-هذا-مرتبِطـًا بخاصّةِ ما كتبَه الأخُ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-وفّقه ربُّه-**مِن غيرِ قَصْدِ تعمُّدٍ له! ولا تعَمُّدِ قصدٍ عليه!**-: فإنّه-في **الحقيقةِ، والواقعِ، والنتيجةِ**-:

(**جوابٌ علميٌّ فقهيٌّ**)-كافٍ[٤]، واجبٌ نشرُهُ (وتعميمُه)-؛ لِتضمُّنِهِ الرَّدَّ على كثيرٍ ممّا يَدورُ في **الساحةِ العلميّة الدعَويّة!** و..**يَتلجلَجُ** في نُفوس **الكثيرِ** مِن الناس -إمّا **غَلَطـًا**..وإمّا **جهلاً**..وإمّا **استِشكالاً**..وإمّا **كيداً**..وإمّا **غَفلةً**.. وإمّا **نِكايةً**..-!

---

(١) «منهاج الشريعة في تشريع الأحكام» (ص٢٣٦)-للدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-.

(٢) يجوزُ فيها همزة **القطع، والوصل**؛ انظر«التَّصريح بمضمون التوضيح»-في النحو- (١/ ٥٠٦)-لخالد الأزهريّ الجرجاويّ-.

(٣) والمعنى: **مُرَادُكَ** الباطنُ مِنْ قَوْلِكَ الظاهر: لَا يَمْنَعُ **الاعْتِرَاضَ العلميَّ** عَلَى لَفْظِكَ -**بالشرط المعتبَر**-.

وانظر«الفتاوى الفقهيّة الكبرى» (٢/ ١٠٧)، و«الإعلام بقواطع الإسلام» (ص٧٨) -كلاهما للفقيه ابن حجّر الهيتَميّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٤) مِن حيثُ عمومُ **التأصيلِ العلميِّ المنهجيِّ**، وإلا؛ فهو **ملخَّصٌ**-كما ترى-.

..عافانا اللهُ وإيّاكم مِن كلّ هذه الأُمور، وجنَّبَنا جميعَ الشُّرور.

معَ التوكيدِ-**أولاً وأخيراً**-على وُجوبِ«أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ **بِعِلْم وَعَدْلٍ**-لَا بِجَهْلٍ وَظُلْمٍ-؛ فَإِنَّ **الْعَدْلَ وَاجِبٌ** لِكُلِّ أَحدٍ، عَلَى كُلِّ أَحَدٍ-فِي كُلِّ حَالٍ-، **وَالظُّلْمُ** مُحَرَّمٌ-مُطْلَقًا-، **لا يُبَاحُ**-قَطُّ-بِحَالٍ»[(١)].

ومِن دُرر كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كما في«درء تعارُض العقل والنقل»(٨/ ٤٠٩): **(الإنسانُ إذا اتَّبَعَ العدلَ: نُصِرَ، وإذا خرَج عنه: طَمِعَ فيه عَدُوُّهُ)**.

أمّا مَنْ«بُلِيَ بِلِسَانٍ **مُنْطَلِقٍ**، وَقَلْبٍ **مُنْطَبِقٍ**-فَهُوَ **لا يُحْسِنُ** أَنْ يَتَكَلَّمَ! **وَلَا يَسْتَطِيعُ** أَنْ يَسْكُتَ!-»[(٢)]؛ فنسألُ اللهَ العفوَ والعافيةَ مِن حالِه، وأَوْحالِه-**عافانا اللهُ، وإيّاكم**-.

فـ«**كمالُ العبدِ في أن يكونَ: عالمـًا بالحقّ، متَّبِعـًا له، مُعَلِّمـًا لغيره، مُرْشِداً له**»[(٣)].

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ أبا مُحمّدِ ابنَ حَزمٍ الأندلُسيَّ-القائلَ-كما في«الأخلاق والسِّيَر في مُداواة النُّفوس» (ص١٦٦):

«كم شاهَدْنا ممّن **أهلَكه كلامُهُ!** ولم نَرَ-قَطُّ-أحداً، ولا بَلَغنا: أنّه أهلَكه سُكوتُه!

فلا تتكلَّم إلَّا بما يُقَرِّبُك مِن خالقِك...».

---

(١) «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٥/ ١٢٦)-للإمام ابنِ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) «شرح مختصر الروضة» (٣/ ٤١)-للطُّوفيّ-.

(٣) «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٨).

فبادئَ بَـدْءٍ، **أقولُ:**

تعرّفتُ (إلى) الأخ الشيخ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-كاتبِ المقالِ المردودِ عليه-هنا-وفّقه الله في دينه ودنياه-قبلَ سنواتٍ قليلة، وكان **تعارُفـًا حسَنـًا** طيّبـًا-إن شاء الله-؛ فقد **رأيتُ** فيه-زاده الله مِن فضلِه-البشاشةَ، **وملامحَ الشابّ النَّابِه**، وحُسْنَ اللقاء[1]، والرغبةَ بالعلمِ-ولا أُزكِّيه على الله-**جَلّ في عُلاه، وعَظُمَ في عالي سَماه**-.

لكنّه-**كمِثلي، ومِثلِ غيري**-مِن سائرِ مَن ينتسبُ إلى العلم-في قليلٍ، أو كثيرٍ-جميعـًا-: بَشَرٌ مِن البشَر؛ يُصيبون **ويُخطِئون**، ويَعلَمون **ويَجهلون** -فاللهمّ غُفْراً-.

أمّا صِلَتي-**الوُدِّيّةُ الأخويّةُ**-بمَن أدركتُ مِن **المُفتين الرسميّين-لبلادنا الأردنية المبارَكة**-؛ فهي جيّدةٌ-جداً-ولله الحمد-، وهم: سماحةُ الشيخ عِزّ الدين الخطيب التميميّ، وسماحةُ الشيخِ سعيد الحجّاوي، وسماحةُ الشيخ نوح القضاة،

---

(١) ممّا قرأتُه-**قريبـًا**-في كتاب«المُقتفِي لتاريخ أبي شامةَ» (١/ ٣٦٠)-للعلامة عَلَم الدين البِرزاليّ-: وصفُهُ لأحد المتَرجَمين عنده، بأنه: «**لطيف الأخلاق، ليّن الجانب، حسَن الـمَلْقى**».

وهي سِماتٌ **لَـمَحْتُ** معالِمَ-منها-في أخي الدكتور **حسَّان**-أثناءَ لقاءاتي معه-وهي محدودةٌ-ولو اختلَفنا!-**ولا أُزَكّيه على ربّ العالَمين**-.

راجيـًا ربّي-سبحانه-لي، ولكم، وله-الثباتَ على **الهُدَى**، والاستقامةَ على **الهَدْيِ**..

ولا **أقولُ** هذا-ولا بعضَه-فيه-**مُجامَلةً! أو مُداراةً**؛ فرِضا اللهِ-تعالى-وحدَه-هو **غايتي ومُنايَ**-فيما أرجو ربّي-سبحانه-.

وسماحةُ الشيخ محمد الخلايلة، وسماحةُ الشيخ عبد الكريم الخصاونة-**جزاهم اللهُ عن الإسلام والمسلمين خيراً**-.

ولي معهم-جميعًا-لقاءاتٌ مُتواصِلةٌ مُتعدّدة، **وحِواراتٌ** بَنّاءةٌ مُثمرة-وابتداءُ ذلك منذ نحوِ **ثلاثين عامًا**-فما بعدُ-: لا أَبتغي منها/ بها=شيئًا مِن **حُطام هذه الدنيا** الزائلة، وزُخْرُفِها-**إلا المودّةَ، والتآلُفَ، والحبَّ في الله**.

ولِما هو متقرّرٌ عند أهلِ العلمِ؛ مِن أنّ «**العِلم رَحِمٌ، والأدب نَسَبٌ**»[(١)]:

رأيتُ أن أكتبَ هذا المقالَ(**العلميَّ**)-المفيدَ النافعَ-**إن شاء الله**-، والذي أرجو ربّي-سبحانه وتعالى-أن يُلهمَني-فيه-رُشدي، **وأن يُعيذَني مِن شرّ نفسي، وسيِّئاتِ عَملي**-بمنّه-تعالى-وكرَمه-.

مُفتتِحًا «جوابي»-هذا-سدّدني اللهُ، وإيّاكم بالهُدى إلى الهُدى-**بالتذكير** بما قاله الحارثُ المُحاسِبيّ-رَحِمَهُ اللَّهُ-في«رسالة المسترشِدين»(ص٧١)-، مِن قولِه:

(اِعْلَم أَنّ مَن **نَصَحك؛ فقد أحبّك**، وَمَن داهَنَك؛ فقد غَشّك، وَمَن **لم يَقبل نصيحتَك**؛ فَلَيْسَ بِأَخٍ لَك..).

وَمُثَنِّيًا بما قاله الإمامُ مُحيي الدين النَّوَوي-رَحِمَهُ اللَّهُ-في«شرح (صحيح مسلم)» (٥/ ٨٣٦-٨٣٧): (**وَيَنْبَغِي** لِمَنْ أَرَادَ النُّطْقَ بكلمةٍ-أوكلامٍ-: أَنْ **يَتَدَبَّرَهُ** فِي نَفْسِهِ-**قَبْلَ نُطْقِهِ**-؛ فَإِنْ ظَهَرت مصلحتُه: **تَكلَّم**، وإلا: **أمسَكَ**).

وظنِّي بأخي الفاضل الشيخ **حسَّان**-حفظه الله، ورعاه-وكُلِّ ناظِرٍ في هذا «**الجواب**»-العلميّ-: أنْ لا يخرجـ/ـوا عن هذه المعاني **الإيجابيّة، الفاعِلةِ،**

(١) «لُباب الآداب» (ص٧٩)-للثعالبيّ-.

الأنيقة-إن شاء الله-تعالى-صُدوراً، ووُروداً-.

ورجائي ربّي-سُبحانه-أن يكونَ«**جوابي**»-هذا-**أُنموذَجًا**[١] مسدَّداً **للحوار** العلميّ الرفيقِ البنّاء، البعيدِ عن **العصبيّة**، والحزبيّة-وما يُسيءُ، أو به يُساء-..

❑ وأولُ ما أبتدئُ به: ما ابتدأ بذِكره صاحبُ المقال-أيّده اللهُ ذو الجلال-**على وجه الاستنكار الشديد!**-مِمّا وصفَه بـ: (أحكامٍ «**مستوردة!**»، «**غزَت!**» عقولَ الشباب..)!

ثمّ ضرَب على ذلك أمثلةً-سنأتي عليها-جميعـًا-:

فـ..يُقالُ فيه:

أولاً: هل كلُّ(**مستورَد**)باطلٌ! أو ممنوعٌ؟!

وهل يَستوجبُ هذا(**منّا**)أن نقسمَ أفعالَ الأمّةِ، وأقوالَها-وقد اتسعَت أطرافُها-جدًّا!-إلى(**استيراد**)، و(**تصدير**)!؟

وما المقبولُ مِن ذا، أو المردودُ؟!

وما ضوابطُه؟!

ثانيـًا: ما حدودُ ذاك(**الغزو!**)؟! وهل كلُّه **مردودٌ**؟!

وكيف نُمَيّز **المقبولَ** منه-إنْ كان-؟! وما ضوابطُ كُلٍّ؟!

وهل يجوزُ-**شرعـًا**-الوصفُ لهذه(الأحكام)-**الفقهيّة الشرعيّة**-كُلًّا، أو بعضـًا-بـ: (**الغَزو!**)-حتى لو خُولِفَت!-على معنى **الذمّ**-؟!

---

(١) انظر «المُغْرِب» (١/ ٤٧٣)-للمُطَرِّزِيّ-، و«المِصباح المُنير» (٢/ ٦٢٥)-للفيُّوميّ-.

وهل ما ذكَره فضيلتُه مِن مُفرَدات هذا (**الغزو!**)-وكلُّها **مسائلُ فقهٍ خلافيّةٌ**[1] -**مشهورةٌ**-خارجٌ عن **موروثِ** الفقه الإسلامي، وبِنائه ؟! غريبٌ عن **تُراث** علمائه وكُبَرائه؟!

وهــو-غَفَــر اللهُ لــه-: **لــن يَقبــلَ**-ألبتّــةَ!-أن تُوصَــفَ آراؤه **المذهبيّــةُ**-أو **الشخصــيّةُ!**- الــمُناقِضَةُ لِمَــا أَوردَه-وردَّه-مِــن مســائلَ- بـــ : (**الاســتيراد**)، و(**الغَزو**)!؟

فإن كان-**ولا بُدَّ!**-مِن استعمالِ هذين الوصفَين(!)-أَحدِهما! أو كلاهما! -(**معذرةً!**)-: فإنَّ آراءَ الأخِ **حسَّانَ**-تلك-هي **الأَوْلى بهما!** باعتِبارِهِ إلى الآن: غيرَ قادرٍ(!)على أَن يأتيَ بأيِّ **دليلٍ شرعيٍّ**-**نقليٍّ**[2]- على أيٍّ منها! مُكتفِيًا **بالاستحسان**(!)-العقليّ!-**العامِّ** لها!!

فإن **قال**: هذه **أقوالُ علماءَ!**

نقول: وتلك-كذلك-أقوالُ علماءَ!!

...مع اعترافه الجليلِ الصحيحِ-**مِن قبلُ**-بأنّ(**الأصلَ في العبادات التوقيف**)

---

(١) وهو الذي يصِفُها، وأشباهًا لها-في مقاله(**اضطراب الأولويّات فخٌّ قاتل**)-المُشار إليه -قريبًا-بأنّها: (**أُمور خلافية بين الفُقهاء، والخلاف فيها يَسَعُ الجميع!**)!
..فإن كانت كذلك-وهي كذلك-حقًّا-؛ فلماذا سَوْقُها بتلك **الطريقة الاستهزائيّة! الساخِرة! المنفِّرة**-غيرِ المُراعِيَةِ لحالِها **الخِلافيِّ المُعتبَر**-!؟
مع التوكيدِ بالحقِّ العامِّ **للجميعِ**: أن يُرَجِّحوا ما يَرَوْنَهُ مِنها؛ بحسَب ما يَظهرُ لهم مِن **أدلّة، وبراهين**..
(٢) وهو القائلُ-في رسالته الدكتوراه(ص٤١)-: (إنّ نصوصَ الكتاب العزيز، والسُّنَّة المشرَّفة هما **المنبَعُ الرئيسُ** الدالُّ على مِنهاج التشريع)!

-كما في رسالته الدكتوراه(ص٢٣)-!

مبيِّنـًا (ص٢٢٥): (**أنّه لا مَدخلَ للنظَر مع صحيح الأثر**)!

و..صدَق، **وأصابَ المَحَزَّ**[1].

و..كنتُ **أتمنّى** على الأخِ الصديقِ الدكتور **حسَّان**-وفَّقه المولى-أن يستبدلَ مُصطلَحَ (**الغزو!**)-بما يحملُه مِن معنى **الهجوم العكسي-السلبيّ!**-بأُسُسِ (**العَزو**)-بمعناهُ العلميّ المعرفيّ-النافع المُفيد-حتى يكونَ مقالُه مُنضبطـًا-**لا (صحفيّـًا!)تهويليّـًا! و(أدبيّـًا!)تهييجيّـًا**-كما هو واقعُه-**للأسف الشديد**-!

وعليه؛ فعُنوانُ المقال-المبنيُّ على توصيف هذا (**الغزو**)-بما سبَق، وسيأتي!-وهو: (**إصلاح المناخ الديني!**)، ورَبْطُهُ بما انتشر وشاع(!)-في البلاد-مِن فقهيّات وأعمال معيَّنة(!)، ثمّ رَبْطُ ذلك(**كلِّه!**)بالردّ والفساد!-:

يدفعُني إلى اقتراح تعديلِ(!)عنوانِ مقالِ الدكتور **حسَّان**-عليه-؛ لِيَؤوْلَ: (..**المَناخ الشعبيّ!**)؛ لا (..**المَناخ الديني**):

ذلكم أنّ (**الـدينَ هو الذي يُوحِّدُ العاداتِ والأمزجةَ**؛ فيجتمعُ الناسُ-عليه-فيما يحبّون وفيما يكرهون، وفيما يألَفون وفيما يَعافون، **وفيما يَستحسِنونـه وفيما يَنفِرون منه**)-كما ذكَر الدكتور محمد محمد حسين-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابِه«حُصوننا مهدَّدة مِن داخلها» (ص١٨)-!!

فـ(**الفقهُ الشرعيُّ**)-المبنيُّ على **الحُجّة والبُرهان**-بخطئه أو صوابه!-شيءٌ! و(**الموروث الشعبيّ!**)-بِعُجَره وبُجَره[2]!-شيءٌ آخَر!!

---

(١) انظر «الكُلّيّات» (ص٨٧٣)-لأبي البَقاء-، و«تاج العروس» (١٥/ ١١٠)-للزَّبيديّ-.

(٢) أي: الأمر-كلِّه-، وانظر«الصِّحاح» (٢/ ٥٨٥)-للجَوهريّ-.

والتصحيحُ-والإصلاحُ-(**الدينيّ**)يُبنى على **الحِكمة** المَسلكيّة، **والمَوعظة** الحسَنة، والعِلم الحقّ، والدليل الشرعي: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل:٦٤].

وأمّا التصحيحُ-والإصلاحُ-(الشعبي!)؛ فيُبنى على أُسُسِ **المصلحةِ العامّةِ -الراجحةِ**-للفرد والمجتمَع-ضمن **القوانين**(!)، **والأعرافِ** الناظِمة لذلك-كلِّه-.

...فشتّانَ شتّانَ بين الأمرَين!

وما ذلك كذلك-أخي الدكتور **حسَّان**-؛ إلَّا لِـ«**أنّ نشأَةَ الإنسانِ على ما عليه أهلُ شارعِه! وبلده! وجيرانه! وأترابه**: صَنيعُ أَسقَطِ النّاسِ هِمَّةً، وأَدناهُم مَرتبةً..»[1].

وهو الشأنُ **السَّلْبِيُّ**-المرفوضُ-**الذي لا أرضاهُ لأخي**؛ بل أُنَزِّهُ عنه-كذلك-كلَّ منتسِبٍ للعلم الصحيح، والرأي الثابت الرجيح؛ فـ«**العِلمُ حاكمٌ؛ لا محكومٌ عليه**»-كما حقَّقه الإمام الشاطبيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«الموافَقات»(١/ ١١٠)-.

والمِعيارُ الحقُّ المنضبِطُ-في تحقيقِ أحكامِ الشرعِ-والتحقُّقِ منها، والتمييزِ بين أصيلِها ودَخيلِها-هو الشرعُ-نفسُه-كتاباً، وسُنَّةً-؛ **لا الهوى! ولا العادة! ولا الإلْفُ! ولا الكثرة! بل..ولا حتّى العقل!!**

وقد أقرَّ بهذا المعنى الدكتور **حسَّان**-نفسُه-كما في رسالته الدكتوراه (ص١٢٩)-بقولِه-: (**أدرك العلماءُ أنَّ الشرعَ يُوزِنُ**[2]**العُرفَ والعادةَ بميزانه، ويُراعي فيهما منهجَه الغائيّ**[3]، **وسننَه**)!

---

(١)«إيثار الحقّ على الخلق» (ص٢٨)- للإمامِ العلامةِ ابنِ الوزير اليماني -.

(٢) كذا! والصواب: يَزِنُ!

(٣) مِن: (الغاية).

..ذلكم أنَّ «مَن تَعوَّد **مُعارَضةَ الشرعِ بالرأيِ** لا يَستقِرُّ في قلبِه الإيمانُ»، و«دليلُ (**العقلِ**)مشروطٌ بعدمِ مُعارَضَةِ الشرعِ؛ لأنَّ(**العقلَ**)**ضعيفٌ عاجزٌ**، والشبهاتُ تَعْرِضُ له-كثيراً-»[1].

وقد قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«إعلام الموقّعين عن ربّ العالَمين»(٢/ ١٦٥): «**فَسَادُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ**: مِنْ تَقْدِيمِ **الْـمُتَشَابِهِ** عَلَى الْـمُحْكَمِ، وَتَقْدِيمِ **الرَّأْيِ** عَلَى الشَّرْعِ، **وَالْـهَوَى** عَلَى الْهُدَى-وباللهِ التَّوْفِيقُ-».

...كلُّ ذلك كي **نحذَرَ، ونُحاذِرَ، ونُحَذِّرَ**: مِن أن نكونَ-**أعاذنا اللهُ، وإيّاكم**- كمَن قال ربُّ العالَمين-سبحانه وتعالى-فيهم: ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان:٢١]، وَقَالَ: ﴿قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [الشعراء:٧٤].

فـ«مَنْ دَعَا إِلَى **التَّقْلِيدِ**: كَانَ عَلَى **خِلَافِ الْقُرْآنِ**»-كما قال الفخرُ الرازيّ في «مفاتيح الغيب»(١/ ٣٦٦)-.

و«**الْـمُقَلِّدُ** لَوْلَا **اغْتِرَارُهُ** بِكَوْنِهِ وَجَدَ أَبَاهُ عَلَى ذَلِكَ **الْـمَذْهَبِ**-مَعَ اعْتِقَادِهِ بِأَنَّهُ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ**!** وَأَنَّهُ الْحَقُّ-: لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ**!**

وَهَذِهِ الْـخَصْلَةُ؛ هِيَ الَّتِي بَقِيَ بِهَا...الْـمُبْتَدِعُ عَلَى بِدْعَتِهِ.

فَمَا أَبْقَاهُمْ عَلَى هَذِهِ الضَّلَالَاتِ إِلَّا كَوْنُهُمْ وَجَدُوا آبَاءَهُمْ فِي..**البدعيَّة**، وأحسَنوا الظنَّ بهم: بِأَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ **الْـحَقُّ** الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ**! وَلَمْ يَنْظُرُوا**

---

(١) قاله الإمامُ ابنُ تيميّةَ- في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٧٨).

وكتابي «**العقلانيّون أفراخ المعتزلة العصريّون**»: مطبوعٌ منذ أكثرَ مِن رُبْع قَرن-بتوفيقِ الله-.

لِأَنْفُسِهِمْ! وَلَا طَلَبُوا **الْحَقَّ**-كَمَا يَجِبُ-، وَلا **بَحَثُوا** عَنْ دِينِ اللهِ-كَمَا يَنْبَغِي-»(١).

وما ذلك كذلك؛ إلَّا جَرَّاءَ بعضِ المحدَثاتِ والبِدَعِ، التي«تَمَسَّكُوا بِهَا! **وَوَرِثُوهَا** عَنْ أَسْلَافِهِمْ-**بِغَيْرِ دَلِيلٍ نَيِّرٍ، وَلَا حُجَّةٍ وَاضِحَةٍ**-؛ بَلْ بِمُجَرَّدِ قَالٍ وَقِيلٍ»(٢).

والـمَخرَجُ الأَوحدُ مِن هذه الآفاتِ-جميعِها-؛ هو: أَنْ «نجتهدَ فى اجتِناب **البِدَعِ والتقاليدِ**-التي لم تكُن في عهده-ﷺ-.

وبِذا؛ نكونُ﴿**أُمَّةً وَسَطًا**﴾ -**لا تفريطَ**-عندها-في الدينِ-**ولا إفراطَ**-»(٣).

نعَم؛ هذا هو الواجبُ الحَتْمُ؛ أنْ: «لَا يَكُونَ لَنَا **هَوًى**! وَلَا نَتَكَلَّمَ بِغَيْرِ عِلْمٍ!

بَلْ نَسْلُكُ سُبُلَ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ-وَذَلِكَ هُوَ: **اتِّبَاعُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**-.

فَأَمَّا مَنْ تَمَسَّكَ **بِبَعْضِ الْحَقِّ-دُونَ بَعْضٍ!**-؛ فَهَذَا مَنْشَأُ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ»(٤).

وعليه؛ فمِن المسلَّم به-عند كلِّ **(فقيهٍ)**، أو **(متفقّهٍ)**-:

أنَّ الاختلافاتِ الفقهيّةَ**(الفرعيّةَ)**-بين العلماء-شأنٌ معلومٌ لهم/ بينهم، غيرُ مستنكَر منهم-قديماً وحديثاً-**سواءٌ وافقوها، أو خالفوها**-:

يقولُ المفتي العامُّ الأسبقُ(للملكة الأردنية الهاشميّة) سماحةُ الدكتور الشيخ

---

(١) «فتح القدير» (٢/ ٢٩٥)-للشوكانيّ-.

(٢) المصدر السابق(٤/ ٦٣٢).

(٣) «تفسير المَراغيّ» (٥/ ٤٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٥٠).

نوح علي سلمان-في فتوى علميّة، تأصيليّة، عنوانُها: (**أسباب اختلاف الفتاوى**)، (رقم/ ٦٩٥-تاريخ: ١٠/ ٥/ ٢٠١٠)-كما على صفحة(**دائرة الإفتاء العام**) -الأردنية- على (الفيسبوك)-:

«تعدُّد الفتوى لا بُدَّ منه؛ **فالصحابةُ**-رضوان الله-تعالى-عليهم-**اختلفوا**[1]**في بعض المسائل**.

ومَن كان مطَّلِعـًا على الفقهِ وأُصولِه: يرى أنَّ هذا **الخلافَ دليلُ خيرٍ وبركةٍ للأمة الإسلامية**..».

ثم ذكَر-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-مِن(**أسباب الاختلاف**): «اختلاف فَهم **الفقيه** للواقعة؛ فكلُّ إنسانٍ ينظر مِن زاويته».

ومنها: «اختلافُ **الأعراف** التي يُبنى عليها الحكمُ-مِن زمنٍ لآخَرَ-».

وفي فتوى(**دائرة الإفتاء الأردنيّة**)(رقم٢٨٠٨-بتاريخ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣) نقلُ قولِ

---

(١) ألّف محمد بن أبي بكر بن محمود السَّرَوي كتابَ«**اختلاف الصحابة والتابعين ومَن بعدهم مِن الأئمة المجتهدين**»-مخطوط في(دار الكتب المصرية)-برقم:١٧٢٤ -.
وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣١١): (كَانَ الصَّحَابَةُ-فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ-**يَتَنَازَعُونَ** فِي بَعْضِ **مَسَائِلِ الِاجْتِهَادِ** ؛فَيُقِرُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، **وَلَا يَعْتَدِي عَلَيْهِ**.
وَإِنْ لَمْ يَرْحَمُوا: وَقَعَ بَيْنَهُمْ الِاخْتِلَافُ الْمَذْمُومُ، **فَبَغَى** بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ:
-إمَّا بِالْقَوْلِ؛ مِثْلَ تَكْفِيرِهِ، وَتَفْسِيقِهِ.
-وَإِمَّا بِالْفِعْلِ؛ مِثْلَ حَبْسِهِ، وَضَرْبِهِ، وَقَتْلِهِ.
وَهَذِهِ **حَالُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالظُّلْمِ**؛ كَالْخَوَارِجِ-وَأَمْثَالِهِمْ-: يَظْلِمُونَ الْأُمَّةَ، وَيَعْتَدُونَ عَلَيْهِمْ -إذَا نَازَعُوهُمْ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الدِّينِ-، **وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ**..).

الإمام مالكِ بنِ أنسٍ-رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-لهارونَ الرشيدِ-عندما أشارَ **عليه أن يحملَ الناس على كتبِه**-: (يا أمير المؤمنين؛ إنَّ اختلافَ العلماءِ رحمةٌ مِن الله-تعالى-على هذه الأمّة، **كلٌّ يتَّبعُ ما صحَّ**-عنده-، وكلُّهم على الهُدى، **وكلٌّ يُريدُ اللهَ-تعالى-**)[(١)].

...فما بالُ الأخ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-وفَّقني الله وإيَّاه-يجعلُ مِن مسائلِ الخلاف **الفَرعيّ** الفِقهيّ(السَّائغةِ)-التي طرَحها بهذا الأسلوبِ(..)-غيرِ المقبول!-**معذرةً!**-بابَ نِقمة! وسببَ سُخرِيَّة-على **عكس المطلوبِ العلميّ، الأخلاقيّ، المنهجيّ**-!

..حتى إنّي تخيّلتُ(!)-صَراحةً-: أنّ(**إصلاحَه!**)-الذي يُنادي به-: هو شيءٌ أقربُ إلى(**التطهير!**)-ممّا ليس هو مِن العِلم -**في قليلٍ، أو كثير!**-!

..وهو ما لا نحبُّه له! ولا نتمنّاه منه! ولا مِن أيِّ مُنتسِبٍ إلى علوم الشرعِ الشريفِ..

وهذا-كلُّه-ممّا **يُناقِضُ**-ولا أقولُ: **يُخالِف!**-ما قرّره، وأكّده سماحةُ المفتي السابق، و(وزير الأوقاف والمقدَّسات والشؤون الإسلاميّة)-الحالي-الأخ العزيز الشيخ الدكتور **محمد الخلايلة**-جزاه الله خيراً-مِن أنّ:

(**الأُمّةَ-اليومَ-أحوَجُ ما تكونُ إلى لَمّ شملِها، وتوحيد كلمتِها**)-كما في«**نشرة الإفتاء**»(عدد ٣٠/ ص٦٥)-الصادرة عن(**دائرة الإفتاء العام الأردنية**)-.

---

(١) «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك» (ص٧٧)-للسُّيوطيّ-.

وهذا النصُّ الرائقُ مِن الإمامِ مالكٍ-رَحِمَهُٱللَّهُ-**فيه مِن دُرر الفوائد الغَوالي-عند التأمُّلِ المِثالي-ما يقطعُ كثيراً مِن الجدَل الحالي!**

❒ **(لطيفة):**

وإذ قد ذكَرنا سماحةَ الشيخ **نوح علي سَلْمانَ القُضاة**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-؛ فقد تذكّرتُ(!)-بسببه-شيئًا ذا صِلةٍ ماسّةٍ ببعض ما تكلَّم حولَه الأخُ **حسَّانُ**-غفر الله لي وله-:

فقد قال-مِن ضمن ما قال-**مُستنكِراً على مَن يطعنُ بهم! ويَغمزُ في قناتِهم!**-واصفًا نوعَ(**تديُّنِهم!**)-:

«الدين عبارةٌ عن ثوب قصير أبيض غالبًا، ولحية طويلة، وسواك في الجيب العلوي، و(شماغ) أحمر دون عقال غالبًا، والتحدُّث بلهجة غريبة عنا، تنتمي لإحدى الدول المجاورة..»!!

فها هنا تساؤلاتٌ(**شرعيّة**=مشروعة)مطروحةٌ-**متعدّدة!**-:

الأول: الثوب القصير؛ أليسَ هو السُّنَّةَ والأفضلَ-على أقلّ تقدير-، أم هو(**عندك!**)خلَلٌ، ونقصٌ، وتقصير؟!

وأن يكونَ لونُه (أبيضَ)؛ أليس هو ما **حضَّ**[1]على لُبْسِه رسولُ الله-ﷺ-؟!

فإنْ لم يكُن؛ **فلماذا؟!**

أليس هو لونَ الأكفانِ[2] **التي سنُكَفَّنُ بها-بعد الموتِ-غداً!-جميعًا-نحن.. وأنتم..وكلُّ إنسانٍ**[3]**على وَجهِ الأرضِ-غيرَ آخِذين مِن هذه الدنيا-بِطُولِها**

---

(١) كما رواه أحمد(٢٢١٩)، وأبو داودَ(٣٨٧٨)، وابنُ ماجه(٣٥٦٦)عن ابن عبّاسٍ.
وصحّحه الحافظُ ابنُ حجَر في «فتح الباري» (٣/ ١٣٥).

(٢) كما في نصّ الحديث السابق-نفسِه-.

(٣) روى الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخه» (١٤/ ٢٧٤)-عنِ ابْنِ السَّمَّاكِ-، أنه **نصَح** هارونَ
=

وعَرضِها!-غيرَها..!-!؟

سائلاً ربي-سبحانه-لي، ولكم، ولجميع المسلمين-**مُوافِقًا، أو مُخالِفًا**- طولَ العُمُرِ، وحُسْنَ العَمَلِ، والوفاةَ على(**الإسلامِ والسُّنَّة**) [(١)]-كما كان يدعو به الإمامُ المبجَّلُ أحمدُ بنُ حنبلٍ-تلميذُ الإمام **الشافعيّ**-رحمهما الله-.

الثاني: اللحية الطويلة(!)أليست هي الأكملَ-**ولا نقولُ: الأوجَب!**-، والأقربَ إلى اللحية النبوية المحمدية[(٢)]؟**!**

الثالث: السواك؛ أليس هو-أيضـًا-ممّا حَضَّ عليه رسولُنا الكريم-صلوات الله وسلامه عليه-باتفاقٍ[(٣)]-سواء كان في **الجيب** العُلوي(!)، أو السُّفلي-؟**!**

(**تنبيه**): **اتِّباعُ السُّنن النبويّة**[(٤)]-في الهَدْيِ والسَّمْتِ-: **حسَنٌ جميلٌ**.

والتثبيطُ عنه: **سيِّئٌ قبيح**.

= الرّشيدَ-يَوْمًا-، فقال:

(يَا أَمِيرَ الْـمُؤْمِنِينَ؛ **إِنَّكَ تَمُوتُ وَحْدَكَ، وَتُقْبَرُ وَحْدَكَ**؛ فَاحْذَرِ الْـمُقَامَ بَيْنَ يَدَيِ الْجَبَّارِ، وَالْوُقُوفَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ: حِينَ يُؤْخَذُ بِالْكَظَمِ، وَتَزِلُّ الْقَدَمُ، وَيَقَعُ النَّدَمُ؛ **فَلَا تَوْبَةَ تُنَالُ، وَلَا عَثْرَةَ تُقَالُ، وَلَا يُقْبَلُ فِدَاءٌ بِمَالٍ**).

و(**الْكَظَمِ**): مَخْرَجُ النَّفَسِ-كما في «مقاييس اللُّغة» (٥/ ١٨٤)-لابن فارس-.

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧٧)-للخطيب البغداديّ-.

(٢) روى مسلمٌ(٢٣٤٤)عن جابر بن سَمُرة-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ-ﷺ-**كَثِيرَ شَعْرِ اللِّحْيَةِ**-.

(٣) وللإمام أبي شامةَ المقدسيّ(**الشافعيّ**)كتابُ: «**السِّواك، وما أشبَه ذاك**»-مطبوع-.

ولا **نَمنعُ**-فضلاً عن أن **نُحَرِّمَ**!-استعمالَ(**فرشاة الأسنان**)**!**

(٤) ليست كلُّ(السُّنن)مستحَبّةً**!** بل منها ما هو **واجبٌ**-بحسَب ما تدلُّ عليه الأدلّة-.

وظنٌّ أنّ هذه(!)-فقط!-هي(الدين): **فتصوُّرٌ أحمقُ!**

الرابع: الشماغ؛ أليس هو غِطاءَ الرأسِ-الذي كان غالبُ حالِ **أشرفِ الخَلقِ سيّدنا** النبي-ﷺ-؟!

والشماغ الأحمر[1] ..أليس هو الشماغَ الغالبَ على أكثرِ لابسيه مِن **أهل بلادنا الأردنية المبارَكة-الأُصَلاء-؟!**

..وقد نَسِيَ(!)الدكتور **حسّان**-وفَّقه الله-أن يصفَ(!)طريقةَ **الطَّيّ والكَيّ**(!) لِلشماغ الأحمرِ-غيرِ المأْسوفِ على شبابه!-!

الخامس: وجود(العِقال)وعدمه..مسألةُ **ذَوقٍ، وعادةٍ**، واختِيارٍ، ورأيٍ.

وهو-وجوداً وعدَماً-**مِن المباحات؛** ليس **للدينِ** علاقةٌ به**!**

فكان ماذا؟! **ولماذا؟!**

بل إنَّ العُرْفَ العامَّ-الغالبَ-في بعضٍ مِن دُولِ الخليج العربيّ-وفّقهم الله-: أنّ لُبْسَ العقال أمارةُ**(الأفنديّة الدنيوية!)**، وعَدمَ لُبسه علامةُ**(المشيخة الشرعية)!**

ثمّ أُوقِفتُ على ما نقَلَتْهُ **(جريدةُ الاتحاد)**-الإماراتية-(تاريخ: ١٢/ أكتوبر/ ٢٠٠٧)-عن الباحثِ في التاريخ-في موضوع(اللباس)-بشير سليم بشير-: مِن أنَّ أهالي (السعودية)، و(قطَر)يلبسون**(الشماغ الأحمر)**-بدون **(عِقال)**-!

وقد **تَفطّنتُ(!)**-بعدُ-إلى أنَّ الصورةَ-**الأشهرَ**-المنتشِرةَ على **(وسائل التواصل الاجتماعيّ)**-للشيخ **عبدالله العزَب-(مؤسّس الإفتاء العسكري)**-الأردني-، وشيخِ الشيخِ نُوحٍ علي سَلْمانَ-رحمهما الله-، **وهو يَلبَسُ الغطاءَ**

(١) وقد لَبِس النبيُّ-ﷺ-**(حُلّةً حمراءَ)**-كما في «صحيح البُخاري» (٥٩٠١)عن البرَاء.

(الأبيض!) للرأس، دون (العِقال!)!!

فهل المشكلة بترك (العِقال)! أم باللون (الأحمر)؟!

السادس: أمّا (التحدُّث بلهجةٍ غريبةٍ عنا، تنتمي لإحدى الدول المجاورة..) -كما ذكَر الأخُ **حسَّانُ-إنْ كان!**-؛ فأمرٌ طبيعيٌّ ومُعتاد؛ فكثيرٌ مِن طلبة العلم يدرُسون-منذ سنين وسِنين-في عدد من الجامعات العربية-وبخاصّةٍ في **مصرَ، والسعوديةِ**-وغيرهما-؛ فأنْ يتأثّر طالبُ العلمِ، الناشئُ، الدارسُ-سنواتٍ-هناك-بلهجةِ البلاد التي درَس فيها؛ **فهذا أمرٌ غيرُ مُستقبَحٍ! ولا مُستنكَرٍ!**

وهل غابَ عنكَ-أخي الدكتور **حسَّانُ**-أحوالُ بعض المسلمين الذين **ابتُلُوا** بالعمل-أو الدراسة-في بعضِ بلادِ **الغرب!** فإذا رَجَعَ أحدُهم-ولو بعد **سنواتٍ معدودةٍ قليلةٍ**-؛ فإذا بلسانه **مُلْتَاثٌ** بِلُغاتِهم-ما بين(**أُوكي!**)، و(**ياه!**)، و(**نو!**)، و(**هاي!**)-وأَخواتِها!-!

فأيُّ الفئتَينِ أَوْلى بالنَّكير؟!

...أم أنَّ الدكتور **حسَّان**-أحسن الله إليه-يريدُ أشياءَ أخرى(!!!)وراءَ هذا التَّوصيفِ المظهريِّ(الدقيقِ!)-**غير المنضبِط! ولا العميقِ!**-؟!

ونسألُه-**بهذه المناسَبةِ!**-هنا-سؤالاً(**عابراً!**):

لماذا لم نَرَ لك **نكيراً**، أو-على **الأقلّ**-تنبيهـاً!-على بعضِ **الـمُتمشيخةِ الجُدُدِ** -مِن أبناء بلادنا الأردنيّةِ!-: الذين(**غَزَتْهُم!**)**الأزياءُ(!) المشيخيّة اليمانيّة** -وبخاصّةٍ (**الحضرميّةَ!**)-منها!-؛ **فقلّدوهم** مِن **أعلى!** إلى **أسفلَ!**-حَذْوَ القُذّة بالقُذّة! حتّى **الشّال الشهير**-الـمُلقى على أحدِ الكَتِفين-!

و..دَعْكَ مِن **الطربوشِ التركيِّ**(!)**العُثمانيِّ**(**الأحمر!**)-وتاريخِه! **وتطوُّراتِه!**-؛ فإنَّ له بحثاً[1] آخَرَ!

أم أنّ هذا الصنيعَ(!)-**وما هو مثلُه**-مشروعٌ لهم! ممنوعٌ لغيرهم؟!

السابع: نشرَت(**مجلة الدعوة**)-السعودية-عدد (١٦٩٥)، كلمةً لسماحة المفتي العام-الأسبق-للأردن، الشيخ **سعيد الحجّاوي**-حفظه الله ورعاه-عند وفاة سماحة العلامة الشيخ **عبدالعزيز بن باز**(المفتي العام السابق للمملكة العربية السعودية)-قال فيها-رِثاءً-:

(لقد كان الفقيدُ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-**عالمًا، مُفتيًا للمسلمين-أينما كانوا**-، ويعرفُه القاصي والداني، تميَّز مع العلم-**بحُسن السيرةِ، وطِيبِ السُّمعة**، ممّا رسَّخ **الثقةَ** بشخصه.

كان مِن **العَظَمةِ** التي تتجلّى في شخصِه؛ فحازَ مِن الاحترام والتقدير-**لدى الخاصّة والعامّة**-، فعُظماء القوم يُخاطبونه بـ(**الوالد**)، ويُصْغون لكل كلمةٍ مِن أقواله، **وأهلُ العلم والمعرفة ينظُرون إليه بكُلّ التقدير والاحترام**، والعامّةُ تتلقّى أقوالَه **بالثقة، والرِّضا، والقَبول**.

ولا شكّ أنَّ كُلَّ هذا **لم يأتِ مِن فراغ**، وإنّما مِن خلال العُمُر المبارَك المديد، والعطاء الخيِّر الجزيل، والتواضع الذي لا يتَّصفُ به **إلّا العلماءُ العاملون المخلِصون**).

---

(١) انظر نُبذةً عنه؛ في: «خُطط الشام» (٦/ ٣٠٠)-محمد كُرد علي-، و«نهر الذهب في تاريخ حلَب» (١/ ٢٢٥)-كامل الغزّيّ-، و«قصّة الحضارة» (٢٦/ ١١٩)-وِلْ ديورانت-.
وفي مجلة «الفتح» (٥/ ٥/ ... ١٩٢٦) -المصرية-: بحث خاصٌّ عن (الطربوش) - للعلامة المؤرخ أحمد يتمور باشا -رحمه الله-.

أقولُ:

والشيخ ابنُ باز-هذا-رحمةُ الله عليه-هو المفتي الرسميّ-السابق-لِذلك البلد العربيّ الإسلاميّ المجاوِر(!)-الشقيق **لوطنِنا**، وذي العَونِ **لوليّ أمرنا**، والمساعِد **لشعبنا**-بشماغه **الأحمر**-دون **عِقال**!-!

فكان ماذا؟!

الثامن: أوصلَني الإبحارُ في صفحات(**الإنترنت**)-قبل كتابة هذا«**الجواب**»-إلى صفحة(**دائرة الإفتاء الأردنية**)-على(**الفيسبوك**)-، وفي طرَفِ بعضِ صفحاتِها، موضوعٌ جانبيٌّ، عنوانه: (**صفحات ذات صِلة**)؛ واضعين عدداً مِن الروابط لعدد مِن الشخصيات العامة؛ منها: صفحةٌ للدكتور **محمد نوح القضاة**-وفقه الله-(وزير الشباب، ووزير الأوقاف والمقدّسات والشؤون الإسلامية)-الأسبق-، ونَجل الشيخ **نوح علي سلمان**-المفتي الأسبق-رحمة الله عليه-..

وكلُّ هذا..**ليس غريباً! ولا عجيباً!!**

إنّما ما يُستغرَب-هنا!-: أنّ **صورتَه** الموضوعةَ له-في صفحة(**الإفتاء**)-الرسميّة-نفسِها-: كانت **بشماغ** أحمر! دون **عِقال!!**

وللمعرفةِ-فقط!-: لم يتبيّن لي-في الصورة!-وجودُ(**سِواك!**)؛ فضلاً عن موضعه في أيِّ **جَيب** هو!

والسؤالُ:

هل سيُدْخَلُ-على البناء للمجهول!-(الدكتور **محمد نوح!**)في عمليّتكم(!) في(**إصلاح المناخ الديني!**)-بعد **شماغِه** الأحمر!-المنزوعِ عنه **العِقال**!-؟!

فإن **لم يكن**؛ فلماذا..؟!

فما الذي(فرّق)[1]في(**الحُكم**)معَ(الاستواء)في الصورة؟!

ومِن باب(الشيء بالشيء يُذكَر)-بل مِن **اللطائف الظرائف!**-:

أنَّ رسالةَ(الدكتوراه)[2]التي نال عليها المفتي الأسبق-لبلادنا الأردنية-**الشيخ نوح علي سلمان القُضاة**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: كانت مِن(جامعة الإمام محمد بن سُعود الإسلاميّة)-في **العاصمة السعودية الرياض**، ولا يخفى(!)أنّ **أكثرَ مشايخِها وأساتذتِها** مِن ذوي(الشماغ **الأحمر**)=(بدون **عِقال**)!!

...وبعد كتابةِ ما تقدّم:

أَرسلَ إليّ أحدُ إخواني مِن **طلبة العلم**-جزاه الله خيراً-مجموعةَ(**صورٍ شخصيّةٍ**)للدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-وفّقه الله-وقد استخرجها الأخُ المذكورُ مِن الموقع الشخصيّ للدكتور **حسَّان**-في(**الفيسبوك**)[3]-،وهو **واضِعٌ على رأسِه(الشماغ الأحمر)! بدون (العِقال)!**-واحدةٌ منها: **واقفٌ-وحدَه-!** وبعضُها: **أثناءَ (الثلج)!** وإحداها: **في محاضَرة نسائيّة-!!!**

(١) وقيل: (**الفقهُ فَرْقٌ وجَمْعٌ**)-كما في «المنثور في القواعد» (١/ ١٢)-للزركشيّ-، و«تحفة المحتاج» (١/ ٢٤)-لابن حجَر الهيتَمي-.

وفي رسالة دكتوراه الأخ **حسَّان**(ص١٢٠، و ٣٠٤)الإشارةُ إلى هذا-بلفظِ-: (**الوَفْق والفَرْق**).

وهو بالمعنى-نفسِه-.

(٢) وهي بعنوان: «إبراء الذِّمَّة مِن حقوق العِباد».

وقد كان لي-بحمدِ اللهِ-سبحانه وتعالى-شرفُ **التعاوُنِ** في تخريج أحاديثِها.

(٣) ولا **معرفةَ لي به**-لا لنفسي! ولا لِغيري!-فضلاً عنِ **الدخولِ** فيه!-!!

فـ....

التاسع: ذكَّرني هذا التوصيفُ(!)الدقيق(!)-مِن الدكتور **حسَّان!**-للمظهر الشخصي العام-لأفرادٍ! أو جماعاتٍ-: بصورةٍ(!) -الْتصَقت في ذِهني، ومخيّلتي -لِشُهْرَتِهَا- لـ(وزير الدفاع **الكَنَدي!**)-**الهنديِّ الأصل**، ومِن طائفةِ السِّيخ!-(**بلحيتِه!**) الطويلةِ المُرسَلة! و(**شاربَيه**) الكثيفَين! وشعرِه المُكَوَّر تحت (**عِمامته!**) الضخمة -المميَّزة!-التي يلُفُّ بها رأسَه!!

ومقصودي واضحٌ؛ وهو: أنَّ مظهرَه، ولباسَه-**بل حتّى عقيدتَه!**-لم يكن أيٌّ مِن ذلك(!)مانِعـًا الجهاتِ **الكَنَدية** الرسميّةَ المختصّةَ-**وهي أمريكيّةٌ نصرانيّةٌ!**-مِن أن تُبَوِّأَه-**وهو على غيرِ دينِها! جِهاراً نَهاراً!**-أخطرَ منصِبٍ سياسيٍّ في الدولة! بَلْهَ أن يكونَ هذا المظهَرُ(!)سبيلَ **طَعنٍ** به! أو طريقَ **غَمزٍ** بشخصِه!!

العاشرُ-والأخيرُ-مُرْتبِطٌ بما قبلَه-، وهو: ما قاله شيخُ الإسلامِ الإمامُ ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٤٦):

«وَأُمُورُ(النَّاسِ)تَسْتَقِيمُ-فِي(**الدُّنْيَا**)-مَعَ(**الْعَدْلِ**)-الَّذِي فِيهِ الِاشْتِرَاكُ فِي أَنْوَاعِ (الْإِثْمِ)-أَكْثَرَ مِمَّا تَسْتَقِيمُ مَعَ(**الظُّلْمِ**)**فِي(الْحُقُوقِ)**-وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِكْ فِي(إثْمٍ)-.

وَلِهَذَا قِيلَ: إنَّ اللهَ يُقِيمُ(**الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ**)-وَإِنْ كَانَتْ(**كَافِرَةً**)-، وَلَا يُقِيمُ(**الظَّالِمَةَ**)-وَإِنْ كَانَتْ(**مُسْلِمَةً**)-.

وَيُقَالُ: (**الدُّنْيَا**) تَدُومُ مَعَ (**الْعَدْلِ وَالْكُفْرِ**)، وَلَا تَدُومُ مَعَ (**الظُّلْمِ وَالْإِسْلَامِ**)».

والواقعُ يَشهدُ..

..ولا أَزيدُ.

﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦].

...ولعلَّ في هذا الكلامِ الحكيمِ للإمامِ ابنِ تيميّةَ-**على وَجازتِه**-مِن العِبرةِ ما

يَرْدَعُ عن **الغِواية**، ويُرْجِعُ إلى **الهِداية**..

وبه نعلمُ-علمَ اليقين-: أنّ اللباسَ-**أيَّ لباسٍ**-لم يكن-يومـًا-دليلاً على **خطأٍ** في ذاته، أو **صوابٍ** في نفسِه**!** أو بُرهانـًا على **علمِ** صاحبِه، أو **جَهلِه!** أو تسنُّنِه، أو ابتداعِه**!**

بل قد قيل-قديمـًا-**مع الاعتذار!**-:

فَلَوْ لَبِسَ الحِمَارُ مِنَ الحَرِيرِ لَقَالَ النَّاسُ يَا لَكَ مِن حِمَارِ[1]**!**

..**أَجَلَّكُمُ الله**.

وكم في أخبار **العُلماء**، وسِيَر **الفُضَلاء**، وتواريخ **النُّبلاء**: مَن وُصف-منهم-بأنّه: (رثّ الهيئة!)، أو: (خَلَق اللّباسِ!)-ونحو ذلك مِن أمثاله-مِن غيرِ أيِّ اعتبارٍ لتأثيرِ ذلك-**سلبـًا، أو إيجابـًا**-على علمه، أو منهجه-؟!

وما مِن شكٍّ أنّ(**الوفاءَ أحسنُ لباس، وأفضلُ مَعقِل**)[2]-وهو الدُّرَّةُ المفقودة، والغايةُ المنشودة-.

والله يَهْدي بالحقّ إلى الحقّ..

❏ ثم ابتدأ كاتبُ المقال-سدّده الله-بذِكر بعضِ تفاصيل هذا **(الغزو!)** -الفقهية!-**بحسَب رأيه، وتفكيرِه، ووجهة نظَره!**-وكلُّها مِن أُمور العبادات، وما يُتَقَرَّبُ به إلى ربِّ البريّات-.

---

(١) «أسرار البلاغة» (ص٨٦)-للجُرجانيّ-، و«التمثيل والمحاضَرة» (ص٣٤٥)-للثعالبيّ-.

(٢) «المقفَّى الكبير» (١/ ٥٢١)-للمقريزيّ-.

وقد قدّمتُ (ص٢٠)-مِن كتابي-هذا-الأُسَّ العلميَّ الشرعيَّ لِهذا الباب، وهو أنّ: (**الأصلَ في العبادات التوقيف**)-ناقلَه عن الدكتور **حسَّانَ**-نفسِه-!

وقد وضّحه الدكتور **حسَّان** -زيادةً- في رسالته الدكتوراه(ص٧٧)-شارحًا (**التَّعبُّديّات**)-بقولِه-:

(أحكامٌ غيرُ معقولة المعنى-أي: غير قابِلة للتعليل-؛ بمعنى: أنّها تعبُّديّة مَحْضة، **لا سبيلَ لمعرفةِ علّتها**؛ فيجبُ الاقتصارُ فيها على **مَورِد النصّ**)!!

فأقولُ:

هل هذا التقريرُ المنضبِطُ لمعنى (**التعبُّديّات**)-يلتقي دعاوى تحسين (كلِّ!) **البِدع!** واستحسان(جميعِ!)**المحدَثات**؟!

...نرجعُ، **فنقولُ**:

كان ممّا ذكَره الدكتور **حسَّان**-**مُنكِراً**-:

١- (اعتبار الصلاة على النَّبي- ﷺ - بدعة!):

ويُقالُ فيه-**بدايةً**-: (**أراد**)الدكتور **حسَّان**-غفَر اللهُ له-شيئًا!(فكَتب)**شيئًا آخَر!!**

وإلَّا؛ فهل يُوجد مسلمٌ-على وجه الأرض-يقول-**بالعُموم**-: (**الصلاة على النَّبي بدعة**)؟!

فأقولُ:

إنَّ مُدَّعي ذلك وزاعِمَه-في **حُكْمي**-هو **أقربُ للكفر منه إلى الإيمان**-أعاذنا الله، وإياكم، والمسلمين-.

والذي أراده فضيلتُه-ولا بُدّ!-: **صورٌ معيَّنة** للصلاة على **النَّبي** -ﷺ-، حَكم

عليها بعضُ العلماء **بمخالَفة السُّنَّة! أو بالبدعة!**-بِغَضِّ النظر عن **صحّة** هذا الحكم، أو **خطئه**-فهذه قضيةٌ أخرى!

والفقهُ-أكثرُه-دائرٌ على أمثالِ هذه الأحكامِ-وأشباهِها-**بين الأجرَينِ، والأجر الواحدِ.**

ولمزيد الفائـدة:

أُورِدُ-هنا-ما جاء في كتاب «**فقه العبادات**»(ص١١٥)-الصادر (سَنة ١٩٨٩)[١] عن (**وزارة الأوقاف والمقدّسات والشؤون الإسلامية**)-في الأردن-مِن حُكم مؤلّفيه الأربعة-**دكاترةً ومختصّين**[٢]-على زيادة (الصلاة على **النَّبي**)-ﷺ-بعد الأذان[٣]-عَقِبَ كلامٍ مطوَّلٍ!-بأنها: (..**مِن المحدَثات**)! وأنّه: (**ليس مِن عبارات الأذان الأصلية** الصلاةُ والسلامُ على الرسول-ﷺ-، **والأَوْلى عدمُ الزيادةِ** على عبارات الأذان المنقولة..)-إلخ-!

---

(١) ولا يزالُ هذا الكتابُ مقرّراً على طلاب (**معهد الملك عبدالله الثاني لإعداد الدعاة، وتأهيلهم، وتدريبِهم**)-وبين يدَيّ-الآن-طبعةُ سَنةِ(٢٠١٨)-منه-.

(٢) منهم: سماحةُ الشيخ **عزّ الدين الخطيب التميمي**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن، والمفتي العام، وقاضي قُضاة (المملكة الأردنية الهاشمية)-الأسبق-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، وأربعةٌ آخَرون.

(٣) بقصر الهمزة.

وهي بالمدّ-(**الآذان**)-: جمع(**أُذُن**)!

وقد وقعت الكلمةُ في مواضعَ عدّةٍ مِن هذا الكتاب هكذا-بالمدّ!-، وهو خطأٌ! **فلتُصّحّح**..

وانظر «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» (ص٩١)-للصفَدي-، و«المدخل إلى تقويم اللسان» (١٨٩)-لابن هشام اللَّخْميّ-.

ثم:

نبّه شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابِه«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٢٩٤) على **بدعيّة** الصلاة والسلام على **النَّبي** -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم-جهراً-(قُبيل إقامة الصلاة)، ثم قال:

«وهي **كالبدعةِ** الأخرى-وهي: الجهرُ بها عَقِبَ الأذان-كما بينه العلماء المحقِّقون-.

❑ (**تنبيهٌ**) : إنَّ العلماء إذا أنكروا مثلَ هذه البدعةِ؛ فلا يتبادَرَنَّ إلى ذهنِ أحدٍ: أنَّهم يُنكِرون **أصلَ مشروعيّةِ** الصلاةِ على **النَّبي** -ﷺ-!

بل إنّما **يُنكرون وضعَها في مكانٍ لم يَضَعْها رسولُ الله**-ﷺ-فيه، أو أنْ تقترنَ بصفاتٍ وهيئاتٍ لم يَشْرَعْها اللهُ على لسانِ نبيِّه:

كما صَحّ[1] عن ابنِ عُمرَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أن رجلاً عطَس، فقال: الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله-ﷺ-.

فقال ابنُ عُمرَ: وأنا أقولُ: الحمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله-ﷺ-،

---

(١) رواه الترمذي(٢٧٣٨)، والحاكم(٧٦٩١)، والحارث بن أبي أسامة(٨٠٧-زوائده)، والطبَرانيّ في «مسند الشاميين» (٣٢٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٥٦٨٩)، والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٨٨٨٤)، والمِزّي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٥٣)، وابن الجُنيد في «السؤالات» (٧٢٨)عن ابن عباس.

وهو جيّد الإسناد.

وانظر«المدخل» (٢/ ٢٥٠)-لابن الحاجّ-، و«أصل صفة صلاة النبي-ﷺ-» (٣/ ٩٤٤)، و«إرواء الغليل» (٣/ ٢٤٥)-كلاهما لشيخنا الإمام الألبانيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

ولكنْ؛ **ما هكذا علَّمَنا**[١] **رسولُ الله**-ﷺ-!

قُل: الحمدُ لله ربِّ العالمَين.

أو قال: ...على كُلِّ حال[٢].

فانظُر كيف أنكر ابن عُمرَ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-وضعَ(الصلاةِ)بجانب(الحمدِ)؛ بحُجَّة أنّه -ﷺ-**لم يَصنَع ذلك.**

مع تصريحِه بأنّه: يصلِّي على **النَّبي** -ﷺ-؛ دفعـًا لِما عسى أن يَرِدَ على خاطرِ أحدٍ أنّه: **أنكر** الصلاةَ عليه-ﷺ-جُملةً-!

كما يَتَوهَّمُ **بعضُ الجهَلَةِ**-حينما يَرَوْنَ أنصارَ السُّنَّةِ يُنكِرون هذه **البدعةَ** -وأمثالَها-؛ فيرمونهم بأنّهم يُنكِرون الصلاةَ عليه-صلى الله-تعالى-عليه وآله وسلم-.

هَداهُم اللهُ-تعالى-إلى **اتِّباع السُّنَّة**».

---

(١) قال عبدُ الحقّ الدهلوي في «لُمُعات التنقيح» (٨/ ٨٧)-موضِّحـًا- أنّه: (**ليس المسنونُ** -في هذه الحالِ-هذا القولَ، وإنّما الذي علّمَنا-فيها-أن نقولَ : (الحمدُ للهِ على كل حال)-فقط-مِن غير زيادةِ(سلام).

فنبّه على أنّه **ينبغي**-في الذكر والدعاء-**الاقتصارُ على المأثور**-مِن غير أن يُزادَ، أو يُنْقَصَ-.

فالزيادةُ-في مثله-**نقصانٌ**-في الحقيقة-..).

(٢) انظر«كشف المناهج والتناقيح» (٤/ ١٩٣)-للصدر المُناويّ-، و«شرح النَّوَوي على(صحيح مسلم)» (١٨/ ٤٢٠).

أقولُ:

فهل **يَجْرُؤُ**-بعد هذا-مُدَّعٍ أن يقولَ: لقد **بَدَّعَ**(!)الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عمر(الصلاةَ على **النَّبي** -ﷺ-)-هكذا-**بإطلاقٍ!-؟!**

هذا ما لا يُمكنُ أن **يقولَه ذو فقهٍ ونظَر**، ولا **صاحبُ عَقلٍ وفِكَر!!**

وهو التأصيلُ الحسَنُ الذي جرى بمثلِه-على وَجه الحقّ والصواب-قَلَمُ الدكتور **حسَّان** في رسالته الدكتوراه(ص٦٠)-مستحسِناً كلمةَ الحافظ ابنِ رجَبٍ-: **(ليس ما كان قُربةً في عبادةٍ يكونُ قُربةً في غيرِها-مُطلقاً-)!**

...فشكَر الله له.

❒ **(تنبيهٌ ثانٍ)**: كتبتُ-(بتاريخ٧/ ١١/ ٢٠١٩)-عَبرَ موقع التغريدات العالَمي **(تويتر)**كلمةً توجيهيّةً؛ **أُعيدُها**-هنا-**بفحواها**-**لاقتِضاء المَقام**-:

(الأنظمةُ العامةُ لـ(وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية) [١]-في «المملكة الأردنية الهاشمية»-مبنيّةٌ-في بعض شأنها-: على **تبنّي** مسائلَ شرعيةٍ معيّنة، تُلزِم بها **مُنتسِبيها** مِن الأئمة والخطباء-في الدرجة الأولى-، **وتُحاسِب** مُخالفيها عليها، وقد **تُعاقبهم** بناءً على ذلك؛ **مِن مثلِ**: (الصلاة على النبي-ﷺ- جهراً-بعد الأذان)-، و(الاحتفال ببعض المناسبات الدينية؛ كالهجرة الشريفة، والإسراء والمِعراج..)، و(الخُطبة الموحّدة)-**ونحوِها**..-.

وما ذلك كذلك-**في غالب أمره**-عندهم-؛ إلَّا لكونها **وزارةً كبرى**، تضمّ آلافَ الموظّفين؛ فلا بد مِن **استعمال الحزمِ**-في هذه الأمور-وما أشبهَها؛ وإلَّا...!

---

(١) وهكذا سائرُ الوزارات، والدوائر-فضلاً عن المؤسّسات-العامّة والخاصّة-**منهجًا كليًّا**-.

ومِن **جهةٍ أخرى**؛ فلا تُحاسِبُ (الوزارة) أحداً مِن مُنتسبيها-**كيفما كانوا**-على آرائه **الذاتية**، وفتاواه **الشخصية**-ونحو ذلك-ما دام قائماً بعمله، **مُلتزماً بأنظمتها**-.

فالذي ينبغي على مُوَظَّفيها-**مِن الأئمة والخطباء**-في الدَّرجة الأُولى-وهم أصحابُ الكلمة في **المجتمع**-: الحرصُ على أن **لا يُخَالِفُوا** ما أشرتُ إليه ممّا تَنْبَني عليه تِلْكم **الأنظمةُ العامة**-المُشارُ إليها-**للوزارة**-بِغضّ النَّظر عن **الرأي الشَّخصي** للفرد-في ذلك-**بخاصّة**-، أو غيره-**بعامّة**-.

وفي هذا السُّلوكِ الإداري التَّنظيمي: مَصلحةٌ كلّيّةٌ كُبرى-شخصيّةٌ، ومجتمعيّةٌ-مِن خلالها يستطيعُ كلُّ أحدٍ مِن المذكورين -أجمعين-أن يؤدّيَ **الواجبَ المنوطَ به**، ضمن **العقد الشَّرعي**-والأدبي-المُبرَم بين **جميع الأطراف** -المُشار إليهم-هنا-..)-**درءاً للمَفاسد، وجَلباً للمصالح**[1]-.

❑ **(فوائد علمية):**

✽قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجَوزيّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «جلاء الأفهام في الصَّلاة والسَّلام على خير الأنام»(ص٤٢٤): «قالوا: **لا تُستحَبُّ** الصلاةُ على النَّبيِّ-ﷺ-عند العُطاس، وإنَّما هو موضعُ حمدِ الله-تعالى-وحده-.

ولم يَشرعِ النَّبيُّ-ﷺ-عند العُطاس-إلَّا حمدَ الله-تعالى-.

---

(١) (والشَّريعةُ جاءَت: بتحصيلِ **الْمَصَالِح** وتكميلِها، و: تعطيلِ **الْمَفَاسِد** وتقليلِها؛ فَهِيَ تُحَصِّلُ **أعظمَ المصلَحَتين**-بِفَوَاتِ أدناهما-، وتدفعُ **أعظمَ الفسادَيْن**-باحتمال أدناهما-) «الاستقامة» (١/ ٢٨٨)-للإمامِ ابنِ تيميّةَ-.

والصَّلاةُ على رسول الله-ﷺ-وإنْ كانت مِن أفضلِ الأعمال[(١)]، وأحبِّها إلى الله-تعالى-؛ **فلكلِّ ذِكرٍ موطنٌ يخصُّه، لا يقومُ غيرُه مقامَه فيه**».

*ونقَل الحافظُ شمسُ الدين السَّخَاويّ (**الشافعيّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«القول البديع في الصلاة والسلام على الحبيب الشفيع»(ص٢٢٦) قولَ مَن قال مِن أهلِ العِلم:

«**لا يُستحَبُّ الصلاةُ عليه عند العُطاس**، وإنّما هو موضعُ حمدِ الله -وحدَه-.

ولكلِّ موطنٍ ذِكرٌ يخصُّه لا يقومُ غيرُه مقامَه.

ولهذا لا تُشرَعُ الصلاةُ عليه-ﷺ-في الركوعِ، ولا في السجودِ-ونحوِ ذلك».

*وقال السُّيوطي في«الحاوي للفتاوي»(١/ ٢٩٩)-مُعَلِّلاً-: «..لِأَنَّ الْعُطَاسَ وَرَدَ فِيهِ ذِكْرٌ يَخُصُّهُ؛ فَالْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِ-أَوِ الزِّيَادَةُ فِيهِ-: عُدُولٌ عَنِ الْمَشْرُوعِ، وَزِيَادَةٌ عَلَيْهِ.

وَذَلِكَ بِدْعَةٌ، وَمَذْمُومٌ».

*وقال الفقيهُ ابنُ حجَرٍ الهيتَميّ في«تحفة المحتاج» (٢/ ٦٥): «وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي -أَوْ سَمِعَ-آيَةً فِيهَا اسْمُهُ-ﷺ-**لَمْ تُسْتَحَبَّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ**-كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ -يعني: النَّووي-».

*وقال-أيضـاً-في«الفتاوى الفقهية الكبرى»(١/ ١٣١)-: «وَوَرَدَتْ أَحَادِيثُ أُخَرُ بِنَحْوِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ نَرَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا التَّعَرُّضَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَبْلَ

---

(١) قال الإمامُ ابنُ حِبّانَ البُسْتيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع» (٤٥٩): «أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللهِ-ﷺ-فِي الْقِيَامَةِ-يَكُونُ: (**أَصْحَابُ الْحَدِيثِ**)؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ أَكْثَرَ صَلَاةً عَلَيْهِ-ﷺ-مِنْهُمْ».

الْأَذَانِ، وَلَا إِلَى (مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ)-بَعْدَهُ-.

وَلَمْ نَرَ-أَيْضًا-فِي كَلَامِ أَئِمَّتِنَا-تَعَرُّضًا لِذَلِكَ-أَيْضًا-.

فَحِينَئِذٍ؛ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ **لَيْسَ بِسُنَّةٍ** فِي مَحَلِّهِ الْمَذْكُورِ فِيهِ، فَمَنْ أَتَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا-فِي ذَلِكَ-مُعْتَقِدًا سُنِّيَّتَهُ-فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ-: **نُهِيَ عَنْهُ، وَمُنِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ**.

وَمَنْ شَرَعَ بِلَا دَلِيلٍ: يُزْجَرُ عَنْ ذَلِكَ، وَيُنْهَى عَنْهُ».

قلتُ:

ولا أُطيلُ؛ إذ ليس المقصودُ-**في أيٍّ مِن مفاصِلِ هذا**«**الجواب**»-كلِّه-الانتصارَ **لقولٍ** دون قول-فلا يزال أهلُ العلم **يختلفون، ويتباحثون، ويتذاكرون**-مِن غير **غمزٍ**، ولا لمزٍ، ولا **همزٍ**-عافانا الله وإيّاكم مِن هذه **الأخلاق الرديّة**-.

٢ـ ثمّ ذكَر ـ منكِراً ـ اعتبارَ (**مصافحة المصلّي لأخيه بعد الصلاة بدعة!**):

فيُقالُ فيه:

أولاً: لا يستطيعُ أحدٌ أن يأتي بأيّ دليل-نقليٍّ-عن **سيّدنا** الرسول الكريم -ﷺ-، ولا عن أحدٍ مِن **الصحابة الكِرام**-رضي الله عنهم-: أنّهم كانوا (**يُخصّصون**)أدبارَ الصلوات(**!**) بمُصافحةٍ غيرِ(مصافحة اللقاء)**!!**

ثانيـاً: نقَل **الإمام النَّوَوي** (**الشافعيّ**) -**في** «المجموع» (٤/ ٦٣٣)، و«روضة الطالبين» (١٠/ ٢٣٧)-عن الإمام العزّ بن عبد السلام(**الشافعيّ**)في «قواعد الأحكام» (٢/ ١٢٢)أنّ هذا الفعلَ: **بدعة!**

لكن؛ حمَلَاه -رحمهما الله- على (**البدعة المباحة**)[1]!

وتقسيمُ البِدَع إلى (**بِدع حَسَنة**)، و(**بِدع سيئة**)-..**إلى خمسةِ أقسام!**-قضيةٌ أصليّةٌ، خلافيةٌ، كُبرى، **لها جذورُها! ومآلاتُها**-كما ستأتي الإشارةُ إلى ذلك(ص٧٨)-أيضـًا-!

والإمامُ العِزُّ بنُ عبد السلام-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-مِن أشهرِ-إن لم يكُن **أشهَرَ!**-مَن قال بتقسيم البِدع[2] إلى: (**بِدع حَسَنة**)، و(**بِدع سَيِّئة**)-مِن الفقهاء-كما في كتابه«قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ١٧٢)-!

ومعَ ذلك؛ فها هو ذا يقولُ في كتابه«الفتاوى»(ص٣٩٢) : (**ولا يُستحبُّ** رفعُ اليدَينِ في القُنوتِ؛ كما **لا تُرفَعُ** في دعاء(الفاتحة)! **ولا في الدعاء** بين السجدَتين!

ولم يصحَّ في ذلك حديثٌ!

وكذلك **لا تُرفَعُ** اليدانِ في دعاء التشهُّد!

ولا يُستحبُّ رفعُ اليدين في الدعاء؛ إلَّا في المواطن التي رفَع فيها رسولُ الله -ﷺ-يديه، **ولا يَمسحُ وجهَه بيدَيه-عَقِيبَ الدعاءِ-إلَّا جاهلٌ!**

ولم تصحَّ الصلاةُ على رسول الله-ﷺ-في القُنوتِ، **ولا يَنبغي** أن يُزادَ على صلاة رسولِ الله-في القُنوت-بشيء، ولا يُنقَص)!!

..وكلُّ هذه الفتاوى(!)ناقِضةٌ لدعاوى التحسين(!)والاستحسان العقليّ -للبِدَعِ والمُحدَثاتِ-اتِّكاءً على مجرَّدِ الاستدلالِ بِالعُمومات الشرعيّة!-!

---

(١) كما في «روضة الطالبين وعُمدة المفتين» (٤/ ١٠)، و«المجموع» (٣/ ٤٨٨).
قال الماوَرْديُّ في «النُّكت والعيون» (٥/ ٢٧٩): وليس في (المُباح) ثوابٌ ولا عِقاب»!

(٢) **وما سيأتي-قريبـًا-يَكشِفُ عُسْرَ وجود-أو إيجاد!-الضابط بينهما-عند القائل بهما!-!**

وقد سُئل العلامةُ تقيُّ الدين السُّبْكيُّ(**الشافعيّ**)(**الأشعريّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في«الفتاوى»(٢/ ٥٤٩)-عن بعضِ **مُحدَثاتِ زمانِه**-؛ فأجاب:

(..**هَذِهِ بِدْعَةٌ**؛ لَا يَشُكُّ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يُرْتَابُ فِي ذَلِكَ.

وَيَكْفِي أَنَّهَا **لَمْ تُعْرَفْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ**-ﷺ-، وَلَا فِي زَمَنِ أَصْحَابِهِ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ..)

...والنُّقولُ في هذا المعنى-**ردّاً لكلّ بدعةٍ محدَثةٍ**؛ حتى لو قيل: **حَسَنة**-: كثيرةٌ-جدًّا-؛ لو تتبَّعْناها: لَخَرج هذا الكتابُ عمّا وُضع له.

أقولُ:

وقد كتبتُ-**قبلَ ثلاثين عامًا**-كتابًا متوسِّطًا-في نحو ثلاث مِئةِ صفحةٍ-، بعنوان: «**علم أُصول البِدَع**»-ناقشتُ فيه هذه **المسألةَ المهمّةَ**-غايةً-، وسائرَ حيثيّاتِها، والشبُهاتِ[1]الوارِدةَ عليها-.

ثالثًا: **لم يَرتضِ** الحافظُ ابنُ حجَر العسقلانيّ(**الشافعيّ**) قولَي الإمامَينِ النَّوَوي والعِزّ-المنقولَين-آنفًا-!

فقد نقَل كلامَهما في كتابه العُجاب«فتح الباري»(١١/ ٥٥)، ثم قال:

(قلتُ: **وللنظَر فيه مجالٌ**؛ فإنّ أصلَ صلاة النافلة سُنَّةٌ مرغَّبٌ فيها، ومع ذلك: فقد كَرِه المحقِّقون تخصيصَ وقتٍ بها دون وقتٍ! ومنهم مَن أطلق تحريمَ مثلِ ذلك-كصلاة الرغائب-**التي لا أصل لها**-..).

---

(١) كالاستدلال-**لتحسين البِدَع**-بحديث: «**مَن سَنّ سُنَّةً حَسَنةً**..»-رواه مسلم(١٠١٧)-!
ومثلُه: قولُ عُمر-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-في قيام رمضانَ جماعةً-: «**نِعمتِ البِدعةُ هذه**»-رواه البُخاريّ(١٩٠٦)-وأشباه ذلكم-.

وقال ابنُ عابدين في«ردّ المحتار»(٢/ ٢٣٥): «صَرَّحَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا-وَغَيْرِهِمْ- **بِكَرَاهَةِ الْمُصَافَحَةِ الْمُعْتَادَةِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ**؛ مَعَ أَنَّ الْمُصَافَحَةَ سُنَّةٌ! وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكَوْنِهَا لَمْ تُؤْثَرْ فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛فَالْمُوَاظَبَةُ عَلَيْهَا-فِيهِ-**تُوهِمُ الْعَوَامَ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ فِيهِ**».

ثمّ أوقفَني أحدُ **طلبة العلم**-جزاه الله خيراً-على فتوى **مخطوطةٍ**[1]-في ورَقةٍ واحدةٍ-للعلامة الفقيه شِهاب الدين الرَّمْليّ(**الشافعي**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-؛ **صدّر القولَ** فيها-بما نَصُّهُ-:

(المصافَحة عَقِبَ الصلواتِ **ليست بسُنَّةٍ**-لِعدَم ثُبوتِها عن رسول الله-ﷺ-، **ولا يُستحَبّ فعلُها** عند ذلك، **ولا ثوابَ لفاعلها**-كما يُثابُ فاعلُ المستحَبّ-..) -إلى آخِر ما قال-رحمةُ الله عليه-.

...**ولا أُطيل**؛ فليس المقصودُ **الانتصارَ** لقولٍ دون قول-فلا يزال أهلُ العلم **يختلفون**، **ويتباحثون**، **ويتذاكرون**-كما قلتُ-قبلاً-.

٣ـ ثمّ ذكَر ـ منكِراًـ اعتبارَ (ذِكر لفظ «السيادة» قبل اسم سيدنا محمدـ ﷺ ـ بدعة!):

فيُقالُ فيه-أيضـًا-:

قد **عمَّم** الدكتور **حسَّان**-وفَّقه الله-مِن حيثُ أراد(!)**التَّخصيصَ!**

ذلكم أنَّ البحثَ الفقهيَّ المعهودَ مُتعلّقٌ **بتخصيص** ذِكر وصفِ(**السيادة**) **لسيدنا** النبيّ-ﷺ-في مواضعَ تعبّديةٍ **معيَّنةٍ**-كالتشهّد، والصلاة الإبراهيميّة -في

(١) وهي مصوَّرةٌ عن(مجموعة-٣٢٨)-جامعة تورنتو/ كندا..
وهي مُغايِرةٌ-شيئـًا ما-لِفتواه الموجودةِ في «فتاويه» (١/ ٢٢٢)-المطبوعة-!

الصلاة-! لا **بالعُموم!!**

أمّا بالعُموم؛ فسيِّدُنا رسولُ اللهِ-ﷺ-هو(**سيّد ولَد آدَم**[1]) -**أجمعين**- كما أخبر عن نفسِه-صلواتُ الله وسلامه عليه-.

وفي«الموسوعة الفقهية»-الكويتيّة-(١١/ ٣٤٦):

(**أجمَع المسلمون** على ثبُوت **السّيادة** للنّبيّ-ﷺ-، وعلى عَلَمِيَّتِه **في السّيادة،** قال الشّرقاويّ : فلفظُ (**سيّدنا**) **عَلَمٌ** عليه-ﷺ-).

أمّا **في الصلاة؛** فقد نقل صاحب«حاشية(تحفة المحتاج)»(٢/ ٨٦)-مِن كتُب **الشّافعية** -عن الطُّوسي-مِن **الشافعية-بطلانَ صلاة** مَن زاد لفظَ: (**سيدنا**)**!**

ثم قال: **وهذا غلطٌ.**

ونَقل في«مُغْني المحتاج»(١/ ٣٨٤)-عن **ظاهرِ المذهب-اعتمادَ عدمِ استحباب الزيادة.**

وانظر «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع»(ص٢٢٥-تحقيق الشيخ محمد عوّامة **الحنَفيّ**)-للحافظ السَّخاويّ(**الشافعيّ**)-وفيه نُقولٌ فقهيّةٌ عزيزةٌ-.

حتى(**الصوفيّة**)-في قواعدهم!-**يتوافقون** مع هذا التقرير العلميّ:

قال أبو العبّاس ابنُ زَرُّوق في«قواعد التصوف»(رقم١١١): «**اختُلف في** زيادة(سيدنا)-**في الوارد** مِن كيفية الصلاة عليه-ﷺ-.

والوجهُ: أنْ **يُقتصَرَ على لفظه** حيث تُعُبِّدَ به، ويُزادَ حيث ما يُرادُ الفضلُ-في الجملة-».

(١) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) (٣٢٧)عن أبي هُريرةَ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

وفي أوائل كتاب «الفضل المبين على عِقد (الجوهر الثمين)» (ص٧٠-٧٥) -للعلامةِ جمال الدين القاسميّ- والذي هو (شرحُ «الأربعين العجلونيّة»)-: **بحثٌ موسَّعٌ** للحافظ ابن حجَر العسقلانيّ **(الشافعيّ)** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في موضوع لفظ **(السيادة)** -فلْيُنظَر-.

ولي -هنا- **سؤالٌ** -في هذه المسألةِ- أنتظرُ **جوابَه**!-:

لماذا لا تَسْحَبُونَ حُكم الاستحبابِ! **فتَستحِبُّوا** (!) -على نَسَقِ **توسيعِ قاعدةِ البِدَع**! ثم **الحُكمِ باستحبابها** -(**طُرًّا**!)-: زيادةَ لفظ «**السيادة**» النبوية في **(الأذان)** -وهو يُنادَى به خمسَ مراتٍ- في اليوم والليلة- عند ذِكر **(سيّدِنا)** رسولِ الله -ﷺ؟!

فإن قلتم: لا؛ فلماذا[1] ...؟!

وأُكرّرُ -**وكُلّي أَمَل**- بغير مَلَل!-:

ليس المقصودُ -في **(جوابي)**- هذا- وتفاصيلِه- **الانتصارَ لقولٍ على/ دون=قول**؛ فلا يزال أهلُ العلم يختلفون، ويتباحثون، ويتذاكرون..

وإنّما أردتُ -فقط- **التوضيح**؛ لِما أُريدَ له (!) **التسطيح**!

٤- ثمّ ذكَر - مُنكِراً - اعتبارَ (استعمال السُّبحة في الذّكر بدعة!):

فيَكفي أن يُذكرَ -فيه-: إنكارُ الصحابيّ الجليل عبدالله بن مسعود -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- على أصحابِ الحِلَق التي كان **يُسبّح أفرادُها بالحصى** -كما في «سُنن الدارِمي» (٢١١) -**بسند صحيح**-.

(١) **والغريبُ العجيبُ**: أنّ بعضَ علماء المغرب العربيّ -غفر الله لهم- **استحبّ** ذلك! بل أَلَّف فيه!! ليس في (الأذان) -فقط!-؛ بل في **(الإقامة)** -أيضـًا-!

وقد أورده **جماعةٌ مِن أهل العلم**-استدلالاً به-؛ منهم: أبو عبدالله القرطُبي في«تفسيره»(٧/ ١٤٠)، وأبو شامةَ المقدسيّ(**الشافعيّ**)في كتابِه«**الباعث على إنكار البِدَع والحوادث**»(ص١٤)-وغيرُهم-فلْيُنظَر-.

وما أجملَ-في هذا المعنى السُّلوكيّ العامّ-: ما رواه أبو نُعيم في«حِلية الأولياء»(١/ ٣٠٥)-عنِ ابنِ عُمر-في **وصفِ الصحابةِ الكِرام**-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-:

(أولئك أصحابُ محمدٍ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ كانوا خيرَ هذه الأمَّةِ؛ أبرَّها قلوبًا، **وأعمقَها عِلمًا، وأقلَّها تكلُّفًا.**

قومٌ اختارَهم الله لِصُحبة نبيِّه-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ونَقْلِ دينه؛ **فتشبَّهوا بأخلاقِهم وطرائقهم**-فهم كانوا على الهَدْي المستقيم-).

ومنه: ما قاله الإمامُ الأوزاعيُّ-رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«اِصبِر نفسَك على السُّنَّة، **وَقِفْ حيث وقَف القومُ، وقُل بما قالوا، وكُفَّ عما كَفُّوا عنه، وَاسلُك سبيلَ سلفِك الصالح؛ فإنّه يَسَعُك ما وَسِعَهم**»-كما في«حِلية الأولياء»(٦/ ١٤٣)-لأبي نُعيم-.

وروى أبو داودَ في«السُّنن»(٤٦١٢): أنَّ عمرَ بنِ عبد العزيز-رَحِمَهُ اللَّهُ-كَتَبَ:

«أمّا بعدُ؛ أُوصيكَ بتقوى الله، والاقتصادِ في أمرِه، **واتباعِ سُنَّةِ رسوله**-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، **وتَرْكِ ما أحدَثَ المُحْدِثون**-بعد ما جَرَت به سُنّتُه-، وكُفُوا مُؤْنَتَه.

فعليكَ بلُزومِ السُّنَّة، فإنّها لك-بإذن الله-**عِصمةٌ**.

ثُمّ اعلَمْ: أنّه **لم يبتدعِ الناسُ بدعةً** إلَّا قد مضى قبلَها ما هو دَليلٌ عليها، أو عِبرةٌ فيها؛ فإنَّ **السُّنَّةَ** إنَّما سنَّها مَن قد عَلِم ما في خلافِها مِن الخطإِ، والزَّلَل، والحُمْقِ، والتعَمُّقِ.

فارْضَ لنفسِك ما رَضِيَ به القومُ لأنفسِهم؛ **فإنّهم على علمٍ وقَفُوا، وببصرٍ نافذٍ كُفُوا**[1]، وهم على كشفِ الأمور كانوا **أقوى**، وبفضلِ ما كانوا فيه أَوْلى.

فإنْ كان الهُدى ما أنتم عليه: **لقد سَبقْتُموهم إليه**، ولَئِنْ قلتم: (إنما حدَث بعدهم)؛ [فـ]ـما أحدثه إلَّا مَن **اتبعَ غيرَ سبيلِهم**، ورَغِبَ بنفسه عنهم؛ فإنهم هم السَّابقون، **فقد تكلَّموا فيه بما يَكفي، ووصَفوا منه ما يَشفي**.. ».

وقال الإمامُ ابنُ كثير الدمشقيّ(**الشافعيّ**) في «تفسيره»(٧/ ٢٧٨)-الشهير- عند قَوْلِهِ-تَعَالَى-: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ ﴾ [الأحقاف:١١]:

(أَيْ: قَالُوا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقُرْآنِ: **لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ خَيْرًا مَا سَبَقَنَا هَؤُلَاءِ إِلَيْهِ** ...وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ-**عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ!**-يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لَهُمْ عِنْدَ اللهِ وَجَاهَةً! وَلَهُ بِهِمْ عِنَايَةً!

وَقَدْ غَلِطُوا فِي ذَلِكَ غَلَطًا فَاحِشًا، وَأَخْطَئُوا خَطأً بَيِّنًا...

وَأَمَّا(**أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**)؛ فَيَقُولُونَ-**فِي كُلِّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ**-**لَمْ يَثْبُتْ عَنِ**(**الصَّحَابَةِ**)-: هُوَ(**بِدْعَةٌ**)؛ لِأَنَّهُ **لَوْ كَانَ خَيْرًا: لسبقونا إليه**؛ لأنَّهم لَمْ يَتْرُكُوا خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ إِلَّا وَقَدْ **بَادَرُوا إِلَيْهَا**)-رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-أجمعين-.

ومِن اللطيفِ-جدًّا-: إيرادُ ما نقله الدكتور **حسَّان**-حفظه الله-في صفحته على(الفيسبوك-بتاريخ٩/ ١٠/ ٢٠١٣)-عن«الاعتصام»(٣/ ٣٨)-للإمام

---

(١) مِن الكِفاية، والاكتفاء.
ويجوزُ: (كَفُّوا) مِن: الكَفّ، والانتهاء.

الشاطبيّ-:

«قَالَ حُذَيْفَةُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: «**كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ-ﷺ-فَلَا تَعَبَّدُوهَا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدَعْ لِلْآخِرِ مَقَالًا**؛ فَاتَّقُوا اللهَ-يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ-، وَخُذُوا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

وَنَحْوُهُ لِابْنِ مَسْعُودٍ-أَيْضًا-).

قلتُ:

قولُ ابنِ مسعودٍ-المُشارُ إليه-: رواه الدارِمي (٢١١)، وأحمد في «الزهد» (٩٠٥)، وأبو خَيثَمة في«العلم»(٥٤)، وابن وضّاح في «البِدع والنهي عنها» (١١) -عنه-، قال: «**اتَّبِعوا ولا تبتدِعوا؛ فقد كُفيتم، كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**».

قلتُ:

ومع ذلك-كلِّه-**عمومـًا**-؛ فإنَّ القولَ في هذه المسألةِ(**السُّبحةِ**)-خُصوصـًا- أسهلُ مِن غيرِها-بكثيرٍ-معَ كونِها(جميعـًا)**فُروعيّاتٍ!**-:

فهذا الإمامُ ابنُ تيميّة(!)**يجيزُ السُّبحةَ! ولا يَعُدُّها بِدعة**[1]!

وهو القائلُ-رحمه الله-تعالى-: (**الفروعُ أمرُها قريبٌ**، ومَتى **قلّد** المسلمُ فيها أحدَ العلماءِ **المقلَّدين**: جاز له العملُ بقولِه-ما لم **يتيقَّن** خطأَه-)[2].

فكان ماذا؟!

وهذا-مِن جهةٍ أخرى-كما أشرتُ-مِن قبلُ-: دليلٌ **عِلميّ عَمليّ** على أنّ

---

(١) انظر«مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٥٠٦)، و(٢٢/ ١٨٧).

(٢) نقله عنه تلميذُه سِراجُ الدين البزّار في كتابه«الأعلام العلية في مناقب ابن تيميّة» (ص٣٣).

هؤلاء الناس(!)لا **يتعصّبون لابن تيميّة!** ولا لغيره! وأنّ العِبرةَ-عندهم(!)-: بما **يترجّح لهم مِن الأدلة**-بِغَضِّ النظَر عن **صحّة** المسألة، أو **خطئها**-هذه، أو غيرِها-.

٥ـ ثمّ ذكَر ـ منكِراً ـ اعتبارَ (قنوت الفجر بدعة!):

فيُقالُ فيه: هذا حُكمٌ **معروفٌ بين الصحابةِ**-رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-؛ فقد صحّ عن أبي مالكٍ الأشجعيِّ، عن أبيه، قال: **صلّيتُ خلفَ رسولِ الله**-صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فلم يقنُت، وصلّيتُ خلفَ أبي بكرٍ؛ **فلم يقنُت**، وصلّيتُ خلفَ عمر؛ **فلم يقنُت**، وصلّيتُ خلفَ عثمانَ؛ **فلم يقنُت**، وصلّيتُ خلفَ عليٍّ؛ فلم يقنُت.

ثم قال: يا بُنيّ؛ **إنّها بدعةٌ**[١].

وذكَر العلامةُ تاجُ الدين السُّبكي(**الشافعيّ**) في«طبقات **الشافعية** الكبرى» (٦/ ١٣٨)في ترجمة (مُحَمَّد بن عبد الْملك بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد الكرَجي) (**الشافعيّ**)-المتوفّى (سَنةَ٥٣٢هـ)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-أنّه: (**كَانَ شَافِعِيّ الْـمَذْهَب؛ إِلَّا أَنه كَانَ لَا يقنُت فِي صَلَاة الصُّبْح**).

ونحوُه في«الطبقات»(٥/ ٦٠)-كذلك-.

والمسألةُ-أيضـًا-فيها خلافٌ بين(**المذاهب الأربعة**)[٢]-ذاتِها-!

فمذهبُ أحمدَ وأبي حنيفةَ-رحمهما الله-إلى أنه **لا يُسَنُّ القنوتُ في صلاة**

---

(١) رواه أحمدُ(١٥٨٧٩)، والنَّسائي(٢/ ٢٠٠)، والتِّرمذي(٢/ ٢٥٢)، وابنُ ماجه(١/ ٣٩٣)، وابنُ أبي شيبة(رقم ٦٩٦١)-بسنَد صحيح-.

ورأيتُ بعض المتعصِّبةِ (!) يُحَرِّفهُ! جاعِلَهُ: (أَيْ بُنَيَّ فَحَدِّثْ!) بِعَكْسِ المُرادِ-تمامًا-!!

(٢) انظر «تنقيح التحقيق» (١/ ٢٢٩)-للذهبيّ-، و«نُخَب الأفكار» (٤/ ٣٦٢)-للعَينيّ-، و«طَرح التثريب» (٢/ ٢٥٥)-للعِراقيّ-.

الصبح، ولا في غيرِها مِن الصلوات-غيرِ الوتر-!

فهل ما كان كذلك-**مِن خلاف فقهيّ معتبَر**-هو-أيضـًا-ممّا يُطالَبُ بـ(**إصلاح مناخه!**)؟!

فلْنرجعْ-إذن-إلى **الضوابطِ**(!)-التي ذُكرت في صَدر هذا«**الجواب**»-الماثِل-؛ وإلَّا: **اختلطَ الحابِلُ بالنَّابِل**...

٦ـ ثمّ ذكَر – منكِراً ـ اعتبارَ (الجهر بالبسملة في الصلاة بدعة)!

فيُقالُ في هذه المسألةِ-ما قلناه في التي قبلَها-:

إنّها مسألةُ خلافٍ بين أئمة(**المذاهب الأربعة**)-أنفسِهم-أيضـًا-؛ قال الإمامُ النَّوَويُّ في«المجموع»(٣/ ٣٤٢):

(وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إلَى أَنَّ **السُّنَّةَ: الْإِسْرَارُ بِهَا-فِي الصَّلَاةِ السِّرِّيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ**-.

وَهَذَا **حَكَاهُ** ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَهُوَ **مَذْهَبُ** أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ-**وَحُكِيَ** عَن النَّخَعِيِّ-.

وَحَكَى الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ-وَغَيْرُهُ-عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَكَمِ: أَنَّ الْجَهْرَ وَالْإِسْرَارَ سَوَاءٌ).

بل إنَّ **مذهبَ** الإمامِ مالكٍ: أنّها **لا تُقرَأ** في الصلاة المفروضة-لا سرّاً ولا جهراً!-لا في(**الفاتحة**)، ولا في غيرِها!-!

فكان ماذا؟!

أليس هكذا **الفقهُ**-أكثرُه، أو كلُّه-، **ومسائلُه**-قاطبةً-، **وعلماؤه**-جميعـًا-؟!

...**اللهمّ اغفِر لنا، ولِعُلمائنا الذين سبَقونا بالعلم والإيمان.**

٧ـ ثمّ ذكَر ـ منكِراً ـ اعتبارَ (رفع الصوت بالذّكر عَقِبَ الصلاة بدعة)!

فيُقالُ فيه:

قال الإمامُ **الشافعي** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه «الأم» (١/ ١٢٧):

«وأختارُ للإمام والمأموم أن يذكرا اللهَ -بعد الانصرافِ مِن الصلاة-، **ويُخفيان الذِّكرَ**؛ إلَّا أن يكونَ إماماً يُحبُّ أن يُتَعَلَّمَ منه، **فيَجهر حتى يَرى أنه قد تُعُلِّم منه**، ثم **يُسِرُّ**؛ فإن الله -عزّ وجلّ- يقولُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] -يعني -والله- تعالى -أعلم-: الدعاء، ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾: ترفع، ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾؛ حتى لا تُسمِعَ نفسَك... ».

...إلى أن قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

«..وَأَحْسَبُهُ **إِنَّمَا جَهَرَ قَلِيلًا لِيَتَعَلَّمَ النَّاسُ مِنْهُ**؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ **عَامَّةَ الرِّوَايَاتِ** الَّتِي كَتَبْنَاهَا -مَعَ هَذَا وَغَيْرِهَا- لَيْسَ يُذْكَرُ فِيهَا -بَعْدَ التَّسْلِيمِ- تَهْلِيلٌ، وَلَا تَكْبِيرٌ...».

وما قلناه -قبلاً- **نكرّرُه** -الآنَ-:

مِن أنّ القولَ في هذه المسائلِ **أسهلُ** مِن غيرِها -بكثيرٍ- معَ كونِها (جميعاً) -مِن قبلُ، ومِن بعدُ- **فُروعيّاتٍ**-:

فهذا شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ (!) **يُجيزُ الجهرَ بالذِّكر! ولا يَعُدُّه بِدعة! كما نقله** البُهُوتيّ في «كشّاف القِناع» (١/ ٣٦٦).

فكان ماذا؟!

وهذه المسألةُ -ولها أشباهٌ- بما تتضمّنُه مِن هذا النوع مِن الخِلاف -هي- **مِن جهة أخرى** -كما سبَق وذَكرنا-: دليلٌ **عِلميّ -عَمليّ، تربويّ، سُلوكيّ** -على أنّ هؤلاء الناس (!) لا **يتعصّبون** لابن تيميّة! ولا لغيره!

وأنّ العِبرةَ-عندهم(!)-: بما **يترجّحُ لهم مِن الأدلّة**-بِغَضِّ النظَر عن **صحّة** المسألة، أو **خطئها**-هذه، أو غيرِها-**في نفسِ الأمر**-.

والناظرُ في كتاب«**الْـمَدْخَلِ إِلَى تَنْمِيَةِ الْأَعْمَالِ: بِتَحْسِينِ النِّيَّاتِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى بَعْضِ الْبِدَعِ وَالْعَوَائِدِ-الَّتِي انْتُحِلَتْ-، وَبَيَانِ شَنَاعَتِهَا وَقُبْحِهَا**» (٢/ ٢٢٤-فما بعدُ)-للعلامة ابن الحاجّ المالِكيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-وما ناقَش فيه هذه المسألةَ-: **يَكادُ** يجزمُ بصوابِ **اختيار الإمام الشافعيّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في مسألة (**الجهر بالذِّكر**) -هذه-.

ولا أُطيلُ.

٨ـ ثمّ ذكَرـ منكِراًـ اعتبارَ (اتِّباع أحد «المذاهب الأربعة» ضلال في الدين)!

..فهذه-واللهِ-يا دكتور **حسَّان**-باقِعةٌ **يَنخلعُ** لها الجَنان..وتبكي مِن أجلها العينان..**وتَعْظُمُ** لها-وبِها-الأحزان..

لا حول ولا قُوّةَ إِلَّا بالله..

إنّا لله وإنّا إليه راجِعون..

اللهُمَّ أْجُرْنِي[1] **فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا..**

بِرَبِّك-الذي خَلقَك، فسوّاك، فعدَلك-: هل قرأتَ-لأحدٍ مِن هؤلاء-**هذا التضليل، أو ما يَقرُبُ منه!؟**

أم أنّه **كلامٌ مُرسَلٌ**(!)عليل! لا يتجاوزُ **القالَ والقيل!** وتناقُلَ الأقاويل؟!

(١) في «لُمُعات التنقيح في شرح (مِشكاة المصابيح)» (٤/ ٨٣) – لعبد الحق الدِّهْلَويِّ – فوائدُ لغويةٌ حول (أْجُرْني)، و(أَخْلِف).

فَواللهِ، وتاللهِ، وبِاللهِ..لا يقولُ ذاك الإفكَ الـمُفترى-المُخْتَلّ-**إلا ضالٌّ! أو مُضِلّ!**-وقد يجتمعان-!!

وهي أُكذوبةٌ[1] مُتكرِّرةٌ، مُفتَراةٌ:

فقد اتُّهِمَ شيخُنا العلامةُ الإمامُ الشيخ **ناصر الدين الألباني**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-قديماً (سَنةَ١٤٠٦هـ)-بهذه الفِرْيَةِ-نفسِها-: (**إنكار«المذاهب الأربعة»!!**)-وأشياءَ أخرى-مثلِها-مفتَراةٍ-!

...ولا تزالُ تلك **الاتِّهامات**-بعد كلّ هذه السنوات-في تجدُّدٍ وانتشارات! -بدون سُكوتٍ! ولا إسكات!-!

وفي كتابِ«سلسلة الأحاديث الضعيفة»(٣/ ٥)-لشيخنا الألبانيّ-رحمة الله عليه-مُستنكِراً **تلك التهمةَ الشنعاء الصلعاء**-قولُهُ-:

«**كلّ ذلك كذبٌ وزُورٌ**؛ الهدفُ منه ظاهرٌ لكلِّ ذي بصيرةٍ في الدين، وهو: **التَّمهيدُ -وتهيئةُ الجوِّ-لمنعهم مِن الدعوةِ إلى الله، وتبصيرِ النَّاسِ بدينهم-على كتابِ الله، وسُنَّةِ رسول الله**-ﷺ-، **ومنهجِ السَّلَف الصَّالح**، ومنهم: (**الأئمّةُ الأربعةُ**)-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ-أجمعين-».

ثمّ أكمَل(٣/ ٦)-قائلاً-: «نحن نُقَدِّرُ (**الأئمةَ الأربعةَ**)-وكذا غيرَهم-حقَّ قدْرِهم، ولا **نستغني عنِ الاستفادةِ مِن علمِهم**، والاعتمادِ على **فقههم**-دون **تعصُّبٍ** لواحدٍ منهم على الآخرين».

وقال في رسالتِه اللَّطيفةِ«كشف النِّقاب»(ص٥٣-سَنة١٣٩٨هـ): «**إنَّ الانتسابَ**

(١) وأُنَزِّهُ **الناقلَ** مِن صَنيعِ القائل!

إلى أحدٍ مِن الأئمّةِ-كوسيلةٍ للتعرُّفِ إلى ما قد يفوتُ طالبَ العلمِ مِن الفقهِ بالكتاب والسُّنَّة-: **أمرٌ لا بُدَّ منه-شرْعًا وقدَرًا**-؛ فإنّ ما لا يقومُ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ.

وعلى هذا **جَرى السلَفُ والخَلَفُ**-جميعًا-يَتلقَّى بعضُهم العلمَ عن بعضٍ..».

وقال(ص٩٣)-مِن الكتابِ-نفسِه-:

«مِن المعلوم-ضرورةً-: أنّ في(**المذاهب**)كثيرًا-وكثيرًا جدًّا-مِن **المسائل المتَّفَق عليها بين المسلمين**، ولها أدلَّتُها مِن **الكِتاب والسُّنَّة**، وفي كُلٍّ منها-ممّا **اختلفوا** فيه-**كثيرٌ مِن الصوابِ**-الذي ترجَّح بدليلٍ مِن **الكِتاب والسُّنَّة**.. -».

نعم؛ ما يُنكره شيخُنا-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-ليس هو مجرَّدَ **التَّقليد!** ولا مَحضَ **التَّمذهُب!!** وإنّما هو **التَّعَصُّبُ البغيض، والتقليد الأعمى**(١):

فقد قال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابه المُبارَك«صفة صلاة النبيّ-ﷺ-» (ص٤٤) -مبيِّنًا-بوضوحٍ-**منهجَه العلميّ**-في دعوته، وسائرِ مؤلَّفاته -:

«حَسْبي أنّني مُعتقِدٌ أنَّ ذلك [المنهجَ]هو **الطريقُ الأقوَمُ**، الذي أمَر الله -تعالى-به المؤمنين، وبيَّنه نبيُّنا محمدٌ-**سيِّدُ المرسَلين**-، وهو الذي سلكَه السلَفُ الصالحُ-مِن الصحابةِ، والتابعين، ومَن بعدهم-**وفيهم**: **(الأئمةُ الأربعةُ)**-**الذين ينتمي-اليومَ-إلى مذاهبِهم جمهورُ المسلمين**-، وكلُّهم مُتَّفِقٌ على وجوبِ التَّمسُّك بالسُّنَّة، والرُّجوعِ إليها، وتَرْكِ كُلِّ قولٍ يخالفُها-مهما كان القائلُ عظيمـًا-؛ فإنَّ شأنَه-ﷺ-أعظمُ، وسبيلَه أقوَمُ.

---

(١) وفي رسالة الدكتوراه للأخ **حسَّان** أبو عرقوب(ص٢٠)الإشارةُ إلى: (**ذمّ التقليد الباطل**)!

ولذلك؛ فإنّي اقتديتُ بهُداهم، واقتَفيتُ آثارَهم، وتَبِعتُ أوامرَهم **بالتَّمسُّك بالحديثِ-وإنْ خالَف أقوالَهم-**.

ولقد كان لهذه الأوامرِ **أكبرُ الأثَرِ** في نهجي هذا النَّهجَ المستقيمَ، **وإعراضي عن التَّقليدِ الأعمى**؛ فجزاهُم الله-تعالى-عنّي-خيراً».

وقال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»(٩/ ٣٧٥): «أسأل الله-تعالى-أنْ يعصمَنا مِن **التَّعصُّب المذهبيّ**، ويُوَفِّقَنا **لاتِّباع الحقِّ**-مع مَن كان-، وأنْ **نَدورَ معه** حيثُ دار».

وقد ذكر-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في رسالته«فقه الواقع»(ص١٩)بعضاً مِن أصول منهجه العلميّ الدعويّ الرَّصين؛ فكان منها: «تصفيةُ(**الفقه الإسلامي**) مِن الاجتهاداتِ الخاطئةِ، المخالِفة **للكتاب والسُّنَّة**، وتحريرِ العُقول **مِن آصارِ التقليد، وظلُمات التعصُّب**».

فإنَّ مَن«**أعماه التَّقْلِيد: أصمَّه عَن سَماع الْعلمِ الْـمُفِيد**»-كما قال الإمامُ أبو شامةَ المقدسيُّ(**الشافعيُّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في رسالته الرَّشيدةِ«**المؤمَّل في الردّ إلى الأمر الأوَّل**»(ص٦٨).

ومـا أجمـلَ قـولَ العلامـةِ الشـيخ محمـد الخضـر حُسـين-شـيخ (**الجـامع الأزهر**)[١]-: «**التَّعصُّبُ للمذهبِ** يَنشأُ عن: قِصَرِ النظَر، وعدَمِ التَّفقُّهِ في الأُصول العالية.

ولهذا؛ نَجِدُ **المتبحِّرَ** في علمِ الكِتابِ والسُّنَّة، **المطَّلِعَ** على **مذاهبِ** الفقهاء ومَدارِكِها: يَكادُ احترامُه **للمذهبِ** الذي يتَّبِعُه لا يزيدُ على احترامِه **للمذاهبِ**

(١) في تعليقٍ له على«الموافقات» (١/ ١٤)-للإمام الشاطبيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

الأُخرى، وذلك لِما يبدو له مِن رُجْحانِها، وتفوُّقِها على **مذهبِه** في كثيرٍ مِن المسائل».

وقد قال العلامةُ العطّار في «حاشيتِه على شرح الجلال المحلِّي على (جمع الجوامع)» (١/ ١٩٩): «وَلَا تَكُنْ أَسِيرَ **التَّقْلِيد**، وَلَا مِمَّنْ يَحْمِلُهُ **التَّعَصُّبُ** عَلَى مَا لَيْسَ بِسَدِيد».

وخُلاصةُ ذلك-كلِّه-:

أنّ (**الحقَّ فوق الأشخاص، والتحقيقَ**[١] **العلميَّ لا يعرفُ النِّفاق**)-كما قال شيخُنا الإمام الألبانيّ في رسالته«تصحيح حديث: إفطار الصائم..»(ص٢٣)-.

و..معذرةً على **التطويلِ**-شيئًا ما-في هذا البحثِ!-؛ **لأهمّيّتِه، وشديدِ حاجتِه إلى نظَرٍ وفَتْشٍ؛ لا بجَرَّةِ قلَم! أو كلمةٍ عابِرة!**

٩ـ ثمّ ذكَر ـ منكراً ـ اعتبارَ (**تبني العقيدة الأشعرية ـ التي عليها سلَفُ الأمة**، **وخلَفُها**، **وعلماؤها**، **وغالب أفرادها**ـ: **ضلالٌ**، **وربّما وصل إلى الكفر**)!!

فيُقالُ فيه-**ابتداءً**-:

الخلافُ العلميّ-**الأصوليّ**، **أو الفُروعيّ**-بين أئمّة العلوم الشرعيّة لم تُطْوَ صفحتُه منذ عُصور **أَجِلّةِ العُلماء، وفُحولِ كُبراء الفُقهاء**-ولو **اختلفوا** فيما بينَهم!-؛ فلن يكونَ له-مِن بعدُ-في عصورنا (**نحن! الـ...!**)-إنهاء، ولا انقِضاء! **حتّى ولا بالضغط والإقصاء!**

وذا سبيلٌ لا يَسلُكُهُ نُبلاءُ الفُضلاء..

---

(١) ومِن روائع كلامِ شيخنا -الذي سمعتُه منه -مُباشَرةً-:
(التقليد المُنضبط خيرٌ من الاجتهاد الأهوج) -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

لِذا؛ سيبقى الأصلُ الأصيلُ-المُحرِّكُ لمعالي الأخلاق، ومكارمِ الآداب-في هذا البابِ-وغيرِه-هو: «التواصي بالحقّ والصبر؛ فإنّ (**التواصيَ بالحقِّ والصبرِ**) **حِفاظُ كلِّ خير، ورأسُ كلِّ أمر**)-كما قال العلامةُ يوسُفُ الدِّجْويّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في«تفسيره»(ص١٨٨)-..

وأمّا نشرُ الخلاف(!)والاختلاف(!)على **العامّة والدَّهْماء**، وإخراجُ إطارِه عن دائرة العُلماء، وتَصْيِيرُه **فِتنةً للسُّفَهاء والجُهلاء**، وأُلعوبةً بينَ أيدي **أهلِ الجَفاء**؛ فهو مِن أقبحِ الأدواء-بغير الْتِواء-**!**

وقد بوّب الإمامُ البخاريُّ في «صحيحه» (١/ ٣٧)- في (٣-كتاب العلم)- (٤٨-**بابُ مَن ترَك بعضَ الاختيارِ مخافةَ أنْ يَقْصُرَ فهمُ بعضِ الناسِ عنه، فيقعوا في أشدَّ منه**).

وأمّا(**العقيدةُ الأشعريّة**)-التي أشار إليها كاتبُ المقال-جزاه اللهُ خيراً-؛ فأُورِدُ -بشأنِها-أسئلةً(!)يَعرِفُ أبعادَها الحقيقيّةَ **الباحثون الجادّون**؛ دون مَن هُم سِواهم مِن **المقلّدة** الجامدين-**عافانا الله وإيّاكم**-؛ **فأقولُ**:

أيُّ(**أشعريّةٍ**)تقصدُ:

هل تقصدُ(**أشعريّةَ**)أبي الحسَن **الأشعريّ**[1]-نفسِه-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-؟!

أم تقصدُ(**أشعريّةَ**)=(الأئمّة الأربعة!)-: (أبي حنيفة-ت١٥٠هـ)، و(مالك-ت١٧٩هـ)، و(**الشافعيّ**-ت٢٠٤هـ)، و(أحمد-ت٢٤١هـ): الذين **ماتوا -جميعًا- قبلَ ولادة** (أبي الحسَن **الأشعريّ**-سَنةَ ٢٦٠هـ)-**رحم الله الجميع**-؟!

(١) قارن بما تقدّم(ص١٣).

ومَن **مِن هؤلاء الرُّفَعاء**-جميعـًا-هو الأحقُّ بِأن يُنسَبَ إلى الآخَرِ-(**هُم**)، **أو**(هو)-؟!

وأَتباعُهم-كذلك-؛ مَن الأَوْلى **باتِّباع** مَن؟!

و..(**السلَف**)-المذكورون-؛ مَن هم**!؟** و..كيفَ هم؟!

أم تقصدُ(**أشعريّةَ**)ما بعد(أبي الحسَن **الأشعريّ**)؟! مِن مثل: الفخر الرازي بـ«**قانونه الكُلّيّ!**»-المتناقض-ومَن سار مَسيرَه-؟!

أو: البيهقيّ-ومَن هو مثلُه **مِن المحدِّثين**-؟!

أو: اللّقّانيّ! أو البَيْجوريّ-**مِن المتأخّرين**-؟!

..**وأخيراً:**

هل كلُّ مَن **وافق**(**الأشاعرة**)في مسألةٍ-أو أكثرَ-: **انقلب أشعريّـًا**؟!

وهـل كـلُّ(**فقيـه**)**نشـأ** علـى العقيـدة(**الأشـعريةِ**)-مُتعلِّمـًا(!)في مدارِسِـها!-: **يُعَدُّ أشـعريّـًا**-مـع أنّـه لـيس لـه إلّا تلـك النسـبةُ(**المدرسـيّةُ**)-دون أيِّ تـراثٍ، أو أثَـرٍ فيها!-؟!

...وقُلِ الشيءَ-نفسَه-كذلك-في: (**المحدِّثين**)، و(**المفسّرين**)، و(**اللغَويّين**)، و..و..!؟

...هذه-كلُّها-تساؤلاتٌ (**علميّةٌ**) محضةٌ، يَخرجُ **القارئُ لها**-ولا **أقوُل: الـمُجيبُها!**-بحقيقةِ ما تَرمي **إليه!** أو تنبّه **عليه!!**

وكيفما كان الأمرُ؛ فإنّ(**العقيدة الأشعريّة**)موجودةٌ في الأُمّة منذ **قرون وقُرون!** كما أنّ(**عقيدةَ السلَف**)-والتي يُطلَقُ عليها-أحيانـًا-: (**عقيدة الحنابلة**)-موجودةٌ

في الأمة منذ **قُرون وقُرون**-أيضـًا-!

ولا يُمكنُ-**تصوُّراً، ولا واقعـًا**-والله أعلمُ-زوالُ-أو **إزالةُ!**-أيٍّ مِن العقيدتَين[1]-حتى بدوافعِ **الترهيب!** أو ضَغط **السُّلطان**-!

والتاريخُ شاهدٌ، و..يَشهدُ.

نعم؛ **الواجبُ**-كما أسلفتُ-: **تضييقُ الخلافِ** بين الجِهتَين-**بالحُجّة، والعِلم، والبيِّنةِ**-، وقَطعُ الطريقِ على كلِّ ساعٍ إلى فتنةٍ، أو ماشٍ في فُرْقةٍ-**باللُّطفِ، والرِّفق، واللِّين**-!

ولْنتأمّل ما قال شيخُ الإسلام الإمامُ ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-تعالى-حول هذا الموضوعِ الجليلِ-في«مجموع الفتاوى»(٣/ ٢٢٧):

«والناسُ يَعلمون أنّه كان بين (**الحنبليّةِ**)[2]، و(**الأشعريّةِ**) وَحْشَةٌ ومُنافَرَةٌ، وأنا

---

(١) وقد قال الحافظُ ابنُ عساكرَ-المتوفّى سَنةَ(٥٧١هـ)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابِه«تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسَن **الأشعري**» (ص١٦٢): «**وَلم تزل الحنَابلةُ -بِبَغْدَادَ-فِي قديم الدَّهْر-على ممرّ-الْأَوْقَات-: تعتضدُ بالأشعريّة على أَصْحَابِ الْبدع..**».

(٢) وقال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «مِنهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢ / ٦٠٦-٦٠٧) :

«..وإذا قُدِّرَ أنَّ في(**الحنبلية**)-أو غيرِهم مِن طوائفِ أهلِ السُّنَّة-مَن قال أقوالاً باطلةً: لم يَبطُل مذهبُ(**أهل السُّنَّة والجماعة**)ببُطلان ذلك؛ بل يُرَدُّ على مَن قال ذلك الباطل، **وتُنْصَرُ السُّنَّةُ بالدلائل**».

والعَجَبُ: أنّ (مؤتمَر: **مَن هم أهل السُّنَّة والجماعة؟**)-المنعقد في(غروزني/ عاصمة جمهوريّة الشيشان-بتاريخ: ٢١/ ذي القَعدة/ ١٤٣٧هـ-)-بحسَب(البيان الخِتامي)-**حَصَر**(أهل السُّنَّة)في (الأشاعرة)، و(الماتريديّة)-فقط-!

=

كنتُ مِن أعظمِ الناسِ **تأليفـًا لقلوب المسلمين**، وطَلَبـًا **لاتِّفاق كلمتِهم**، واتِّباعـًا لِـمَا أُمِرْنا به مِن الاعتصامِ بحبلِ الله، **وأَزَلْتُ عامّةَ ما كان في النُّفوسِ مِن الوَحْشَةِ**».

وقال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابه«مجموع الفتاوى»(٣/ ٢٢٩)-ما ملخَّصُه-:

«وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إلَى **تَكْفِيرٍ، وَتَفْسِيقٍ، وَمَعْصِيَةٍ**...

وَإِنِّي أُقَرِّرُ: أَنَّ اللهَ قَدْ **غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا**-وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْـمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ[**الاعتقاد**]، وَالْـمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ[**الفقه**].

وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْـمَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ: **لا بِكُفْرٍ، وَلَا بِفِسْقٍ، وَلَا مَعْصِيَةٍ**...».

وَ(أَهْلُ السُّنَّةِ) **نَقَاوَةُ** الْـمُسْلِمِينَ؛ **فَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ**».

وقال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«الردِّ على البكري»(١/ ٣٨١):

«أهلُ العِلم والسُّنَّة لا يُكفِّرون مَن خالفَهم-وإنْ كان ذلك المخالفُ

=وقد تداولَت وسائلُ الإعلامِ المختلفةُ-ومنها: (وسائل التواصُل الاجتماعيّ)-بتاريخ: ١٩/ تشرين الثاني/ ٢٠١٦- تصريحـًا صريحـًا لِشيخ(**الأزهر**)الدكتور **أحمد الطيِّب-وفَّقه اللهُ**-؛ مَفادُه:

(..أنّه **غيرُ مسؤولٍ** عن(بيان المؤتمر الختامي)-الذي **استثنى(السَّلَفية)**مِن قائمةِ المشمولين بصفة (**أهل السُّنَّة**).

ورَفَض اتهامَه بـ(**إقصاء طائفة دون أخرى**).

مشدِّداً على أنهّ-وَفْقـًا لـ«**منهج التعليم بالأزهر**»-**الذي تربَّى عليه**-؛ **فإنّ(السلفيين)مِن جُملة«أهل السُّنَّة والجماعة»**).

...والكلامُ-في هذا-يَطول...!

يُكَفِّرُهم!-؛ لأنَّ (الكفر) حُكمٌ شرعيٌّ؛ **فليس للإنسان أنْ يُعاقِبَ بمثله...**».

وقال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «مِنهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٥/ ١٥٨): «أَهْلُ السُّنَّةِ **يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ** مِنْ رَبِّهِمُ-الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ-، **وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ** فِيهِ.

بَلْ هُمْ **أَعْلَمُ بِالْحَقِّ، وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ**-كَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ-بِقَوْلِهِ-: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١١٠].

وبمُناسَبة سِياق هذا الكلامِ المنهجيّ **الرحيمِ**-لشيخ الإسلام ابنِ تيميّةَ-:

ما أحسنَ أنْ أنقلَ-الآنَ-ما مُدِحَ به ابنُ تيميّةَ مِن (القاضي **الشافعيّ** الشهير)، و(**الأشعريّ** الكبير)، و(**الصوفيّ** الخبير)[1]-والذي هو مِن أبرَزِ مُخالفي **عقيدة ابن تيميّةَ** وأُصولِها!، ألا وهو: الشيخُ يوسُف بنُ إسماعيلَ **النَّبهاني**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-صاحبُ الكتابِ الشهير «شواهد الحَقّ في **الاستغاثة بسيّد الخَلْق!**»[2]-على كثرةِ ما امتُدِحَ به شيخُ الإسلام -**نظماً ونثراً**-في كثيرٍ مِن كتُب التراجم والتواريخ-، وذلك في كتابِه «المجموعة **النَّبهانيّة** في المدائح النبويّة» (١/ ٣٧)-**مُنصفاً؛ لا مُتعسّفاً- والإنصافُ**[3] **عزيزٌ**-ما مُلَخَّصُه-:

«...**وابنُ تَيْمِيَّةَ-هذا-هُو إِمامٌ كَبيرٌ، وَعَلَمُ عِلْمٍ شَهير؛ مِن أَفرادِ أَئِمَّةِ الأُمَّة**

---

(١) والكلامُ عن (**الأشعرية**)، و(**الصوفية**)-بوضوحٍ، ودلائلَ، وبراهين-ليس محلُّه-هنا-!
ذلكم أنّ القولَ فيهما (!) لا يَصلُحُ له مجرَّدُ مقالٍ (**صحفيّ أدبيّ!**)-دون تتبُّعٍ وتحقيقٍ (**علميّ**) (**تاريخيّ**)-وقد كُتب فيهما **مجلّدات!** وعشرات **المؤلَّفات**-!

(٢) وقد ردّ عليه-في **مجلّدَين**-الشيخُ العلامةُ محمود شُكري الألوسيّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابِه العُجابِ «**غاية الأماني في الردّ على النَّبهاني**»-وهو مطبوعٌ سائرٌ-.

(٣) قارن بما تقدّم (ص١٢).

المحمَّدِيَّة -الَّذين تَفْتَخِر بِهم عَلى سائِر الأُمم-، وَلكنَّه-مَع ذلك-غَيرُ مَعْصومٍ مِنَ الخَطَإِ والزَّلَلِ...

...وابنُ تَيْمِيَّة-وإِنْ أَخطأَ[1] في هَذه المسائِل المعدودَة-؛ فَقَد أَصاب بِمَسائِلَ لا تُعَدّ وَلا تُحَدّ؛ نَصَرَ بِها الدِّينَ المبين، وَخَدَمَ بِها شَريعَةَ سَيِّد المرسَلين-ﷺ-.

عَلى أَنَّ بَعضَ ما نُسِبَ إِليهِ-مِن تِلْكَ المسائِل-: أَنْكَر صِحَّةَ نِسْبَتِها إِليهِ بَعض العُلماءِ الأَثْبات.

وَعَلى كُلِّ حالٍ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤].

وَأَنا؛ أَسْأَلُ اللهَ العَظيمَ، رَبَّ العَرشِ الكَريمَ: أَنْ يَحْشُرَني مَع هَذا الإِمامِ الجَليلِ، في جُملةِ المؤمنينَ الـمُتَحابين، الَّذين قال الله في حَقِّهِم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحِجر:٤٧]».

آمينَ آمينَ لا أرضى بواحدةٍ حتى أُبَلِّغَهم أَلفَينِ آمِينا[2]

وخُلاصةُ القول:

أنَّ التخطئةَ (العلميّةَ)-في سائرِ أبواب العلم-أصولاً وفروعـًا-: حُكمِيّةٌ (نوعيّة) -على الأقوالِ والأفعالِ-؛ ليست ذاتَ صِلةٍ(بتنزيلِ)ثوابٍ أو عِقابٍ؛

---

(١) قال الحافظُ الذهبيُّ في «سِيَرِ أعلام النُبلاء» (١٤/ ٣٧٦): «العالِمُ مَهما عَلا كَعبُهُ، وبَرَّزَ في العِلمِ؛ إِلَّا أنّه لا يَسْلَمُ مِن أخطاءٍ وزَلّاتٍ لا تَقدَحُ في عِلمِه، ولا تَحُطُّ مِن قَدْرِه، ولا تَنقُصُ مَنزِلَتَه.

ومَن حَمَلَ أخطاءَ أهلِ العِلم والفَضلِ على هذا السبيلِ: حُمِدَت طَريقَتُه، وشُكِرَ مَسلَكُه، ووُفِّقَ للصواب».

(٢) «الدرّ المصُون» (١/ ٧٧)-للسَّمين الحلَبيّ-.

فضلاً عن أن تكونَ حُكمـًا(عينيًّا)-على **الذَّواتِ و الأشخاص**-في **مآلِ** هذا أو ذاك-عند ربّ العالَمين-في اليومِ الآخِر-**جنّةً! أو ناراً!**-!

يقولُ شيخُ الإسلامِ أبو العبّاسِ ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٩)-ما ملخَّصُه-:

«**وَالتَّحْقِيقُ**: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ(كُفْرًا)..وَلَكِنْ؛ **قَدْ يَخْفَى** عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ(كُفْرٌ)، **فَيُطْلَقُ** الْقَوْلَ(بِتكْفِيرِ) الْقَائِلِ..وَلَا (يُكَفَّرُ)الشَّخْصُ **الْمُعَيَّنُ** حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ **الْحُجَّةُ**.. ».

وقال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«مجموع الفتاوى»(٣/ ١٧٩)-بشأنِ«**العقيدة الواسطيّة**»-:

«**وَلَيْسَ** كُلُّ مَنْ خَالَفَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا(**الِاعْتِقَادِ**)يَجِبُ أَنْ يَكُونَ **هَالِكًا!**

فَإِنَّ الْمُنَازِعَ قَدْ يَكُونُ:

-مُجْتَهِدًا مُخْطِئًا يَغْفِرُ اللهُ **خَطَأَهُ**.

-وَقَدْ لَا يَكُونُ بَلَغَهُ فِي ذَلِكَ مِن الْعِلْمِ مَا تَقُومُ بِهِ عَلَيْهِ **الْحُجَّةُ**.

-وَقَدْ يَكُونُ لَهُ مِنْ الْحَسَنَاتِ مَا **يَمْحُو** اللهُ بِهِ سَيِّئَاتِهِ.

وَإِذَا كَانَتْ أَلْفَاظُ الْوَعِيدِ-الْمُتَنَاوِلَةُ لَهُ-لَا يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا(الْمُتَأَوِّلُ)، وَ(الْقَانِتُ)، وَ(ذُو الْحَسَنَاتِ الْمَاحِيَةِ)، وَ(الْمَغْفُورُ لَهُ)-وَغَيْرُ ذَلِك-: **فَهَذَا أَوْلَى**.

بَلْ مُوجِبُ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ مَن اعْتَقَدَ ذَلِكَ؛ نَجَا-فِي هَذَا(**الِاعْتِقَادِ**)-، وَمَن اعْتَقَدَ ضِدَّهُ؛ **فَقَدْ** يَكُونُ نَاجِيًا، **وَقَدْ** لَا يَكُونُ نَاجِيًا..».

قلتُ:

وأمّا دعوى(**التكفير**)؛ فهي-واللهِ-يا دكتور **حسّان**-باقِعةٌ أخرى-أنكى مِن الأولى-تلك-المتعلّقة(**بالمذاهب الأربعة**)-كما تقدّم نقضُها ونقدُها-.

وهي بلاءٌ فَتّان..يُزلزِلُ الوِجدان..

فقل لي-**بِرَبِّك**-الذي خَلقَك، فسوّاك، فعدَلك-: هل **قرأتَ**-لأحدٍ مِن هؤلاء - **هذا التكفيرَ**-ذا البلاء-!؟

فإنْ كانَ[1]؛ فلا **أقولُ في المتلبِّسِ به**..إلا:

اللهمّ إنّي **أَبْرَأُ إليك** مِن هذا الصَّنيع المُريع، والضلالِ الشنيع!

أمّا(**الكثرةُ**)-**أو**(**القِلّة**)-لو سلَّمنا **بالتحقُّق منهما**-وجوداً، وعدَماً!-: فليسَا هما المِعيارَ **الحقَّ** للحقِّ، ولا المِكيالَ **الأوفى** لمعرفة درَجات الصواب، أو **درَكاتِ** الخطأ؛ لأنّ الحقَّ بُرهانُ صِدقٍ **في نفسِه**-بدلائلِه-(**وإنْ كان المتمسِّكُ به قليلاً، والمخالِفُ له كثيراً**)-كما قال العلامةُ أبو شامةَ(**الشافعيّ**)في كتابه«الحوادث والبدع»(ص٢٢)-.

فكيف إذا تفطَّنَّا-**وهو أمرٌ يقينيٌّ محضٌ**-: أنّ **الكثرةَ** الكاثرة، **والغالبيّةَ** العُظمى مِن عامّةِ أهل الإسلام-ولله الحمدُ والمِنّةُ-هم ممّن على **بَقاء الفِطرة** مستمرّون، وعلى **نَقاء الفِكرة** ثابتون-**لم يغيِّروا، ولم يتغيَّروا**-! فهم لا يعرفون (**الجوهر!**)، و(**العرَض!**)، **ولا**(**التركيب!**)، **ولا**(**الماهيّة!**)، **ولا**(**الأبعاض...!**)-وما إلى ذلك مِن مصطلحات كلاميّة-أو فلسفيّة! منطقية!-**حادِثة محدَثة!**

بل حتى أولئك(!)-مِن زاعمي **التخصُّص فيها!**-منهم!-لا **يَدرونها**

---

(١) وأنا على يقينٍ: أنّه لا يوجَدُ أحدٌ-**اليومَ**-أشدَّ على **التكفيريِّين** مِن دُعاة **منهج السلَف**، ولا يُوجَدُ أحدٌ **ردَّ** عليهم! **ونقَضَ** كلامَهم! **وسَفّه** آراءهم..كمِثلِ دُعاة **منهج السلف**-كما سيأتي بيانُه-أكثرَ-(ص٧٢-٧٣).

-جميعَها-!

ومَن عرَفـ/ ـها(!)-منهم!-**لا يُدرِكُ** معالمَها، وحقائقَها!!

..بل قد أَوْدَى هذا-وما إليهِ مِن أمثالِه!-ببعض **كُبرائهم**(!) إلى كثيرٍ مِن القولِ الجَلَلِ، **المُخالف للكِتابِ والسُّنَّة**؛ مثلِ قولِ-في تفسيرقولِ الله-تعالى-: ﴿**هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ [**البقرة:٢**]-ضمن كلامٍ له!-: (**الْهُدَى-فِي الْحَقِيقَةِ-هُوَ الدَّلَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ؛ لَا الْقُرْآنُ!**)-**مناقضـًا صَريحَ كتابِ** الله-تعالى-كما في تفسير «مفاتيح الغيب» (٢/ ٢٦٨) -للفخر الرازيّ(**الأشعريّ**)-الشهير-غفر الله له-!!!

فما أشنعَ هذا **الانفصامَ النَّكِدَ** بين(العقل)، و(النقل)!

...وبالمُقابِل:

ما أروعَ هذا الاجتماعَ الأصيلَ بين(**نُورِ الْفِطْرَةِ الصَّحِيحَةِ وَالْإِدْرَاكِ الصَّحِيحِ، وَنُورِ الْوَحْيِ وَالْكِتَابِ**) والسُّنَّة-مِن غيرِ تبديلٍ! ولا تغييرٍ!-كما قال الإمامُ شمسُ الدين ابنُ قيِّم الجوزيّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابِه«اجتماع الجيوش الإسلاميّة»(٢/ ٥٢).

١٠- ثمّ ذكَر- منكِراً- اعتبارَ (الاحتفال بالمولد النبويّ بدعةً توصل إلى النار)!

فيُقالُ: البحثُ في ثلاث نقاط:

الثانية-قبل الأولى!-: أنَّ **التهويلَ**(!) بذِكر الحُكم الأخروي-(**النار..**) -هكذا-**خِطابيٌّ**، غيرُ برهانيٍّ! ولا علميٍّ!

وقد قدّمتُ-ما تقرّر-مِن أنّ: التخطئةَ(**العلميّةَ**)-في عموم أبواب الشرع الحكيم-هي: حُكميّةٌ(**نوعيّة**)-على **الأفعال والأقوال**-، ولا صِلةَ لها بتحقُّقِ (تنزيل) ثوابٍ أو عِقابٍ؛ فضلاً عن أن تكونَ حُكمـًا(عينيًّا)على **مآلِ** هذا الشخص-أو ذاك-عند ربِّ العالَمين-في اليومِ الآخِر-**في الجنّة، أو في النار**-!

«فهذه أحكامٌ عمليّةٌ، **تختلفُ** باختلافِ الأشخاص والأحوال» -كما قال الإمامُ ابنُ تيميّة- في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٦٠) -وسبَقَ- قبلَ صفحاتٍ- ذِكرُ هذه المسألةِ المهمةِ-.

وهاكُم كلاماً (**دقيقاً**) لشيخ الإسلام ابن تيميّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بخصوص حُكم (**المولد**) -بحدّ ذاتِه-:

-**المسألةُ الأولى:** قولُه في كتابِه «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٢٦) -وهو المقرِّرُ- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- **بكلّ وضوح** -حُكمَ الاحتفال بالمولد، وأنه مِن **المُحدَثات**-:

«فتعظيمُ (المولد)، واتخاذُه موسمًا: قد يفعله بعضُ الناس، ويكونُ له فيه **أجرٌ عظيمٌ** -**لحُسن قصدِه، وتعظيمِه لرسول الله** -ﷺ-؛ فإنّه يَحْسُنُ مِن بعض الناس، ما يُستقبَح مِن المؤمن المسدَّد..».

..حتى إنّ البعضَ (!) استدلَّ بهذه الجملة مِن كلامِه -تغمّده الله برحمته- على أنّه **يُجيز إقامةَ (المولد)، والاحتفالَ به!**

فكيف **يُهوَّلُ** -بعد هذا- بذِكر (**النار!**)، والتهديدِ بها -في هذا المقام- **والعكسُ هو المنصوصُ عليه**-؟!

هذا **تهويل**..ليس عليه تعويل!

سبحانك اللهمّ..

-**والمسألة الثالثة:** أنّ مِن العلماء -مِن فقهاء (**المذاهب الأربعة**) -مَن منَع مِن الاحتفالِ بالمولد، أو إقامتِه؛ مثل: ابن الحاجّ، وأبي شامة، وابن النحّاس -وآخَرين-.

حتى ألّف الإمامُ تاج الدين الفاكِهاني -المتوفّى سَنةَ (٧٣٤هـ)- **شارح «رسالة**

الإمام الشافعيّ»-كما في«كشف الظنون»(١/ ٨٧٣)-: رسالةً مفرَدة في بدعية عمل(المولد)، سمّاها: «**المورِد في عمل المولد**»-وهي منشورةٌ ومتداوَلةٌ-.

فكان ماذا؟!

إنَّ اللغةَ التهويليّةَ(!)**الخِطابيّةَ**-غيرَ البُرهانيّةِ-ليست مِن لُغةِ العلم والعُلماء -أخي الشيخ **حسَّان**-؛ **فالحذرَ الحذرَ**.

...اِجعَل ما تتبنّاهُ مِن أَحكام: **بإِحكام**-مختاراً ما يَنشرحُ له **صدرُك** مِن أقوالِ **العُلماء الربّانيّين**-؛ ضِمنَ إطارِ **المنهج العلميّ العَدل**، الذي يَسُرُّك أن **تلقى به وجهَ ربِّك**-تبارك وتعالى-: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ . وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ . وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ . لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس:٣٤-٣٦]-**أحسن الله خاتمتي، وإيّاك**-.

وأُكرِّرُ ما ذكرتُه-**ابتداءً**-:

ليس المقصودُ بهذه التنبيهاتِ والتوضيحاتِ **الانتصارَ لقولٍ دون قول**-فلا يزال أهلُ العلم **يختلفون، ويتباحثون، ويتذاكرون**-مِن غير **غمزٍ، ولا لمزٍ، ولا همزٍ**-جعلَنا الله وإيّاكم منهم-.

إنْ لم تكونوا مثلَهم **فتشبّهوا** ... إنّ التشبُّهَ **بالكِرامِ** فلاحُ[1]

١١ـ ثمّ ذكَر - منكراً- اعتبارَ (إحياء المناسبات الدينية؛ كـ: الهجرة، والإسراء، وليلة النصف مِن شعبان، وعاشوراء) بدعة!

والقولُ فيها هو القولُ في مسألة(**المولد**)-السابقة-**سواءً بسواءٍ**-؛ **فلا نكرّر! ولا نَزيد!**

---

(١) «حُسْن التنبّه لما ورد في التشبّه» (٢/ ١٤٤)-نجم الدين الغزّي-.

كلُّ ذلك مبنيٌّ على الأصلِ **الراسخ القويم، والمنهج المستقرّ القديم**: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [آل عمران:٣١].

«**فَكَانَ عَلامَةَ حبِّهم إِيَّاه اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِه**»-ﷺ-كما قال الإمامُ الحسَن البصريّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-(١).

«وهي المحبَّةُ التي تقتِضي: **قبولَ ما جاء به الرسولُ** ﷺ مِن عندِ اللهِ، وَتَلَقِّيَهُ بالمحبةِ والرِّضا، والتعظيم والتسليم، وعدَمَ طلَبِ الهُدى مِن غيرِ طريقِهِ-بالكُلِّيَّة-، **ثم حُسْنَ الاتِّباع له فيما بلَّغَه عن ربِّهِ**-مِن: تصديقِهِ في كلِّ ما أَخبر به، وطاعتِهِ فيما أَمر به مِن الواجباتِ، والانتهاءِ عمَّا نهى عنه مِن المحرَّماتِ-، ونُصْرَةَ دِينِهِ، والجهادَ لـمَن خالفَهُ-**بحسَبِ القُدرةِ**- »(٢).

...ثمّ تذكّرتُ(!)مسألةً فقهيّةً-بِمُناسَبة إيرادِ كاتبِ المقال-وفّقه الله-تعالى-لها -عَرَضاً-، وهي: **(ليلةُ النِّصفِ مِن شَعْبان)-؛ فأقول:**

مِن الأمثلةِ (الفقهيّةِ)-التي مرَّت بي-**قريباً!**-على وجوهِ **الأحكام المتناقِضة** -عند مَن **يُوَسِّعون**(!)القولَ في **تحسين البِدَع!**-: ما يَستحسِنُه(!)-بغيرِ دليلٍ ثابتٍ-بعضُ العلماء-مِن **قيامِ(ليلةِ النِّصفِ مِن شَعْبان!)**(٣)، **وصِيامِ يَوْمِها!!**

...**ثُمّ(هُمْ!)**-في الوقتِ ذاتِه!-**يَكرَهُون**(!)أنْ يكونَ هذا الصِّيامُ، أو ذاك القِيامُ..(**جماعِيًّا**)! أو(**في المسجد**)!!

---

(١) رواه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٢٠٤).

(٢) قاله الحافظ ابنُ رجَبٍ-كما في «مجموع رسائله» (٣/ ٣٢٤)-.

(٣) انظر-لِمناقَشةِ القولِ فيها-كتابَ«البِدَع الحَوْليّة» (ص٢٩٠-٢٩٨)-للدكتور عبدالله التُّوَيجِريّ-، وما سيأتي(ص٨٢).

فما الدافعُ(!)-**بالحُجّة والبُرهان**-(لاستحبابِ) ذاك، و(كراهةِ) ذَيْنِك! وبابُهم-جميعـًا-واحدٌ-**إِحْداثًا** وابْتِداعًا، و..**استِحسانـًا!** أو استِقباحـًا!-؟!

فَجوابُهم عَن الأوَّلِ؛ هو **جَوابُنا** عَن الثاني!

بمعنى: إمّا أنْ **تُستحسَنَا**-جميعـًا-، أو **تُستقبَحَا**-جميعـًا-؛ لا على وجه المناصَفةِ -**غيرِ المنصِفة!**-هذه-!

«وخيرُ الهَدْيِ **هَدْيُ محمدٍ**-ﷺ-»(1)..

١٢ـ ثمّ أشار ـ مُستنكِراً ـ إلى ما وصَفه بـ(كثرة التبديع والتفسيق والتكفير، وانتقاد المصلّين بكل شيء، وبمناسبة وبغير مناسبة، والاعتراض الدائم على كلّ شيء، ثم هجر الناس بحجة أنهم بين فاسق ومبتدع وكافر)!

فيُقالُ فيه:

* (كثرةُ التَّبديع، والتَّفسيق، والتَّكفير!)-مِن أشنعِ، وأبشعِ مظاهر **الغُلُوِّ في الدين**-، وهي شأنٌ مرفوضٌ غيرُ مقبولٍ، ومَن فعَله، أو فعَل شيئـًا منه؛ **فعلى نفسِه جَنى!**

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾[الجاثية:١٥].

مع التنبيه إلى شيء مهمّ-غايةً-، وهو:

أنّه لم يقفْ أحدٌ-والفضلُ للهِ-وحدَه-في وجه **الأفكار التَّكفيرية-الغالِيةِ**-بسائرِ أنواعِها، وأشكالِها!-التي انتشرت في **الرُّبْع قرنِ-الماضي**-بقَدْرِ وقوف **مشايِخِنا**-رحمهم الله-، وبقَدْرِ **وقوفِنا، وتلاميذِنا**-تأليفَ كتبٍ، ومقالاتٍ،

(١) رواه مسلمٌ(٨٧٦)عن جابرٍ-رضي الله عنه-..

ومحاضَراتٍ، ودروساً، ومناظَراتٍ، ورحلاتٍ-[١]...

...فلا يُزايِدُ علينا في ذلك-**مع كلِّ التَّقدير والمودَّة**-؛ فضلاً عن أن **تُعكَسَ** الصورةُ ضِدَّنا**!!**

وهذا **معروفٌ، معلومٌ**..لا يُنكِرُه ذو نَصَفةٍ**!**

* وأمّا ما ذكَره مِن (انتقاد المصلّين بكل شيء، وبمناسبة وبغير مناسبة، والاعتراض الدائم على كلّ شيء!)؛ فهذا **تَهويلٌ**..**أُنزِّهُك**-أيضـًا-فضيلةَ الشيخ-عن دخولِ أبوابِه، أو سُلوكِ أسبابِه!

ولعلَّ أشَدَّ هذا (التهويل!)-**ربطًا بالحُكم الواقعيّ البشَريّ الإنسانيّ**-هو وصفُك لِـ(الاعتراض)-المذكور!- مُهَوِّلًا بـ (**الدائم**!)**!!!**

...فكيف حكمتَ به**!**؟ بل كيف قَدِرتَ عليه؟!

ومثلُ هذا(التهويل!): ما ذكره الدكتور **حسَّان** في مقاله(**اضطراب الأولويّات فخٌّ قاتل**) -المذكور آنفًا - مِن وصفِه بعضَ المسائلِ الفقهيةِ الخِلافيةِ-وهي-نفسُها-التي بنى عليها مقالَه (**المناخ!**)!-وحالَ يعضِ النَّاس(!)معها؛ مِن أنّها (**تصير شُغلَه الشاغلَ! وهمّه الأكبرَ! يعيشُ ويموتُ مِن أجلها!**)**!!!**

---

(١) وقد كتبتُ-السَّنَةَ الفائتةَ(١٤٤٠هـ)-رسالةً لطيفةً بعنوان: «**التاريخ العلميّ المنهجيّ (المتواصِل) للدعوة السلفية الهادية؛ في مُناهَضة فِكر الخوارج، ومُناقَضة التكفير والإرهاب**».

وقبلَها- ومنذ عامِ(١٩٩٤)-: كتبتُ-في ضبطِ هذا البابِ-وما إليه-أكثرَ مِن **عشرين** كتاباً-بين صغيرٍ وكبيرٍ-؛ لعلّ مِن أهمّها-عندي-كتاب«**التحذير مِن فتنة الغُلُوّ في التكفير**»-وكلُّ ذلك **مطبوعٌ منشور**-..

..كذا قال!

وهو-والله-(**تهويل**)ليس عليه **تعويل!**

وإلَّا؛ فقل لي-**بربِّك**-: كيف حكمتَ بهذا!؟ بل **كيف قَدِرتَ عليه؟!**

ومِن جهةٍ أخرى؛ فلا أَرتضي لأخي اعتبارَ(**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**)-الشرعيّ-داخلاً في هذه **الصورةِ القاتمةِ**(!)مِن المعنى الذي وقعَ عليه الانتقادُ!

نعم؛ «لِيَكُنْ أَمْرُكَ بِالْـمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنْ الْـمُنْكَرِ **غَيْرَ مُنْكَرٍ**.

وَإِذَا كَانَ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ والمستحبَّات؛ فَالْوَاجِبَاتُ والمستحبَّاتُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ **الْـمَصْلَحَةُ فِيهَا رَاجِحَةً عَلَى الْـمَفْسَدَةِ**»-كما يُدندِن حولَه-**كثيراً**-شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كما في«مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٢٦)-.

إضافةً إلى أنّ(**الإنكار يقعُ بحسَب الحاجةِ**)[١].

(تنبيهٌ مهمّ):

قال الأخ الدكتورُ **حسَّانُ**-وفَّقه اللهُ-في مقاله(**اضطراب الأولويّات فخٌّ قاتل**)-المذكور آنفا-: (النهي عن المُنكَر لا بُدَّ أن يكونَ في أمرٍ **متَّفقٍ عليه**، وليس في أمرٍ يقفُ في ساحة **الخِلاف**)!

وهو قولٌ-بإطلاقِه-مُجافٍ للواقعِ الفقهيّ الإسلاميّ-**تاريخيًّا**-؛ **فكم هي المسائلُ العلميّةُ(الفِقهيّةُ الخِلافيةُ)، التي أنكر فيها العلماءُ بعضُهم على بعض!** هذا يقولُ: حرام**!** وهذا يقولُ: حلال**!** هذا يقولُ: باطل**!** وهذا يقولُ:مشروع**!**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٦).

وهو ما جعل الإمامَ الزركشيَّ في«المنثور في القواعد الفقهيّة»(٢/ ١٤٠)يقولُ: «...فَإِنْ كَانَ يَرَى تحريمَه؛ **فَالْأَصَحُّ الْإِنْكَارُ**».

والناظر في كتاب«**الخلافيات**»-للبيهقي-، وكتاب«**الحُجّة على أهل المدينة**» -لمحمد بن الحسَن-وأمثالِهما-وهي كثيرةٌ-: يُدرك حقيقةَ معنى(الإنكار العلمي)-في مثل هذه الأبواب الفقهيّة-!

وعندما ناقش الإمام النَّسائيّ في«سننه» (٥٦١٠)مسألةَ(ما يُسكر مِن الخمر!) قال-ضِمن بحثِه-:

(وَفِي هَذَا **دَلِيلٌ** عَلَى تَحْرِيمِ السَّكَرِ-قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ-، وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ **الْمُخَادِعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ** بِتَحْرِيمِهِمْ آخِرَ الشَّرْبَةِ، وَتَحْلِيلِهِمْ مَا تَقَدَّمَهَا الَّذِي يُشْرَبُ فِي الْفَرَقِ[1] قَبْلَهَا!

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ السُّكْرَ –بِكُلِّيَّتِهِ- لَا يَحْدُثُ عَلَى الشَّرْبَةِ الْآخِرَةِ دُونَ الْأُولَى، وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهَا-وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ-)!

..وهكذا !

وليس كلُّ خلافٍ جاء مُعتبَراً   إلَّا خِلافٌ له حَظٌّ مِن النظَرِ

«الإتقان في علوم القرآن»(١/ ٤٥)-للحافظ السُّيُوطيّ-.

وقد قال الإمامُ ابنُ القيِّم في«إعلام الموقّعين»(٥/ ٢٤٢): «وقولهم: (إنّ مسائلَ الخلاف لا إنكار فيها): **ليس بصحيح**؛ فإنّ **الإنكارَ** إمّا أن يتوجَّه إلى القول والفتوى، أو العمل:

---

(١) مِكيال معروف؛ مقدارُه: ثلاثة آصُعٍ.

-**أمّا** الأولُ؛ فإذا كان القولُ **يخالف سُنَّةً**، أو إجماعًا شائعًا: **وجَب إنكارُه -اتفاقًا-**.

وإنْ لم يكن كذلك؛ فإنَّ بيانَ ضعفِه ومخالفتِه للدليل **إنكارٌ مثلُه**.

-**وأمّا** العملُ؛ فإذا كان على **خلافِ سُنَّةٍ**، أو إجماعٍ: وجب إنكارُه-**بحسَب درجات الإنكار**-.

وكيف يقولُ فقيهٌ: (**لا إنكارَ فِي المسائل المختلَف فيها**)، والفقهاءُ مِن سائر الطوائف قد صرَّحوا بنقضِ حُكم الحاكم إذا **خالف كتابًا، أو سُنَّةً**-وإن كان قد **وافق** فيه بعضَ العلماء؟!

وأما إذا لم يكن في المسألة سنةٌ، ولا إجماعٌ-**وللاجتهاد فيها مَسَاغٌ**-: لم يُنكَر على مَنْ عمل بها-مجتهدًا، أو مقلِّدًا-».

ومِن باب **التقريب**؛ فقد ذكَر الإمامُ ابنُ مُفلح الحنبليّ في كتابه «الفروع» (٣/ ٢٤) أنّه يوجَد (وجهانِ للشافعيّةِ **فِي الْإِنْكَارِ** عَلَى مَنْ كَشَفَ فَخْذَيْهِ)!

.. **وهي مسألةُ خلاف!**

ثمّ؛ أَلَم **تتفطَّن**-فضيلةَ الشيخِ-: إلى أنَّ مقالكَ-هذا-**بِطولِه!**-قد يحملُه البعضُ(!)على نفسِ هذا المعنى السلبيِّ-الذي **آخَذْتَ** به الآخرين مِن ذلك (**الانتقاد!**)، و(**الاعتراض!**)!-بلا أدنى **فرْق**-!؟

أم أنّه **يجوزُ**(!)لفضيلتِك-مِن(**الانتقاد!**)، و(**الاعتراض!**)-ما لا يجوزُ **لغيرك** -وفَّقك المولى-تعالى-؟!

* أمَّا دعوى(هَجْرِ النَّاس بحُجّةِ أنَّهم بين فاسقٍ ومبتدعٍ وكافر)!

فمَن **فَعلَها** مع إخوانه المسلمين-أو **حامَ حولَها!**-بغيرِ **حُجّةِ يقين!**-؛ فلا يخرجُ(هو!)عن أن **قد** يكونُ واحداً مِن أولئك الثلاثةِ-أنفسِهم-(**فاسق! أو مبتدع!**

أو كافر)-بحسَبِه-!!

وصدَق رسولُ الله-ﷺ-: «الْـمُؤْمِنُ الَّذِي **يُخَالِطُ النَّاسَ**، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْـمُؤْمِنِ الَّذِي **لا يُخَالِطُ النَّاسَ**، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»[(١)].

وإنْ كان(**للهجرِ**)-مِن حيثُ هو هَجرٌ-**أحكامُهُ الفِقهيّةُ** الشَّرعيّةُ **الدَّقيقةُ**-كما في (**قصّة المخلَّفين**)- وما ورَد فيها مِن القرآن الكريم، والحديث النَّبويّ الصَّحيح[(٢)]-وغيرِها-.

ونبّه-هنا-ولا بُدّ-: إلى أنّ **شيخَنا العلامة الألبانيّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[(٣)]لم يكن يرى شرعيّةَ تطبيق(**الهَجر**)-في هذا الزمان-لِمَا اختلط(**!**)في قلوب الكثيرين مِن **عدَم ضبطِ الفرق** بين(الهُدى)، و(الهَوى)-**!**

---

(١) رواه أحمد(٥٠٢٢)، والطيالسي (١٨٧٦) ، والبُخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٨) ، والترمذي (٢٥٠٧)، وابن ماجه (٤٠٣٢)عن ابن عمر.
وحسّنه الحافظ ابنُ حجَر في «فتح الباري» (١٠/ ٥١٢).

(٢) رواها البخاري (٣٨٨٩)، و(٤٦٧٦)، و(٤٦٧٧)، و(٦٦٩٠)، ومسلم(٢٧٦٩)(٥٣) عن كعب بن مالك-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-.

(٣) وهذا نصُّ(بعضِ)كلامِه-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:
«في العصرِ الحاضرِ: ليس مِن **الحِكمةِ**-أبداً-**أن نُقاطعَ الناسَ بِسببِ انحرافهم**،-سواءٌ كان هذا الانحرافُ فكرياً **عقيدةً**، أو كان انحرافاً **سلوكياً**-.
وإنّما علينا أنْ **نصبر** في مُصاحبتِنا لهؤلاء، وألّا **نُضلِّلَ، ولا نُكَفِّرَ**؛ لأنَّ هذا **التضليلَ**، وهذا **التكفيرَ** لا يُفيدُنا شيئًا، **وإنَّما علينا بالتذكيرِ**-كما قال-عزّ وجلّ-: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾»-كما في (سِلسلة الهدى والنور (٨)/ الوجه الثاني)-.

١٣ـ ثمّ قرّر(!) ـ آخِراً ـ حُكماً كُلِّيّاً! عاماً!ـ: أنّ (كلّ ما قيل عنه: إنه بدعة؛ هو مِن الجائزات والمندوبات المستحبة)!

فيُقالُ فيه:

هكذا؟! خَبْط لَزْق -كما يُقالُ-!

..هذا (**تعميمٌ**) **غيرُ علميّ**-أَلبتّة-مع التقديرِ والمحبّةِ-فضيلةَ الشيخ-..

و(**الفقهُ**)**ليس رياضيّات!!**

وإلَّا؛ فما **جوابُك** عن المثَلِ الذي ضربتُه لك-قريباً-في مسألةِ(**ليلةِ النصفِ مِن شعبان!**): مِن **استحسان** شيء فيها! ثم **كراهة** شيء آخَر متعلّق بها-نفسِها- أيضاً-مع أنّ كِلا الأمرين-**استحساناً! أو كراهةً!**-بِلا دليل؟!

ومثلُها كثيرٌ..ممّا سُقتُ بعضَه-**قَبلاً**-، وسيأتي بعضٌ آخَرُ منه-**بَعداً**-!

وجُلُّهُ عن **علماء الشافعيّة**-رحمهم اللهُ-.

وأمَّا ذاك (**التَّعميمُ**)؛ فتعميمٌ عائدٌ إلى نوعِ النظَر(!)في ضبطِ تأصيلِ معنى(**البدعة**) -**حُسناً وقُبحاً!**-على ما أشرتُ إليه في أول هذا«**الجواب**» (ص٤٤)-.

وقد أشبعَ هذا الموضوعَ-العميقَ-بحثاً العلامةُ **الشاطبيُّ** في كتابِه الفَرْد «**الاعتصام**»-فلا مَزيدَ عليه-.

ومِن بابِه: ما رواه اللّالَكائيُّ في«السُّنَّة»(١٢٦)، وابنُ بَطّةَ في«الإبانة»(٢٠٥)، والبيهقيُّ في«المدخَل»(١٩١)-وغيرُهم-عَنِ ابْنِ عُمَرَ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَآهَا النَّاسُ حَسَنَةً**».

ومِنه: ما ذكَره الإمامُ ابنُ وضّاح القُرطبيُّ(المتوفَّى سنةَ٢٨٦هـ)-في كتابه

«البِدَع والنَّهي عنها»(ص٩٠)-عن الإمام مالكٍ-رحمهما الله-: أنّه كَانَ يَكْرَهُ كُلَّ بِدْعَةٍ-وَإِنْ كَانَتْ فِي خَيْرٍ-.

وتطبيقًا عليه:

روى عبدُالرزّاق(٤٧٥٥)، والدارِميُّ(٤٣٦)، والبيهقيّ في«السُّنن الكُبرى»(٤١٣١)، والخطيبُ البغدادي في«الفقيه والمتفقّه»(١/ ١٤٧)-بألفاظٍ-عَن سعيد ابْنِ الْـمُسَيِّبِ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُكَرِّرُ الرُّكُوعَ-بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ-، فَنَهَاهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ **أَيُعَذِّبُنِي** اللهُ عَلَى الصَّلَاةِ؟!

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ؛ يُعَذِّبُكَ عَلَى **خِلَافِ السُّنَّةِ**»[1].

وقد أوردَه شيخُنا العلامةُ الإمامُ الألبانيُّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في«إرواء الغليل»(٢/ ٢٣٦)-**مُصَحَّحًا**-، ثُمَّ قال:

«وهذا مِن بدائعِ أجوبةِ سعيد بن المسيَّب-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-تعالى-.

وهو **سلاحٌ قويٌّ** على المبتدعةِ، الذين يَستحسِنون كثيراً مِن البِدَع! باسْمِ أنّها(**ذِكر**)! و(صلاة)! **ثم يُنكِرون على أهلِ السُّنَّةِ إنكارَ ذلك عليهم!** ويتَّهِمونهم بأنّهم يُنكِرون(الذِّكر)، و(الصلاة!)[2]!

وهم-**في الحقيقة**-إنَّما يُنكِرون خلافَهم للسُّنَّةِ في (الذِّكر)، و(الصلاة!)-ونحو ذلك-».

---

(١) وقد صحّح سندَه الحافظُ الذهبيُّ في «المهذَّب» (٢/ ٨٩٧)، ونقله عنه-وأقرّه-الحافظُ السَّخاويُّ في «الأجوبة الـمَرْضيّة» (١/ ١٥٦).

(٢) ولا يُستبعَدُ منهم(!)الاستدلالُ-في مثلِ هذا المَقامِ-(**بعموم**)قول الله-تعالى-: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ. عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾-**وقد حَصَلَ**!-!؟

ولعلَّه مِن **الحسَن**-في هذا المقام-إيرادُ قول اللَّقّانيّ(**الأشعريّ**)-كما في «جوهرة التَّوحيد»(١٣٦-١٣٩)-**الأشعريّة**[١]-:

وَكُـــنْ كَمَـــا كَـــانَ خِيَـــارُ الخَلْـــقِ حَلِيـــفَ حِلْـــمٍ تَابِعًـــا لِلْحَـــقِّ

وَكُـــلُّ خَيْـــرٍ فِـــي اتِّبَـــاعِ مَـــنْ سَـــلَف وَكُـــلُّ شَـــرٍّ فِي ابْتِـــدَاعِ مِـــنْ خَلَـــفْ[٢]

وَكُـــلُّ هَـــدْيٍ لِلنَّبِـــيِّ قَـــدْ رَجَـــحْ فَمَـــا أُبِـــيحَ افْعَـــلْ وَدَعْ مَـــا لَـــمْ يُـــبَحْ

فَتَـــابِعِ الصَّـــالِحَ مِمَّـــنْ سَـــلَفَا وَجَانِـــبِ الْبِدْعَـــةَ مِمَّـــنْ خَلَفَـــا

وصَدَقَ...ولكنْ!

ومِن **اللطيـفِ**: إيـرادُ مـا نقلـه الـدكتور **حسَّـان**-حفظـه الله-في صـفحته علـى (الفيسبوك -بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠١٣)-:

وخيرُ أُمورِ الدينِ ما كان سُنَّةً وشرُّ الأُمورِ المحدَثاتُ البدائعُ[٣]

ثمّ ذكَر الأخُ **حسَّانُ**-عَقِبَه-كلمةَ الإمام مالك-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، عن **عُمر بنِ عبد العزيز**: (سنّ رسولُ الله-ﷺ- ووُلاةُ الأمورِ-بعده-سُننًا؛ الأخذُ بها تصديقٌ

---

(١) وقد كتَب الدكتور حَسَّان الرديعان كتاباً-في مجلّد-في **نقد هذه**«**الجوهرة**»**!**

(٢) مِن الحَسَنِ ذِكرُه-هنا-: أنّ الذي ذكّرني(**!**)بهذا البيت الشِّعري-الشهير-وهو مِن قليل محفوظاتي الشعريّة!-، هو: الأخُ الدكتور **حسَّان**-نفسُه-جزاه اللهُ خيراً-أثناءَ إحدى المراسَلات الشخصيّة بيننا-، وذلك بعد اطِّلاعه(**!**)-فقط**!**-على غِلاف(**!**)هذا «الجواب»-**كما قال! وكتَب!**-**!!**

غفر الله لي ولأخي...

(٣) هو للإمام مالك؛ كما في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٣٧)-للحافظ ابنِ عبد البَرّ-.

لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله، وقوّةٌ على دين الله؛ **ليس لأحدٍ تبديلُها، ولا تغييرُها**، ولا النظرُ فيما خالفَها.

مَن اقتدى بها فهو مُهتَدٍ، ومَن استنصر بها فهو منصورٌ، ومَن خالفَها واتّبَع ﴿**غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾: ولّاه اللهُ ما تولّى، وأصْلاه جهنّمَ، وساءت مصيرًا)[1].

..وهاكَ أمثلةً أُخرى ممّا كرِهه بعضُ(**فُقهاء الشَّافِعيَّة**)-بل(**أشهرِهم!**) -رَحمهم اللهُ-لِبدعيّتِها!-مع أنّ حقّها أنْ تكونَ-**عندك**(!)-وَفْقَ ذاك **التَّعميم!**-: مِن **المستحَبَّات**:

١-ذَكر **الإمام النَّوَويّ** في«المجموع» (١/ ٤٦٤)مسألةَ (مسح العُنُق في الوضوء!)، ورجّح أنّه: (**لا يُسنّ! ولا يُستحَبّ**)! ثم قال:

(**وَلَمْ يَثْبُتْ**-فِيهِ-عَن النَّبِيِّ -ﷺ-.

وَثَبَتَ فِي«صَحِيح مُسْلِمٍ»[2] -وَغَيْرِهِ-عَنْهُ-ﷺ-، أَنَّهُ قَالَ: «**شَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»[3]-عَنْهُ-ﷺ-: «مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ فِيهِ؛ **فَهُوَ رَدٌّ**».

---

(١) رواه عبدُالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٧٦٦)، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٥٩٦٩)، والآجُرِّي في «الشَّريعة» (٩٢، ١٣٩، ٦٩٨) وأبو نُعَيم في «الحِلية» (٦/ ٣٢٤) .

(٢) برقم (٨٦٧).

ورواه أحمد(١٤٩٨٤)، وابنُ ماجه(٢٤١٦)، والدارِمي(٢١٢)، وابنُ حِبّانَ(١٠)، وابنُ أبي عاصم في السُّنَّة(٢٤)، و(٢٥٩)-وغيرُهم-.

وزاد النَّسائيّ في «السُّنن الصغرى» (١٥٧٨)، و«الكبرى» (٥٨٩٢)، وابنُ خُزيمةَ (١٧٥٨)-وغيرُهم-: «وكلّ ضلالة في النار».

وروى البُخاريّ(٧٢٧٧)الجملةَ الأولى عن ابن مسعود-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مِن قوله.

(٣) «صحيح البُخاريّ» (٢٦٩٧)، و«صحيح مُسلم» (١٧١٨).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ[١]: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا **فَهُوَ رَدٌّ**»!!

٢-قال **الإمامُ النَّوَوِيُّ** في«المجموع»(٤/ ٦٥): (**وَهَلْ يُسْتَحَبُّ**-لِمَنْ أَرَادَ السُّجُودَ-أَنْ يَقُومَ، فَيَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ يُكَبِّرَ لِلْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَهْوِيَ لِلسُّجُودِ بِالتَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ؟

فِيهِ وَجْهَانِ:

(**أَحَدُهُمَا**): يُسْتَحَبُّ، قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ، وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَالْبَغَوِيُّ، وَالْمُتَوَلِّي، وَتَابَعَهُم الرَّافِعِيُّ.

وَ(**الثَّانِي**)-وَهُوَ الْأَصَحُّ-: **لَا يُسْتَحَبُّ**، وَهَذَا اخْتِيَارُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَالْمُحَقِّقِينَ:

قَالَ الْإِمَامُ: **وَلَمْ أَرَ لِهَذَا الْقِيَامِ ذِكْرًا، وَلَا أَصْلًا!**

قُلْتُ[النَّوَويّ]: وَلَمْ يَذْكُرِ **الشَّافِعِيُّ، وَجُمْهُورُ الْأَصْحَابِ** هَذَا القيامَ، ولا ثبَت فيه شيءٌ يُعْتَمَدُ-مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ-؛ **فَالِاخْتِيَارُ: تَرْكُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْدَثَاتِ.**

وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى **النَّهْيِ عَنْ الْمُحْدَثَاتِ**).

٣-قال **الإمامُ النَّوَوِيُّ** في«المجموع»(٤/ ٥٦): (الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ بـ«صلاة الرغائب»[٢]-وهي ثنتا عَشْرَةَ رَكْعَةً-تُصَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ-لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ فِي«رَجَبٍ»، وَصَلَاةُ (**لَيْلَةِ نِصْفِ شَعْبَانَ**)[٣]-مِئَةُ رَكْعَةٍ-!

وَهَاتَانِ الصَّلَاتَانِ **بِدْعَتَانِ، وَمُنْكَرَانِ قَبِيحَتَانِ.**

---

(١) برقم(١٧١٨).

(٢) وانظر«المسائل المنثورة» (٦٢-٦٣)-له-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٣) انظر ما تقدّم(ص٧١).

وَلَا **يُغْتَرُّ** بِذَكَرِهِمَا فِي كِتَابِ«قُوتِ الْقُلُوبِ»، وَ«إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ»-وَلَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا-؛ **فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ!**

وَلَا يُغْتَرُّ بِبَعْضِ مَنِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ حُكْمُهُمَا مِن **الْأَئِمَّةِ**-فَصَنَّفَ وَرَقَاتٍ فِي **اسْتِحْبَابِهِمَا**-؛ **فَإِنَّهُ غَالِطٌ فِي ذَلِكَ**)!!

٤-قال **الإمامُ النَّوويُّ** في«المجموع»(٣/ ٩٨): (**يُكْرَهُ** أَنْ يُقَالَ-فِي الْأَذَانِ-: «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»؛ لِأَنَّهُ **لَمْ يَثْبُتْ** عَنْ رَسُولِ **الله**-ﷺ-.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ-فِيهِ-شَيْئًا مَوْقُوفًا عَلَى ابنِ عُمر، وعليّ بن الحُسين-رضي الله عنهم-، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ[1]: **لَمْ تَثْبُتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ** عَن النَّبِيِّ-ﷺ-؛ **فَنَحْنُ نَكْرَهُ الزيادة في الأذان**-والله أعلمُ-).

٥-قال **الإمامُ النَّوَوِيُّ** في«المجموع»(٤/ ٦٩): (لَو خَضَعَ إِنْسَانٌ لله -تَعَالَى-، فَتَقَرَّبَ بِسَجْدَةٍ-بِغَيْرِ سَبَبٍ يَقْتَضِي سُجُودَ شُكْرٍ!-؛ فَفِيهِ وَجْهَانِ-حكاهُمَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ-وَغَيْرُهُ-:

(**أَحَدُهُمَا**):يَجُوزُ، قَالَهُ صَاحِبُ«التَّقْرِيبِ».

وَ(**أَصَحُّهُمَا**): **لَا يَجُوزُ، صَحَّحَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ**-وَغَيْرُهُ-، وَقَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَكَانَ شَيْخِي-يَعْنِي: أَبَا مُحَمَّدٍ-**يُشَدِّدُ فِي إِنْكَارِ هَذَا السُّجُودِ**.

وَاسْتَدَلُّوا لِهَذَا: بِالْقِيَاسِ عَلَى الرُّكُوعِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ تَطَوَّعَ بِرُكُوعٍ-مُفْرَدًا-كَانَ حَرَامًا

---

(١) «السنن الكبرى» (٢٠١٨).

-بِالِاتِّفَاقِ-؛ **لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**-إِلَّا مَا دَلَّ دَلِيلٌ[1] عَلَى اسْتِثْنَائِهِ-..»[2].

...وغيرُ ذلك كثيرٌ-**له ولغيره**-رحم الله الجميع-.

قلتُ:

فهل-يا تُرى!-ستُدخِلون(!)**الإمامَ النَّوَويَّ** في عملية (**إصلاح المناخ الدِّيني!**) -المذكورة-**عندكم!**-؟!

فإنْ كانَ-**وأرجو** أن لا يكونَه-؛ **فأصالةً! أم تبَعـًا-!؟**

فإنْ لم يكُن؛ فلماذا..؟!

ولْيُنظَر بخُصوصِ موضوع(البدعة)-**المهمّ**-هنا-جُملةً-: كتابُ«**العبادة التي لم يَفْعَلها رسولُ الله**-ﷺ-، **والسُّنَّة التَّرْكيَّة**[3]»-لفضيلة الأخ الشيخ **عبد الله بن عُبُود باحَمْران الحضرميّ**-نفع الله به-؛ **فهو مهمٌّ في بابه.**

١٤ـ ثمّ ختم مقالَه بقولِه: (**وهكذا تبدأ عمليةُ إصلاح المناخ الدِّيني**)!!

فأقول-وبربّي-سبحانه-أَصولُ وأَجولُ-:

يا دكتور **حسَّان**:

(**إصلاح المناخ الدِّيني**)-الإيجابيُّ-يَنطلقُ مِن **أُسِّ الدِّين**-كتابـًا، وسُنَّةً- **تعاوُنـًا على البِرّ والتقوى، وتواصِيـًا بالحقّ والصبر**-؛ ليُصلِحَ العامّةَ مِن الناسِ

---

(١) الدليلَ الدليلَ.

(٢) انظر «روضة الطالبين» (١/ ٣٢٦)-له-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٣) بفتح(التاء)؛ لا ضَمِّها!!

وفي أحكام(**السُّنَّة التَّرْكِيَّة**)مؤلَّفاتٌ عِدَّةٌ-مهمّةٌ-.

-فيما كان مِن **مخالَفاتهم، وانحرافاتهم**-؛ لا **بتأويلِ** الشرع الحكيم-**أو تبديلِه!**-؛ ليتوافقَ مع الكثرةِ مِن أفعال عموم الناسِ**!** أو نحوِ ذلك مِن **اعتباراتٍ**(!)غير منضبِطةٍ-**غلَطًا وخطأً**-!

و...لماذا؟!

...إنَّ (**إصلاح المناخ الدِّيني**)يتطلّب أرضيّةً صَلْبةً مِن **العلم**، **والمعرفة**، **والعدل**، والإنصاف، والنظر الدقيق، والترجيح الصحيح؛ ليكونَ هو المنطلَقَ الراسخَ الذي يُغَرْبَلُ-فيه-(..**المَناخ الشَّعبيّ!**)-الشائع!-**تمييزاً وتمحيصًا**-لا غيرَ-!

وإلّا؛ فانظُر-**بربِّك**-ما فِي «**صحيح الْبُخَارِيِّ**»(٦٥٠): عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، قالت: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ-وَهُوَ **مُغْضَبٌ**-، فَقُلْتُ: مَا **أَغْضَبَكَ؟!**

فَقَالَ: «واللهِ **مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ**-ﷺ-شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا».

وفِي «**صحيح الْبُخَارِيِّ**»(٥٢٩)-أيضًا-عَنْ أَنسٍ، قَالَ: **مَا أعرِفُ شَيْئًا** مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ-ﷺ-!

قِيلَ :الصَّلَاةُ؟!

قَالَ: أَلَيْسَ **ضَيَّعْتُمْ**-وفي روايةٍ: (صنَعتُم)-مَا **ضَيَّعْتُمْ**-وفي روايةٍ: (صنَعتُم)-فِيهَا؟!

قلتُ:

وهذا في ذاك **الزَّمانِ الأنوَر الأغَرّ** ؛ فكيف في زَمانِنا-هذا-**الأغبَر؟!** وفي عَمَلِ(الصلاة)-التي هي **أعظمُ عملٍ** في الإسلام-:

قال العلامةُ أبو الحسَناتِ اللَّكنَويُّ(**الحنَفيّ**)في«التَّعليق الممجَّد على (مُوطّأ)

الإمام محمَّد»(٣/ ٥٠٣)-مُعلِّقـًا على هذه الرِّوايةِ-**على وَجه الاستنكار**-مِن خِلالِ ما أرشدَت إليه-:

«وهذا بالنسبةِ إلى زمانِ الصحابة والتابعين؛ **فكيف لو رَأَيَا زمانَنا**-هذا-الذي شاعت فيه **البِدْعات**، ورَاجَت **المنكرات**، واتُّخِذت **البِدعةُ سُنَّةً، والسُّنَّةُ بِدعةً**، وصار المنكَرُ معروفـًا، والمعروفُ منكَراً-**فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون**-».

وروى الدارِميُّ(١٩١)، ومَعْمَر بن راشد في«جامعه»(٢٠٧٤٢-الملحَق بالمصنَّف)، وابنُ أبي شَيبةَ(٣٧١٥٦)، والشاشيّ في«مسنَده» (٦١٣)-**بسندٍ صحيحٍ**-عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ(**فِتْنَةٌ**)؛ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَتَّخِذُهَا النَّاسُ سُنَّةً؛ **فَإِذَا غُيِّرَتْ-يَوْمًا-**؛ قَالُوا: **غُيِّرَتِ السُّنَّةُ!**».

قِيلَ: وَمَتَى ذَلِكَ-يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ-؟!

قَالَ: «إِذَا **ذَهَبَتْ عُلَمَاؤُكُمْ**، وَكَثُرَتْ جُهَلَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، **وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ**، وَكَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ أُمَنَاؤُكُمْ، **وَتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ**».

وَقَدْ تكلَّم الإمامُ بدرُ الدينِ الزركشيُّ(**الشافعيُّ**) في«البحر المحيط»(٨/ ٥٣) على مسألةِ (**وُجُوبِ الشَّيْءِ بِإِطْبَاقِ النَّاسِ عَلَى الْعَمَلِ!**)، فقال:

«يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: هَذَا لَا يَتِمُّ إلَّا إذَا اُتُّفِقَ[عليهِ]فِي عَصْرِهِ-عَلَيْهِ السَّلَامُ-، أَوْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَتَزَايَدَ الْحَالُ-إلَى هَذَا الزَّمَانِ!-**الَّذِي كَمْ فِيهِ مِنْ بِدْعَةٍ!**-، وَقَدْ تَوَاطَؤوا عَلَى **عَدَمِ الْإِنْكَارِ** لَهَا!!

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ **الْإِطْبَاقُ** عَلَى الْفِعْلِ-**مَعَ عَدَمِ النَّكِيرِ!**-دَلِيلًا عَلَى الْإِبَاحَةِ

-عَلَى الْإِطْلَاقِ-».

ثمّ أورَد ما رواه الإمامُ الخطيبُ البغداديُّ في«**الفقيه والمتفقه**»(١/ ٣٨٠)، وثعلبُ في«مجالِسه»(٥٣٣)، وابنُ عساكرَ في«تاريخ دمشق»(٢٧/ ٣٧٢)عن عبد الله بن إسحاقَ الجعفَريِّ، قال:

كان عبدُ الله بن الحسن يُكْثِرُ الجلوسَ إلى ربيعةَ، قال: فتذاكروا-يومًا-(**السُّننَ**)، فقال **رجلٌ** -كان في المجلس-: **ليس(العملُ)على هذا!**

فقال عبدُ الله: أرأيتَ إنْ **كثُر الجُهّالُ**؛ حتى يَكونوا هم الحُكّامَ-**فهم الحُجَّةُ على (السُّنَّة)**-؟!

فقال رَبيعةُ: أشهدُ أنَّ هذا **كلامُ أبناءِ الأنبياء**.

وقد أورَد الإمامُ الشاطبيُّ في كتابِه«الاعتصام» (٢/ ٢٧٢)هذا الأثَر، ثمّ علّق -قائلاً-:

«إِلَّا أَنِّي لا أَقولُ: (**الجُهّال**)؛ بل أَقولُ: أَرأَيتَ إِن كَثُرَ **المُقَلِّدون**(١)، ثُمَّ أَحدَثوا **بِآرَائِهِمْ!** فَحَكَمُوا بِهَا!! أَفهم الْحُجَّةُ عَلَى السُّنَّةِ؟! لا، **وَلَا كَرَامَةَ!**»!

...أفلا **يَخشى**(!)الدكتور **حسَّانُ**-سدّده اللهُ-أن يكونَ **فتحُهُ**(!)**بابَ الابتداع** -ذاك**!**-سبباً في **تغيير** الدين**!** **وتبديلِ** ما فيه مِن أحكامِ الهُدى واليقين-وبخاصَّةٍ أنَّ نُذُرَ ذلك ظهَرت-**وأَسَفاهُ**-في عهدٍ مُبَكِّرٍ-جداً-مِن **تاريخ الإسلام**-كما تقدّم-؟!

معَ الإشارةِ إلى أنَّ فضيلتَه-جزاه اللهُ خيراً-قد نبّه-في رسالته للدكتوراه (ص١٦٥)-على أهمّيّةِ(اعتبار المآلِ)! وأنّ(المشرِّعَ رتّب الحُكْمَ على حسَبِ

---

(١) يُريدُ: **المتعصّبةَ**-منهم-!

النتائج التي يَؤُولُ إليها الفعلُ)!!

فأيُّ نتيجةٍ-تلك-التي تترتّبُ على فتح باب(الابتداع)على مِصراعَيْه! بِما يَنتج عنه مِن ويلٍ ووَيْه؟!

وبعدُ:

فقد ظهَر-**جَليّـًا**-بما تقدَّم-**والفَضلُ لربّ العالَمين**-:

أنّه ما مِن قولٍ(!) **استنكرَه**(!)أخي الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-سدّده الله-في (مقاله)-؛ إلَّا **وللقائلِ به سلَفٌ-وأيُّ سلَفٍ!**-مِن عُلماء الدين، أو فُقهاء المسلمين -بِغَضِّ النظَر عن القولِ-أو القَبولِ-بهذا **الترجيح!** أو ذاك!؛ فضلاً عن **الصوابِ**، أو **الخطأِ** فيها-﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة:١٤٨].

فلماذا ذلك **النَّكير**؛ بل التهويلُ **والتنفير**، والتشديد **والتحذير**!؟

وما أجملَ هذه الكلماتِ **الهادئاتِ**، **الهادياتِ**، **الهادفاتِ**-للشيخ الإمام ابنِ تيميّةَ-رحمةُ الله عليه-يقولُ فيها-أثناء بحثِه **مسألةَ فقهٍ اجتهاديّةً**-في«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٣٢)-:

«.. فَأَمَّا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ-أَوْ نَحْوِهَا-مِنْ **مَسَائِلِ الِاجْتِهَادِ**-يَجُوزُ لِمَنْ تَمَسَّكَ فِيهَا بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى الْآخَرِ-**بِغَيْرِ حُجَّةٍ وَدَلِيلٍ**-؟!

فَهَذَا **خِلَافُ إجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ**...

...فَلَيْسَ لِمَنْ رَجَّحَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ **أَنْ يُنْكِرَ** عَلَى صَاحِبِ الْقَوْلِ الْآخَرِ؛ **إلَّا بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ**...

...فَمَنْ صَارَ إلَى قَوْلٍ-**مُقَلِّدًا لِقَائِلِهِ** -: لم يَكُنْ لَهُ أَنْ **يُنْكِرَ** عَلَى مَنْ صَارَ إلَى

الْقَوْلِ الْآخَرِ-**مُقَلِّدًا لِقَائِلِهِ**-؛ لَكِنْ: إنْ كَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ **وَجَبَ الِانْقِيَادُ لِلْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ**-إِذَا ظَهَرَتْ-.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّحَ قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ-بِغَيْرِ دَلِيلٍ-، وَلَا يَتَعَصَّبَ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ! وَلَا قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ-بِغَيْرِ حُجَّةٍ-.

بَلْ مَنْ كَانَ **مُقَلِّدًا**: لَزِمَ حُكْمَ(**التَّقْلِيدِ**)؛ **فَلَمْ يُرَجِّحْ؛ وَلَمْ يُزَيِّفْ؛ وَلَمْ يُصَوِّبْ؛ وَلَمْ يُخَطِّئْ!**

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِن **الْعِلْمِ وَالْبَيَانِ** مَا يَقُولُهُ؛ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ:

-**فَقُبِلَ** مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ.

-**وَرُدَّ** مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

-**وَوُقِفَ** مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ.

واللهُ-تَعَالَى-قَدْ **فَاوَتَ** بَيْنَ النَّاسِ فِي **قُوَى الْأَذْهَانِ**، كَمَا **فَاوَتَ** بَيْنَهُمْ فِي **قُوَى الْأَبْدَانِ**.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ-وَنَحْوُهَا-: فِيهَا مِنْ **أَغْوَارِ الْفِقْهِ، وَحَقَائِقِهِ**: مَا لَا يَعْرِفُهُ إلَّا مَنْ عَرَفَ **أَقَاوِيلَ الْعُلَمَاءِ، وَمَآخِذَهُمْ**.

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ(!)إلَّا قَوْلَ عَالِمٍ وَاحِدٍ-**وَحُجَّتَهُ**-دُونَ قَوْلِ الْعَالِمِ الْآخَرِ-**وَحُجَّتِهِ**-؛ فَإِنَّهُ مِن **الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ**؛ لَا مِن الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ **يُرَجِّحُونَ وَيُزَيِّفُونَ**.

واللهُ-تَعَالَى-يَهْدِينَا-**وَإِخْوَانَنَا**-لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضاهُ-وباللهِ التَّوْفِيقُ-واللهُ أَعْلَمُ».

فإن قيل:

تِلك المسائلُ **الفِقهيّة**-التي **لم يرتضِها** الدُّكتور **حسّان**-في مقالِه-: يُوجَدُ منها ما **ليس مِن مقولات(المذاهب الأربعة)**-وهنا موضعُ **الإنكار!**-؟!

فالجوابُ مِن وجوهٍ:

-**الأول**: أنَّ عُلومَ الشريعة الإسلامية-**ومِن ضمنها**: **الفقه**-أوسعُ مِن أن تكونَ محصورةً-فقط!-في(**المذاهب الأربعة**)-**على كبيرِ فضلها، وسَعَةِ بُحوثِها، وعظيمِ مكانتها، وجليلِ احترامها**-.

وقد قال الحافظُ جلالُ الدِّين السُّيوطيُّ(**الشافعيّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كما في كتابِهِ «الحاوي للفتاوي»(٢/ ١٨٧)-ضِمن جوابِ سائلٍ-متسائلاً-:

«..هَلْ خَطَرَ بِبَالِ السَّائِلِ: أَنَّ **المـَذَاهِبَ**-فِي هَذِهِ الْمِلَّةِ الشَّرِيفَةِ-**مُنْحَصِرَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ؟!**

وَالْمُجْتَهِدُونَ-مِنَ الْأُمَّةِ-**لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً**، وَكُلٌّ لَهُ **مَذْهَبٌ** مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَتْبَاعِ التَّابِعِينَ-وَهَلُمَّ جَرًّا-.

وَقَدْ كَانَ-**فِي السِّنِينَ الْخَوَالِي**-نَحْوُ عَشَرَةِ مَذَاهِبَ؛ **مُقَلَّدَةٌ أَرْبَابُهَا، مُدَوَّنَةٌ كُتُبُهَا**، وَهِيَ: (**الْأَرْبَعَةُ**) **الْمَشْهُورَةُ**، وَ: **مَذْهَبُ** سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، و**مَذْهَبُ** الْأَوْزَاعِيِّ، و**مَذْهَبُ** اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَ**مَذْهَبُ** إسحاقَ بنِ راهَويه، وَ**مَذْهَبُ** ابْنِ جَرِيرٍ، وَ**مَذْهَبُ** داوودَ.

وَكَانَ لِكُلٍّ مِنْ هَؤُلَاءِ أَتْبَاعٌ يُفْتُونَ بِقَوْلِهِمْ، وَيَقْضُونَ.

وَإِنَّمَا انْقَرَضُوا[1]-بَعْدَ الْخَمْسِ مِئَةِ-؛ **لِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، وَقُصُورِ الْهِمَمِ**.

فَالْمَذَاهِبُ كَثِيرَةٌ، فَلِأَيِّ شَيْءٍ خَصَّصَ السَّائِلُ(المذاهب الأربعة)؟!»!

---

(١) انقراضُ مذاهبِهم-**مِن حيثُ هي مذاهبُ**-لا يَلْزَمُ منه ضياعُ مقولاتِهم! ولا فُقدانُ ترجيحاتِهم!

ولا يَزالُ كِبارُ الفقهاءِ-**في مؤلَّفاتِهم الموسوعية**-ينقلُون عنهم، ويحتَفُون بأقوالِهم.

-**الثاني**: ليس«**جوابُنا**»على الدكتور مِن أجلِ **عدَمِ قولِه/ قَبولِه**=بهذه المسائل**!** أو **إنكارِه لها!** لا..وإنّما مِن أجل أُسلوبِ **التهويل والتنفير**(**!**)الذي سلَكه في(مقالِه)-عند ذِكرِه لها**!** وسِياقِها مِن خلاله-**غفر الله لي ولأخي**-.

-**الثالث**: أنَّ المنهجَ العامَّ للفتوى في(**دائرة الإفتاء**)-الأردنية-**لا يتعارضُ** مع ما قد يقعُ مِن **اختياراتٍ** لمسائلَ فقهيّةٍ-**ليست ضمنَ مقولات (المذاهب الأربعة)**-؛ كعددٍ مِن(**مسائل الطلاق**)-وما إليه-التي تتبنّاها(**دائرة الإفتاء العام**)، و(**دائرة قاضي القُضاة**)-الأردنيّتَان-.

ومثالٌ آخَرُ-**قريبٌ**-:

فتوى(**مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية**)-الأردني-: قرار (رقم٢٥٣-٦/ ٢٠١٨)في مسألة(**ضَع وتعجّل**)[1]-**في فقه البيوع**-؛ فقد ذكَروا-مِن ضِمن الجواب-:

«الاتّفاق على حَطّ جُزء مِن الدَّين مقابلَ تعجيلِ الباقي-اتفاقـًا طارئـًا-بعد انعقاد العقد-؛ **فقد(منَعه)جمهورُ الفقهاء-في المعتمد-من(المذاهب الأربعة)**، وذهَب **ابنُ عباس**-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-، والنَّخَعي، وابنُ سيرين، وزُفَر: إلى(**جواز**)حَطّ جُزء مِن الدَّين مقابلَ تعجيل الباقي؛ واستدلُّوا...

والذي نراه: (جوازُ)هذه الصورة...»-..إلخ-كما في«**نشرة الإفتاء**»(عدد ٣٣/ ص١٥)-الصادرة عن(**دائرة الإفتاء العام**)-الأردنية-.

---

(١) انظر: «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص٢٥)-للعُثماني-، و«موسوعة المعاملات المالية-أصالة ومعاصرة-» (١١/ ٥٠٩)- للدبيّان -، و«معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لُغة الفقهاء» (ص ٢٩٠)-نزيه حمّاد-.

ثم رأيتُ **فتوى**(دائرة الإفتاء العام)-**الأردنية**-برقم (٣٣٣١)، **وتاريخ**: (٢/ ١١/ ٢-١٧)-**أيضـًا-كما في صفحة** (الفيسبوك)-: **تُفتي الفتوى**-نفسَها-والتي هي-كما ذكروا-هنا وهناك-أجمعون-ليست مِن مقولاتِ علماءِ **(المذاهب الأربعة)**-كلِّها-.

فماذا سـ/ يُقالُ-في هذا **الاختيار الفقهيّ**[١]-وأمثالِه-ممّا هو على غيرِ**(ما كان عليه علماءُ بلدِنا**[٢]**!)**-كما عبّر الأخُ الدكتور **حسَّانُ**-في مقاله-! وفي الوقتِ-نفسِه!-ليس مِن أقوالِ**(المذاهب الأربعة)**؟!

ثمّ..هذا (**الجوابُ**)-منهم-مِن طريقَيه-: دالٌّ-فيما أرجو-على نَبْذِ **العصبيّة المذهبيّة**، ورَدِّ **التعصُّب المذهبيّ**-مِن جهةٍ-، والأخذِ بالقولِ الفقهيِّ الراجحِ-حتى لو لم يكن مِن مقولاتِ **(المذاهب الأربعة)**-مِن جهةٍ أخرى-.

وهو الشأنُ العلميُّ، المنهجيُّ، **الدقيقُ**؛ الذي يَكشفُ لنا(!)**الفرقَ الحقيقيَّ**-الذي **ما فَتِئْنا نَذْكُرُهُ، ونُذَكِّرُ به**، ونتكلَّمُ عنه-بين(**التَّمذهُب**)، و(**التَّقليد**):

ذلكم أنّه ليس كلُّ(**مُتمذهِب**)= (**مقلِّداً**)؛ بينما كلُّ(**مقلِّد**)=(**متعصّبٌ**)-على جهلٍ منه! أو **تعصُّبٍ** فيه!-!

فـ(**التَّقْلِيدُ**، هُوَ: **اتِّبَاعُ مَن لم يَقُمْ باتِّبَاعِه حُجَّةٌ، وَلم يَسْتَنِد إِلَى عِلمٍ**[٣])-كما قال

---

(١)قارن بمجلّة «**جُسور**» (عدد٦/ ص٢٢)-الصادرة عن(**الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالَم**)-.

(٢) وهو مِمَّا لا ضابط له – أصلًا-!

(٣) وقد **يُغالِطُ** البعضُ-ها هُنا-؛ فيقولُ: (**العلماء لا يُفتون إلا عن دليل**)!

فالجوابُ: نعم؛ هوكذلك-لا ريب-؛ لكنّ **الأدلّةَ** أنواعٌ، **والاستدلالَ** بها درَجاتٌ!

=

العلامةُ إمامُ الحرَمين الجُوينيّ(**الشَّافعيّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابه«التلخيص في أصول الفِقه»(٣/ ٤٢٥)-.

فـ(**المتمذهبُ**)-المتَّبِعُ للدليلِ-**معَ القُدرة على ذلك**-: **لا يُنكَرُ** عليه-ألبتّةَ-؛ **بل يُشْكَرُ** على صَنيعِه، **ويُشَجَّعُ** على طلَب المَزيدِ مِن(**العلم الشَّرعيِّ**)-الأصيلِ-الذي أكرمه الله به، **والازدِيادِ منه**-﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾-**سُمُوًّا وارتقاءً**-.

فإن قيل: إنّما **أخذوا**(!)بهذا القولِ-أو ذاك-تَبعًا **للنَّظَر في**(**المصلحة**)!

فالجوابُ: هذه-**إنْ تحقّقَت!**-؛ فهي مصلحةٌ **خاصةٌ!** وقد تكونُ **موهومةً! مظنونةً!**

بينما الترجيحُ العلميُّ-المقرونُ(**بالدليل الشرعيّ**)-هو **المصلحةُ الكبرى**؛ بل هو **أمُّ المصالح**-المُنْدَرِجةِ تحتَه-؛ «لأنّ الدليلَ هو **الـمُوصِلُ إلى الحقِّ**.

فإذا فُقِدَ الدليلُ: **فُقِدَ الوصولُ**.

وقد بيَّنَّا أنَّ **حالَ الأمّةِ** لا يكونُ أعلى مِن حال نبيِّ الأمَّةِ.

ومعلومٌ أنَّ النبيَّ-ﷺ-**لا يقولُ ما يقولُ إلّا عن دليلٍ**؛ فالأمّةُ لَأَنْ لا يقولوا-ما يقولونَه-**إلا عن دليلٍ**؛ أَوْلى»-كما قاله الإمامُ أبو المظفَّر السمعانيُّ في«قواطع الأدلّة في الأُصول» (١/ ٤٧٤)-.

= ولا يَلزمُ مِن كلِّ مُستدلٍّ(بدليل): أن يكونَ (**دليلُه**)-فضلاً عن(**استدلاله**)-صحيحًا-!

فكونُ(**العلماء لا يُفتون إلّا عن دليل**)لا يعني-ولا بُدّ-لُزومَ صحّةِ جميعِ فتاويهم! وصوابِ كلِ ترجيحاتِهم!!

لكنّهم-جميعًا-إن شاء الله-**بين الأجر والأجرَين**.

وقد قال الإمامُ العِزُّ بنُ عبدِالسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢/ ١٥٩) -مؤصِّلاً-:

«وَمِنَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ: أَنَّ **الْفُقَهَاءَ الْمُقَلِّدِينَ** يَقِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى ضَعْفِ مَأْخَذِ إِمَامِهِ -بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لِضَعْفِهِ مَدْفَعًا!- وَهو مَعَ ذلك **يُقَلِّدُهُ** فِيهِ**!** وَيَتْرُكُ مَن شَهِدَ **الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ**، وَالْأَقْيِسَةُ الصَّحِيحَةُ لِمَذْهَبِهِ -جُمُودًا عَلَى **تَقْلِيدِ إِمَامِهِ**-!

بَلْ يَتَحَيَّلُ لِدَفْعِ **ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**، وَيَتَأَوَّلُها بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ الْبَاطِلَةِ**!** **نِضَالًا عَنْ مُقَلِّدِهِ!**

وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي الْمَجَالِسِ؛ فَإِذَا ذُكِرَ لِأَحَدِهِمْ **خِلَافُ مَا وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ**: تَعَجَّبَ منه غَايَةَ العَجَبِ -**مِن غيرِ اسْتِرْوَاحٍ إِلَى دَلِيلٍ!**-؛ بَلْ لِمَا أَلِفَهُ مِنْ **تَقْلِيدِ إِمَامِهِ!**- حَتَّى ظَنَّ أَنَّ **الْحَقَّ مُنْحَصِرٌ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ!**-!

ولو تدبَّره؛ لَكان تعجُّبُه مِن **مذهبِ إمامِه** أَوْلَى مِنْ تَعَجُّبِهِ مِنْ **مَذْهَبِ غَيْرِهِ!!**

فَالْبَحْثُ مَعَ هَؤُلَاءِ ضَائِعٌ، **مُفْضٍ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ -مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ يُجْدِيهَا**»[(١)].

ولا أنسى -**إنْ نَسيتُ!**- كما يُقالُ-: ما ذَكَرَه لي -**وذَكَّرَني به**- غيرَ مَرّة -بفَرَحٍ وحُبورٍ- سماحةُ الأخ الشيخ الدكتور **محمّد الخلايلة** -حفظه الله، ورعاه- داخلَ **(دائرة الإفتاء العامّ)** -الأردنّية- **أثناءَ زياراتٍ لي** -عِدَّةٍ- لها-، **وأمامَ الحُضور مِن المشايِخ** -وقد يكونون كثيرين-: مِن اتصالي به -ذاتَ يومٍ-، **وشُكري له على**

---

(١) وقارِن بـ«توجيه النظَر إلى أُصول أهل الأثَر» (١/ ٣٢١) -للعلامة الشيخ طاهر الجزائريّ-، و«إيقاظ هِمم أُولي الأبصار» (ص٤٥٩ -تحقيق أخي الشيخ مشهور)؛ فقد **صحّحتُ النصَّ** منهما.

فتوى-ما-لا أتذكّرُها الآنَ!-أصدرَتْها (**الدائرة**)، وكيف أنّي ذكَرتُ له **سُروري** بها؛ لِمَا تضمّنتْهُ مِن **بحثٍ علميٍّ، فقهيٍّ**-مِن ناحيةٍ-، مع تصريحي له **بمُخالفتها**-مِن ناحيةٍ أخرى-.

هكذا العلمُ، وهكذا أخلاقُ أهلِه، وحَمَلَتِه..

...وأُذَكِّرُ-في نهايةِ هذا«**الجواب**»-الذي أرجو أن يكونَ **قريبًا إلى الحقِّ والصواب**-بما ثبَت عن علمائنا في **سَعَة الصُّدور بالعلم، وانشِراح القلوب** بالحقّ -وهم القُدوةُ والأُسوةُ-:

* قال الإمامُ **أحمدُ بنُ حنبلٍ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-تعالى-في الإمامِ **إسحاقَ بنِ راهوَيه** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-تعالى-:

(لم يَعْبُرِ الجسرَ إلى خُراسانَ مثلُ إسحاقَ-**وإنْ كان يخالفُنا في أشياءَ**-؛ **فإنَّ الناسَ لم يَزَلْ يُخالفُ بعضُهم بعضًا**)[1].

---

(١) رواه الخطيبُ في «تاريخه» (٦/ ٣٤٨).

وقال أُستاذُنا الشيخ **شُعيب الأرنؤوط**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في تعليقه على كتاب «العواصِم والقواصِم في الذبّ عن سُنَّةِ أبي القاسِم» (٣/ ٢٨)-لابن الوزير-معلِّقًا على هذا الخبَر-: (وهكذا يكونُ **عظماءُ الرِّجال** في اتِّساع صدورهم، وتقديرِ جهود غيرهم، والإشادةِ بفضلهم؛ **فإنَّ اختلافَ الأئمّة المجتهِدين في فَهم نُصوص الكتاب والسُّنَّة، وما تدلُّ عليه: ظاهرةٌ طبيعيةٌ في شريعة الإسلام؛ لأنَّ أكثرَ نُصوصِه ظنّيةُ الدَّلالة**.

وهذا الاختلافُ مما أراده الله-تعالى-ورَضِيَه؛ فهو رحمةٌ، وتوسعةٌ، **ومجالٌ للتنافُس والإبداع**.

ولقد كان مِن أثرِه هذا **التراثُ الضخمُ** الذي تحفُلُ به المكتباتُ الإسلاميةُ مِن **المؤلَّفاتِ المتنوِّعة**..

..وأمَّا الآياتُ التي وردَت في ذمّ الخلاف، والنهيِ عنه، والتحذيرِ منه؛ **فالمراد منه**:

=

* و..لقِي **الإمامُ الشافعيُّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-يومًا-**يُونُسَ بنَ عبدِ الأعلى الصَّدَفِيَّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، **فناظرَه في مسألةٍ؛ فافترَقا**، ثم لَقِيَه-بعد ذلك-، فأَخَذ بيدِه، وجَعل يقولُ:

(**أَلَا يستقيمُ أن نكونَ إخوانًا-وإن لم نتَّفِق في مسألة-؟!**)[1].

وفي معنىً مِن العلمِ-آخَرَ-:

قال تاجُ الدين السُّبْكيُّ في«**طبَقات الشافعية الكُبرى**»(٢/ ١٥٩): (ذُكر أَنَّ **الشافعيَّ** وَأَبا عُبيدٍ-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا-**تناظَرَا** في(الْقُرْء)؛ فَكَانَ **الشافعيُّ** يَقُولُ: (إِنَّه الْحيض)، وَأَبُو عُبيد يَقُولُ: (إِنَّه الطُّهْر)!

فَلم يَزَلْ كلٌّ مِنْهُمَا يُقَرِّرُ قَوْلَه؛ حَتَّى تفَرقا وَقد انتَحَل كلٌّ وَاحِد مِنْهُمَا مَذْهَبَ صَاحبِه، وتأَثَّر بِمَا أَورَدهُ مِن الْـحُجَج والشواهِد)!

...فهل(**نحن**)كذلك؛ أو حتّى **قريبـًا** ممّا هُنالك؟!

..هذا أَمَلي بربّي-**جَلَّ في عُلاه، وعَظُم في عالي سَماه**-ظاهراً وباطنـًا-﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١٥٤].

لَكُمْ مِنّي(**المحبّةُ**)كُلَّ حيــنٍ ... تُزَفُّ لَكُمْ على قُرْبٍ وبُعْــدِ
وكَمْ **أَدعُو لَكُمْ** في الغَيبِ إنّي ... لأَرجُو اللَه يَجمعُنا بِخُلْدِ[2]
وشُكْـري للإلـهِ بِـلا حُـدودٍ ... أُعَظِّمُــهُ أُسَبِّــحُ دُون عَـــدٍّ

=الخلافُ المذمومُ؛ الذي يَنْجُمُ عنه **التعصُّبُ، والحِقدُ، وطعنُ الخصمِ في عِرضه، ودينِه، والافتِئاتُ عليه بما هو منه بريءٌ**).

(١) رواه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٠٢).

وأوردَه الذهبيُّ في «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٠ / ١٦)، ثمّ علّق-قائلاً-: (هذا يدلُّ على **كمالِ عقلِ** هذا الإمامِ، وفِقهِ نفسِه؛ فما زال النُّظَراءُ **يختلِفون**).

(٢) «ديوان سماوات» (ص١٣)-ماجد طريّف-.

نعَم-أخي الشيخ **حسَّان**-:

فـ(**الحُبّ سبيلُ الخلاص**)[1]-كما هو عنوانُ بعض مقالاتك الصحفيّة-التي مرّت على ناظِري، **وسُرَّ بها خاطِري**-نفعَك الله، ونفَع بك-.

لكنْ-يا أخي-؛ لهذا(**الحبّ**)ضريبةٌ غالية، وثمَنٌ مرتفع..**فلا (خَلاصَ) إلَّا بـ(الإخلاص)**..

وَ«**الْـمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ**»-كما رُوي عن بعض السلَف[2]-.

وأُكرِّرُ-آخِراً-ما **كَرَّرتُ**-قَبلاً-مِراراً-:

هذا«**الجوابُ**»-**بِقضّه وقَضيضِه**[3]-وإنْ كان على وجه الإيجاز والاختصار-: إنّما كتبتُه، وسُقتُ شواهدَه: **لإثبات وُجود خلاف فقهيّ علميّ-له اعتِبارُه-قديماً وحديثاً-سواءً وُوفِق أو خُولِف!-وذلك في المسائل المطروحةِ في مقال (المناخ!) -على وجهِ التنفير والسُّخْرِيةِ!- ضمن إطارِ الحوارِ العلميّ-الرفيقِ الشفيقِ-.**

..لا انتِصاراً لقولٍ، أو ترجيحاً لرأْيٍ...

فهذا-هكذا-إنْ أردتُهُ-: له مقامٌ آخَرُ-أطوَلُ، وأوعَبُ، وأرحَبُ-مِن حيثُ سَوْقُ الدلائلِ، وبيانُ وُجوه الاستِدلال، وإعمالُ أُصولِ النظرِ والاعتِبار-..

وذلك-**فيما أحسَبُ**-على نسَق ما نبّه إليه سماحةُ المفتي السابق، و(وزيرُ الأوقاف والمقدَّسات والشؤون الإسلاميّة)-الحالي-**الأخُ الفاضلُ** الشيخُ الدكتورُ

(١) (جريدة الدستور)-الأردنية-، بتاريخ ٢٠تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

(٢) «شُعب الإيمان» (٦٤٥٥)-للإمام البيهقيّ-.

(٣) أي: كُلّه-كما في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٣٦٨)-لابن الأنباريّ-.

محمد الخلايلة-حفظه الله-مِن **دعوته الجادّةِ** إلى:

(**الحوار بين أَتْباع المذاهب الإسلامية.. والتعريف بمقاصدِ الدين، القائمةِ على الاعتدال والسماحة**)-كما في«**نشرة الإفتاء**»(عدد ٣٠/ ص٦٥)-الصادرة عن(**دائرة الإفتاء العام**)-الأردنية-.

ومِن نافلة القولِ أنْ أُبيِّنَ-ها هنا-:

أنَّ(**كُلَّ امرِئٍ حَسِيبُ نفسِه**؛ فَلْينظُرْ امرُؤٌ لنفسِه أَنّى **يَصْدُرُ**، وأنّى **يَرِدُ**) [1]؛ **فلستُ مُحامِيًا عن أحدٍ**-أيٍّ كان-**! ولا مُدافِعًا عن فِكرَةٍ**-كيف كانت!-!

إلَّا الحقَّ، والبحثَ، و..العلمَ..

..هذا (العلمُ) الذي(قد دَرَسَتْ أَعْلَامُه، وَقَلَّ-**فِي هَذَا الزَّمَان**-إتقانُهُ وإحكامُه، **وَأَدّى بِهِ الإهمالُ إِلَى أَنْ عُدِمَ احترامُه، وَقَلَّ إجْلالُه وإعظامُه**، وَكَاد **يُجْهَلُ** حَلَالُه وَحَرَامُه)-كما قال العلامةُ الإمامُ أبو شامةَ المقدسيُّ(**الشافعيُّ**)-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في خُطبة كتابه «المُؤمَّل في الردِّ إلى الأمر الأوَّل» (ص٢٧).

ولا يَسَعُني-في خِتام هذا-«**الجواب**»-إلَّا أنْ:

أتقدَّمَ **بجميلِ شُكري، وجزيلِ دعائي**: لأخي الصديق، الشيخ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-عفا اللهُ عنّي وعَنْه، وغَفَر لي وله-على ما كتبه في«**مقاله**»-ذاك-**بالرُّغْمِ ممّا فيه!**-؛ حيثُ كان سببًا في«**جوابي**»-هذا-بِما تضمّنه مِن **فوائدَ** متنوِّعةٍ-**عِلْميَّة، ومَنْهَجيَّة، وسُلوكِيَّة-كثيرة**-والفضلُ لله-وحدَه-.

...راجيًا أن نَنالَ-جميعًا-**نَفعَها**، وأنْ نُحَصّلَ-كلُّنا-**أجرَها**-بمَنِّ مولانا ربِّ

---

(١) «كلمة حقّ» (ص٧)-أحمد محمد شاكر-.

العالَمين-وكَرَمِه-!

ورَحِمَ الله إمامَنا الفقيهَ الجليلَ(**ناصرَ السُّنَّةِ**)أبا عبدِ الله محمدَ بنَ إدريسَ **الشافعيَّ**-القائلَ-فيما رواه عنه الحافظُ البيهقيُّ في «المدخل»(٢٦٣)، وفي«مناقب **الشافعيّ**» (٢/ ١٤٣)، والخطيبُ في«الفقيه والمتفقّه»(١٥٧٢)، وأبو نُعيم في«الحِلية» (٩/ ١٢٥)-:

«الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ **بِلَا حُجَّةٍ**؛ كَمَثَلِ **حَاطِبِ لَيْلٍ**؛ يَحْمِلُ حُزْمَةَ حَطَبٍ، وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَغُهُ! **وَهُوَ لَا يَدْرِي!**».

وَصَفوةُ القول:

«لو أُعطِيَتِ النصوصُ[الشرعيّةُ]حقَّها؛ لارْتَفع أكثرُ **النِّزاع في العالَـم**»-كما قال الإمامُ ابنُ قيّم الجوزيّة-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في كتابه«مِفتاح دار السعادة»(٢/ ٣٥)-.

«**فالعلمُ هو دينُ اللهِ**[(١)] **ابتَعَث به أنبياءَه، فلا يُباعُ بعَرَضِ الدُّنيا**»-كما قال الحكيمُ التِّرْمِذِيُّ[(٢)] في«الـمَنهيّات»(ص١١٤)-.

و«مَن استكثَر مِن تتبُّع **الآياتِ القرآنيّة، والأحاديثِ النَّبويَّة**، وجَعَل كُلَّ ذلك **دَأْبَه**، ووَجَّه إليه **هِمَّتَه**، واستعانَ بالله-عزَّ وجلَّ-، واستَمدَّ منه التَّوفيقَ، وكان مُعظَمُ همِّه، ومَرْمَى قصدِه: **الوقوفَ على الحقِّ، والعُثورَ على الصَّوابِ**-مِن دون **تَعصُّبٍ لمذهبٍ** مِن **المذاهبِ**-: وَجَدَ فيهما ما يطلبُه؛ فإنّهما **الكثيرُ الطيِّبُ**، والبحرُ الذي

---

(١) قال الإمام ابن سيرين -رحمه الله-: «إنَّ هذا العلمَ دينٌ؛ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم». رواه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٤).

(٢) المتوفّى سَنةَ(٣٢٠هـ)، وهو **غيرُ** الإمام **أبي عيسى** التِّرمِذيّ، صاحب «السُّنن»-المتوفّى سَنةَ(٢٧٩هـ)-رحمهما اللهُ-.

لا يَنزِفُ، والنهرُ الذي يشربُ منه كلُّ وارِدٍ عليه العذبَ الزُّلَال، **والمعتَصَمُ الذي يأْوي إليه كلُّ خائفٍ**.

فاشْدُدْ يدَيك على هذا؛ فإنَّك إنْ قبِلْتَه **بصدرٍ** مُنشرِح، **وقلبٍ** موفَّق، **وعقلٍ** قد حلَّت به الهدايةُ: **وَجدْتَ فيهما كُلَّ ما تطلبُه** مِن أدلّة الأحكامِ الّتي تريدُ الوقوفَ على دلائلها...»-كما نقلَه[1] الدُّكتور محمد مصطفى الزُّحَيلي-وفَّقه الله-في «الوجيز في أصول الفقه الإسلامي»(٢/ ٢٣٧)-.

«وقد آنَ أنْ أُثْنِيَ عَنان القلَم، وأستغفرُ اللهَ ممّا زَلَّت به القدَم»[2].

«نسأَلُ الله-عزّ وجلّ-أن **يجعلَه لوجهِه، ودُعاءً إليه، ونصراً له**.

وأنْ يُدخلَنا-بما **مَنَّ به علينا** مِن ذلك-في جُملة **مَن أثنى عليهم** بقوله-تعالى-: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾»-كما ختَم الإمامُ أبو محمّدٍ ابنُ حزمٍ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كتابَه «الإحكام..» (٨/ ١٥٠)-.

وَالصَّبْرُ قَدْ عَزَّ وَالْآمَالُ تُطْمِعُنَـا **وَالْعُمْرُ يَمْضِي** فَتَارَاتٌ وَتَارَاتُ
يا **رَبِّ لُطْفَكَ** قَدْ مَالَ الزَّمَانُ بِنَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَأَبْلَتْنَـا الْبَلِيَّـاتُ[3]

---

(١) «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» (٩/ ٤٥٥٦).
(٢) «إرشاد الساري» (١٠/ ٤٨٨)-للقسطلّانيّ-.
(٣) «الآداب الشرعية» (١/ ٥٤)-لابن مُفلح-.

وصدَق مَن قال: (الاختلاف سنَّة كونيةٌ؛ لا سبيل للخلاص منها!

فعلينا أن نُحْسِنَ التعاملَ معها، كما علينا أن نتَقَبَّل المُختلِف عنَّا! ومِنَّا! وأنْ نَحْصُرَ نقاشنا معه في عالَم الأفكار –فقط–)[١].

... فهل من مُستفيدٍ؟!

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمين.

وصلى الله، وسلّم، وبارَك على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه–أجمعين–.

فَرَغتُ منه في أربعةِ مجالسَ؛

أوّلُها –وَأُسُّهَا–: بعد فجر يوم الجمعة:

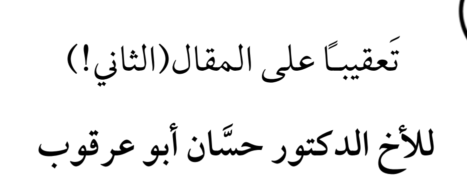
٢٥/ ربيع الأول/ ١٤٤١هـ،

وآخِرها: ضُحى يوم الاثنين–التالي–.

ثمّ راجعتُه–تنقيحاً، وتدقيقاً في أيّامٍ عِدّةٍ–**وللهِ الحمدُ–أولاً وأخيراً**–.

❁

(١) مقال (الطهارةُ من مشاعر الكراهية) –**للدكتور حسان أبو عرقوب** –(جريدة الدستور) (٢٢/ ١٢/ ٢٠١٩).


تَعقيباً على المقال(الثاني!)

للأخ الدكتور حسَّان أبو عرقوب

رَجْعُ (الصَّدى!) بالصَّواب

و(الجوابُ) على الجواب!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

«الْحَمْدُ للهِ؛ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَنْ يَهْدِ اللهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَحْدَهُ- لَا شَرِيكَ لَهُ-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ أَرْسَلَهُ﴿ **بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [الفتح:٢٨].

أَرْسَلَهُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا، ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا ﴾ [الأحزاب:٤٦]؛ **فَهَدَى بِهِ مِن الضَّلَالَةِ**، وَبَصَّرَ بِهِ مِن الْعَمَى، وَأَرْشَدَ بِهِ مِنَ الْغَيِّ، وَفَتَحَ بِهِ أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا.

فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، **وَنَصَحَ الْأُمَّةَ**، وَجَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَعَبَدَ رَبَّهُ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ مِنْ رَبِّهِ.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا»[1].

---

(١) مقدّمة «قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة» - شيخ الإسلام ابن تيميّةَ-.

أمّا بعدُ:

فـ«**الْعِلْمُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَقْلٍ مُصَدَّقٍ، وَنَظَرٍ مُحَقَّقٍ**»[١]...

وقد **استفتحتُ** نهاري-ضُحى يومِ-الأحد- ٤ ربيع الآخِر سنة ١٤٤١ هجرية-بمقالةٍ (صحفية!) كتبها الأخ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-وفّقه الله-، بعنوان: (**مقالة لها صَدى بين الناس!**)..جواباً على ما كنتُ كتبتُه تعقيباً على مقاله (السابق)=(**إصلاح المناخ الديني!**)-سدّده الله-**!**

وقد أرسل إليّ(هو)مقالَه(الثاني)-هذا-**مشكوراً**-جزاه اللهُ خيراً-.

وقد أردتُ مِن(**جوابي**)-الأول-المذكور-عينَ ما أراد هو-نفسُه-مِن (**إصلاح المناخ الديني**)، عبرَ ما وجّهه مِن(انتقاد لبعضِ الممارَسات التي أعتقدُ أنها في غير محَلِّها)-كما قال**!**-؛ لكنْ: **باتجاهٍ منّي آخَر-معاكِس!**-، وذلك بتفصيلِ **البيان الفقهي**، وتبيينِ **الحُجّة العِلميّة!** لا بمجرَّد **الكتابة الصحفية الأدبية**(!) السريعة**!** أو.. **المتسرّعة!**

فـ

أولاً: الانتقاد(**العلميّ**)حقّ مشروعٌ للجميع-**بشرطه**-عند أهلِه-.

و..**ثانياً**: الفرقُ بين ما كتبتُ، وما كتَب-جزاه الله خيراً-: أنّ كتابتي-حمداً لله-تعالى-«**علمية فقهية تأصيلية**»، وكتابتَه-كما اعترف هو-في مقاله الجديد(**!**)-: (**صحفية أدبية**)**!**

---

(١)«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّةَ» (١٢/ ٦٣).

نعَم؛ (الكتابة الأدبية) **لا تُناقض** (العلمية) -غالباً-، لكنْ: (الصحفية!) غالباً ما **تُناقِضُها!!**

والشأْنُ في ذلك -بِشِقَّيْهِ!- أشبَهُ ما يكونُ بحالِ «بعضِ الناسِ؛ **يفتخرُ** ويقولُ: كتبتُ هذا **وما طالعتُ شيئًا** مِن الكُتُب!

ويَظنُّ أنَّه فخرٌ!

ولا يَعلمُ أنَّ ذلك **غايةُ النقصِ**؛ فإنَّه لا يَعلمُ **مَزِيَّةَ** ما قاله على ما قيل! ولا **مَزِيَّةَ** ما قيل على ما قاله! **فبماذا يفتخرُ؟!**»[1].

فـ..هذه وقَفاتٌ سريعاتٌ؛ (**أُجيبُ**) فيها على بعض (!) ما تضمّنه المقالُ الجديد -الثاني- للأخ الدكتور **حسَّان** -أحسنَ الله عاقبتَنا، وإيّاكم، وإياه- بَعد **شُكري** له عمّا افتتح به مقالَه مِن **مدحٍ** لي، **وثناءٍ** عَليّ، **ولُطفٍ** بي -فجزاه الله خيراً-:

١- عنوانُ مقاله الجديد: (**مقالة لها صدى بين الناس**): لا يدلُّ على أيِّ صوابٍ في نفسِه؛ **فليس كلُّ** (صدىً) **هدىً!** فمِن (الصدى) -بالقَصر- ما يكونُ أقربَ إلى (**الصدأ**) -بالمدّ وتسهيل (**الهمز!**)-! مع التذكير (!) بما قيل مِن أنَّ: (**همز المشايخ لا يجوز!**)[2]-!

وهُنا سؤال:

هذا (الصَّدى!) -**الذي فرحتَ به، وله!**- بل جعلتَه **عنواناً خاصاً** لمقالِك (الثاني)!-؛ هل هو (صدىً) ناشئٌ **عن مقالِك** -نفسِه-؟! أم أنّه ناتجٌ **عن** (**جوابي**)

---

(١) «البُرهان في علوم القُرآن» (١/ ١٤) -للإمام الزَّرْكشيّ-.

(٢) انظر تعليقَ الشيخ عبدالفتّاح أبي غُدّة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- على «الرفع والتكميل» (ص٤٦-٤٨) -للّكنويّ-.

عليه؟!

و..**الفرق كبير**-يا دكتور-!

ومِن أمثلة ذاك الصَّنيع المُريع-**بحثًا عن محضِ الشهرة والثناء**-كيفما كان الأمرُ!-**بِغَضِّ النظر عن(الصدأ)، و(الصدى)**!-:

ما قاله عبدُ القاهر البغدادي في كتابه «الفَرْق بين الفِرق»(ص١٩٧): مِن أنّ بعض أَصْحَاب«التواريخ»ذكَر عن بعضِ أهل البِدَع، أنّه أَرَادَ أَن **يُشهر نَفسَه في الْآفَاق!** فاكترى[استأجر]رجلاً على أَن يخرجَ إِلى مَكَّة! **ويَسُبَّه! ويلعنَه** فى مواسم مَكَّة-لِيشتهرَ ذِكرُه عِنْد حَجيج الْآفَاق-!

قلتُ:

فهذا **أراد(الصدى!)، وحرَص عليه! وبَذَل مِن أجلِه!!**

لكنْ؛ على غيرِ صوابٍ! بل(**صدأ!**) بِغيرِ هُدى!

...وكلُّ ذا ممَّا أُجِلُّ أخي (حسَّانَ)عنه! ولا أُحِبُّه له!!

وفيما تقدَّم مِن بيانٍ جوابٌ على ما توهّمه الأخ **حسَّان** مِن ذاك **الشُّعور(!)** -اللَّطيف!-كما وصَفه-وقد **أعلنه!** وصرَّح به-: مِن أنّ مقالَه الأولَ(ذا الصفحة إلا رُبْعـًا!)له مِن **القيمة(!)**ما **يستحقّ أن يُرَدَّ عليه بـ(٦٤صفحة)**[1]!

فهذا(شعور!)**غيرُ لازمٍ**-ألبتّةَ-أيها الأخ الفاضلُ-، وإن كنتُ أُقرّ-مِن بابٍ آخَرَ-: أنّ(قيمةَ)مقالِك-عندي-**غاضًّا النظرَ عن حيثيّاتِ محتواه-مع تعقُّبي لهـ/ ـا!**-: أنه بقلمك، وأنت-عندي-أخٌ في الله، مسلمٌ، طالبُ علمٍ، ذو قيمةٍ واحترام-ولا أُزكّيك على الله-تعالى-.

---

(١) فكيف وقد صارت – الآنَ – الضِّعْفَ -تقريبًا-؟!

إذن؛ ليس كلُّ ما/ مَن = يُرَدُّ عليه يكونُ ذلك بسببِ(قيمته)!

وهذا ممّا لا ينبغي مناقشتُه-لوضوحِه وظُهورِه-!

...فلا أُكرِّرُ ولا أُعيدُ!

٢-ذكر الأخ **حسَّان**: أنه (**ذُهل!**) مِن حجم (**الجواب المكتوب**)-الذي هو **ردّي** عليه-!

وهو ذهولٌ في غير محَلّه! فنحن نذهبُ حيث **يأخذنا العلمُ والبحث**، ولا نقفُ به عند الذي نريدُه(!)نحن منه!

والحقُّ-طُرًّا-لا يُقاسُ بكثرة! أو قِلّة!!

وهذه بَدَهيّةٌ..

٣-ذكر الأخ **حسَّان إعجابَه** بغلاف(!)الردّ، ورِقّته! **وامتدح** أناقة الخط والإخراج!

مُشيراً إلى أنه(**لم يُجاوز الغِلاف!**)!

..**ولم أفهم مقصودَه**-وفّقه الله-مِن هذا **النفيِ الغريبِ!**-وقد كتبَ إليّ بمثلِه-قبلاً!-إلّا التوَّ!! لمّا صرّح لي-**قبلَ قليلٍ مِن حينِ كتابةِ هذا الكلام**-سدّده الله-في مراسَلةٍ خاصّةٍ بيننا-: أنه **لم يقرأ ردّي عليه**؛ المسمّى: (**الجواب المكتوب**)!!!

فالواجبُ-حقًّا-والحالةُ هذه!-: أن يكونَ مَكمَنُ **الذهول** هنا(بحقّ)! لا هناك(**بغير حقّ**)!

وقد كتبتُ له، وصرّحتُ له-وهأَنَذا[1] **أُكرّرها!**-؛ بأني: **لا أرتضي له/ منه**

---

(١) انظر«النحو الوافي» (١/ ٣٢٧)-عبّاس حسن-.

=**هذا-قَطُّ-!**

فلا أدري! هل قرأ الدكتور **حسَّان(جوابي)بَعْدَ ذا!** أم أنه لا يزالُ يُرْخي **إعجابَه بالعنوان والغِلاف**-فقط!-!؟

ومِن **البَداهةِ**-بمكانٍ-أن أُشيرَ إلى أنَّ(**جوابي المكتوب**)لم يكن هدفُه (**فنّيًّا!**)-**قَطُّ!**-بمدحِ أناقته! وجمالِ عنوانه!! وإنّما كان مقصودُهُ الأساسُ (**علميًا**)-ولا يزالُ-هو: بِما حوَاه مضمونُه مِن **بُحوثٍ** فقهيّة، **ومقولاتٍ** أصوليّة، **ونُقولٍ عِلميّةٍ**[١]،-لو فُرِّغ(**جوابي**)منها: لَمَا بقي لي ولا رُبْعُ عُشرِها!

ثمّ؛ الاكتفاءُ بالنظَر(!)في **العناوين**-دون التمعُّن الفِكريّ(!)الجادِّ-**بالمضامين**-: ليس مِن العلم في شيء-كما لا يَخفى على كل مَن شَدا مِن (العلم) **ولو شيئًا قليلاً**-!

إلَّا أن **يُعرِضَ**؛ وليس **الإعراضُ**(!)-بنوعَيه!-مِن شِيَم **طَلّابي الحقّ**، ولا مِن مسالك دُعاته، وهُداته.

وهو ما لا أظنُّه في أخي حسَّان، ولا أرضاه له/ منه.

٤-أشار الأخ **حسَّان**-في مقاله الجديد-إلى سروره في أنّ(**جوابي**) لم يكن مِن باب(الصواعق **المحرقة**.. أو السهام **الخارقة**..أو النار **الحارقة**)!!

..وهو في هذا(!) **يُلْمِح** إلى شيء **مقرَّرٍ**(!)في **ذهنِه-سابقًا-!** لا يحتاجُ منه/ منّا-إلى بيانٍ-أكثرَ-!!

---

(١) وممّا اعتنى به علماءُ التراجم: ذِكرُ اختصاص بعضِ العلماء(**بالنقل وكثرتِه**)، وبما يميّزُهم في ذلك؛ كما في «ذُيول(تذكرة الحفّاظ)» (ص٢٥)-وغيرِه-.

وهو تصرُّفٌ-منه!-**غيرُ مَرْضِيّ!**

وقد سمعنا مِن أساتذتنا، ومشايخِنا-منذ زمانٍ-قولَهم: (**توضيحُ الواضِحات مِن المشكلات**)[١]!

وجوابي عليه:

أولاً: **لكلّ مقامٍ مقال**؛ فالردّ على **المجادل**..يختلفُ عن الردّ على **الباحث** عن الحقّ، **الراغب** بالخير.

ولِظروف الزمان والمكان أثرٌ بيِّنٌ في اختلاف هذه المقامات-جميعًا-.

ثانيًا: ليست هذه **العناوينُ**-الشديدةُ/ القاسيةُ(!)-فضلاً عن **مضامينِها** التي(قد)تكونُ أقسى!-كما أشار الدكتور **حسَّان**-**محصورةً في فئة معيَّنةٍ!** ولا **مقصورةً** على **قومٍ** معهودين!

بل هي واردةٌ-وموجودةٌ-في/ مِن=**جميع الاتجاهات**، ومِن سائر ذوي **الأفكار والمذاهب**؛ فانظر-مثَلاً-(عناوينَ)الكتب التالية:

كتاب«**الصارم** الهندكي في عنُق ابن الكركي»[٢]-للسُّيُوطي(**الأشعري**) **الشافعي**-! وكتاب«**السيف** الرباني في عُنق المعترض على الغَوث الجيلاني»[٣] -لمحمد مكي بن عزّوز-! وكتاب«**الصارم** البارق في الردّ على السرهندي المارق»[٤]-لإبراهيم اللقّاني(**الأشعري**)، **الصوفي**، **المالكي**-! وكتاب«**الشهاب**

---

(١) «حاشية العطّار على شرح الجلال المحلّي على (جمع الجوامع)» (٢/ ١٣٧).

(٢) «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٢/ ١٠٧٠)-حاجي خليفة-.

(٣) «معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة» (٢/ ١٧٨٨)-سركيس-.

(٤) «معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (١/ ٢)-أحمد طوران-.

الثاقب في الردّ على مَن أنكر السماع على الصوفية»[١]-لأحمد ابن أبي بكر الزَّبيدي (**الشافعي**)-! وكتاب«**منجنيق الصخور** لهدم بناء شيخ الغُرور»[٢] -لأحمد بن عبد الله السِّجِلْماسي **الصوفي**-! وكتاب«**الرَّهْص والوَقْص** لمستحلّ الرقص»[٣]-لإبراهيم بن محمد العُثماني **الحنَفي**-!!

....وغيرُها كثيرٌ-**مِن البُروقِ والرُّعود!**-فكان ماذا-فضيلةَ الدكتور-؟**!**

ثالثًا: يصفُ الدكتور **حسَّان**(مقالَه)-الأول-في آخِر مقاله الثاني-هذا-بـ(**المقال الخارق**)!

...فلماذا **يَستنكرُ على غيرِه** عينَ ما يَستعملُه(**هو**)!؟

أم أنّه قالها-هنا-على معنى **الاستهزاء**؟!

أو..**الإعجاب!؟**

أو على وجه **الإلزام**..**أو التنزُّل**؟!

فإنْ كان؛ فهل يجوزُ له ما لا يجوزُ لغيره؟!

وفّقه الله، وسدّده، وبالحقّ أيّده.

٥-قال الأخ الدكتور **حسَّان**-**في مقاله الجديد**-:

(أشعر **بعُقدة الذَّنب**: أنّني جعلتُ هذا الأخ الفاضل[يقصدني: أنا كاتب هذه

---

(١) «المصدر السابق» (١/ ١٨٠).

(٢) «إيضاح المكنون » (٤/ ٥٧٤)-للبغداديّ-.

(٣) مطبوعٌ(سَنةَ١٤٢٣هـ)في(دار البشائر)-بدمشق-، بتحقيق :حسن السَّمَاحي سويدان، وتقديم: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

السطور]يمضي **وقتًا طويلاً** في كتابة **الجواب**..)!!

فأقولُ لأخي الدكتور:

حاشاك مِن العُقَد-أخي الفاضل-..لا عليك..لا عليك..

ولو أنك كلّفتَ نفسَك-**أعانك اللهُ**-قراءةَ(**جوابي**): لرأيتَ ما كتبتُ في آخِره -**ممّا يَفُكُّ أكبرَ عُقدةٍ!**-إن شاء الله-وهذا نصُّه-:

(ولا يَسَعُني-في **خِتام** هذا-«**الجواب**»-إلَّا أنْ:

أتقدَّمَ -مرَّةً أخرى- **بجميلِ شُكري، وجزيلِ دعائي**: لأخي الصديق، الشيخ الدكتور **حسَّان أبو عرقوب**-عفا اللهُ عنّي وعَنْه، وغَفَر لي وله-على ما كتبه في«**مقاله**»-ذاك-؛ الذي كان سبباً في«**جوابي**»-هذا-بِما تضمّنه مِن **فوائدَ** مُتنوِّعةٍ -**عِلْميَّة، ومَنْهَجيَّة، وسُلوكيَّة**-.

...راجيًا أن نَنالَ-جميعـًا-**نَفعَها**، وأنْ نُحَصّلَ-كلُّنا-**أجرَها**-بمَنِّ مولانا ربِّ العالَمين-وكَرَمِه-**!**).

أقولُ:

لو قرأ أخي الشيخُ **حسَّان** هذا **الشكرَ**-منّي له-: لَخالَطه كثيرٌ مِن **الشعور** بِالفرح والسرور-**بالحقّ**-؛ بدَلاً مِن مُراوَدة ذاك **الشعورِ** الحزين(**!**)**بعُقدة الذَّنْب** -بغير حقّ-**!**

..لكنّه-واأسَفاه-لم يفعل..**ورجائي له-مُكرَّراً!**-: **أن يفعلَ**..

٦-وأمّا ما ذكَره الأخ **حسَّان** مِن **سببِ ذلك الشعور**(**!**)، وأنّه: إمضائي **الوقت الطويل** في كتابة(**الجواب**)**!**

فأقول:

قضاءُ الوقتِ الطويل في العِلم، والبحث فيه، والسهَر عليه-**مجلساً واحداً! أو أربعة! أو عشرة!!**-: **أجرٌ ومثوبةٌ**-بمِنّة الله وتوفيقه-؛ فضلاً عن استمرارِه-إن شاء الله-أبدَ الدهرِ-**إفادةً ونفعاً، مُتعةً وحُبوراً**-؛ فلا تبتئِس-أخي الدكتور **حسّان**-، **لا تبتئِس**-عفا اللهُ عنك-!

وهو خيرٌ-**بألف مرّةٍ ومرّة**-مِن قضاء الوقتِ-ولو كان(**قليلاً!**)بما هو دون العِلم وشرَفِه-مِن قالاتٍ **حُكِيتْ!** أو إشاعاتٍ **حُبِكَتْ!**-يسيرةِ النفعِ، **ليس لها مَضاءٌ، أو بقاء**-!

ولو أردتُ ضربَ الأمثلة على ذلك-مِن **سِيَرِ العلماء الربّانيين، وتآليفِهم، وفتاويهم**-جعلَني الله وإياكم مِن خُدّامِهم-؛ **لطال بنا القولُ**:

فمثَلاً: ها هو الإمامُ أبو شامةَ المقدسيّ(**الشافعيّ**)يكتب في (**مسألة البسملة**) -فقط!-أكثرَ مِن سِتّ مئة صفحة-**وهو مطبوعٌ**-!

ولو أردنا(!)كتابةَ (**الجواب**)-أيَّ جوابٍ-على الطريقة(**الأدبية! الصحفية**)! لَمَا استغرق الكلامُ(**رُبْعَ صفحة!**)-وليس صفحةً **إلّا رُبْعاً!**-!

وقال الحافظُ ابنُ الصلاح في«صيانة صحيح مسلم»(ص٦٢)-في سياقِه خبرَ وفاة الإمام مسلم بن الحجّاج النيسابوريّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:

(كَانَ لمَوْته **سَبَبٌ غَرِيبٌ**، نَشأ عَن **غَمرة فكرية علمية**..)!

ثم نقل عن الإمامِ أَحْمدَ بنِ سَلمَةَ قولَه: (عُقد لأبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج **مجْلِسٌ للمُذاكرة**، فَذُكر لَهُ حَدِيثٌ لم يعرفهُ!

فَانْصَرف إِلَى منزله، وأوقد السِّراج، وَقَالَ لمن فِي الدَّار: **لَا يدخلنّ أحدٌ مِنْكُم**

هَذَا الْبَيْت! فَقيل لَهُ: أُهدِيت لنا سلّةٌ فِيهَا تمرٌ، فَقَالَ: قدِّموها إِلَيّ، فقدَّموها.

فَكَانَ يطْلبُ الحَدِيثَ، وَيَأْخُذُ تَمْرَةً تَمْرَةً-يَمْضَغُها-، فَأَصْبح وَقد فَنِيَ التَّمْرُ، وَوَجَدَ الحَدِيث.

قَالَ الْحَاكِمُ: زادني الثِّقَة-مِن أَصْحَابنَا-: أَنه مِنْهَا **مَرِض وَمَات.**

وسيأتي أمثلةٌ أُخَرُ-مثلُ هذه-بعد صفحاتٍ يسيراتٍ-إن شاء الله-.

...والمقامُ-هنا-مقام **اختصار**..

٧-أما قوله: (لم أقصد به[يريد: مقالَه الأول]مُناكَفة، ولا فتح جبهة مع أحد، مستحضراً أنّ«اختلاف الرأي لا يفسد للودّ قضية»)!

فأقولُ:

قصدُك شيءٌ-**أخي**-، وفعلُك-**ومآلُه ونتيجتُه!**-شيءٌ آخَر!

ولعلّ ذلك يلتقي ما قيل: (**المعنى في بطن الشاعر!**)(١):

فالاستفزاز..مُناكَفة-سمّيته **ما شئتَ** أن تُسمّيَه-!

وتسطيحُ مسائل العلم الشرعي.. **مُناكَفة**-سمّيتَها **ما شئتَ** أن تُسمّيَها-!

وتعظيمُ الخلاف، والنفخُ في ناره.. **مُناكَفة**-سمّيتَه **ما شئتَ** أن تُسمّيَه-!

وسَوْقُ مسائل الفقه المعتبَرة-**بِغَضِّ النظَرِ عن الاختيار فيها**-بأسلوب **السخرية(!) مُناكَفةٌ** وأيَّةُ **مُناكَفةٍ** -سمّيتَه **ما شئتَ** أن تُسمّيَه-!

وأمّا(**فتح الجبهة!**)-على حدّ تعبيرِ الشيخ **حسَّان**-؛ فنحن معه(**بعدَم**

---

(١) «الروض النَّضْر في ترجمة أدباء العَصْر» (٢/ ٢٦٠)-عصام الدين العُمريّ-.

فتحَها!)؛ ففتحُ الجبهات(!)ليس مِن **مسالك العُلماء**، ولا مِن طرائق الباحثين الجادّين مِن **طلبة العِلم الفُضلاء!**

ولو أردناه؛ لكان لنا مسلَكٌ آخَرُ-تماماً-، وهو ما لا نرضاه **لأنفسنا**، ولا نحبُّه **لإخواننا**-ولو **اختلفنا** معهم-!

وقد سُقتُ في (**جوابي المكتوب**) دلائلَ عدّةً على ذلك-مِن سِيَر أهل العلم، وكلماتِهم-؛ **لكنّ أخي الدكتور حسَّان..إلى الآن..لم يقرأ!**

ولا أدري(!)السببَ الرئيسَ لماذا-**وهو الذي طرَق الباب!**-!

أفلا يَسمعُ/ يقرأُ=(**الجواب!**)؟!

٨-ثم قال الدكتور **حسَّان**-متمِّماً القولَ-: (ولم يخطر ببالي أنني سأكون كالمتنبّي-حين قال-:

أنام ملءَ جفوني عن شواردها ويَسهرُ الناسُ جُرَّاها[١]ويختصمُ)..

فأقولُ لأخي الدكتور حسَّان-جمعَني الله وإياه، وإياكم في أعلى الجِنان-:

هنيئاً لك هذا النومُ-بالعافية-إن شاء الله-..

ولو لم تُخبرني-أخي-**هذا الصباحَ**-ما أخبرتَني به-مُراسلَةً خاصّةً-مِن **عدم قراءتك (الجواب المكتوب!)**-؛ **لَظَلَلْتُ طويلَ التفكير(!)** في سبب (نومك ملءَ

---

(١) كذا ضبَطها: بضمّ الجيم!

والصوابُ: فتحُها؛ كما في «عمدة القاري» (١٥/ ١٩٨)-للعلامة العَينيّ-.

وانظر-**لنقد البيت!**-: «المآخذ على شُرّاح (ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي)» (٥/ ٢١٧) -للأَزْدي المُهَلَّبيّ-.

جفونك!)-هذا!-**لا العكس**!-!

...أمّا أنا-**مُستعيذاً بالله-سبحانه-مِن شرّ نفسي، وسيّئات عملي**-؛ فأُكرّر مع الشاعر-أيضـًا-**بعكسِ ما قال المتنبّي**-مُناجيـًا اللهَ ربّي-سُبحانه في عُلاه-:

سَهَرُ العيونِ لغيرِ وجهِك باطلٌ ... وبُكاؤهُنّ لغيرِ عفوِك ضائعُ[1]

ورَحِم الله الإمامَ، المفسّرَ، المؤرّخ الحافظَ **ابنَ كثير الدمشقيّ**-الساهرَ في العلم، وكتابتِه، والتأليف فيه-حيث يقولُ-عن جُهدِه العلميّ في كتابهِ «الهَدْي والسُّنن في أحاديثِ(المسانيد)، (والسُّنن)»[2]:

(ما زلتُ أكتبُ فيه في الليل-**والسِّراجُ يُنَونِصُ**-حتى ذهَب بصَري معه)[3] -عافانا الله وإيّاكم-.

ومنه: ما يُنسَبُ للإمام **الشافعيّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، أنه قال:

سَهَرِي لِتَنْقِيحِ العُلُومِ أَلَذُّ لي ... مِنْ وَصْلِ غَانِيةٍ وَطيبِ عِنَاقِ[4]

وفي«الوافي بالوفَيَات»(٢٠/ ١٨٣)-للصلاح الصفَديّ-، قال:

(أَخْبرنِي السديدُ الدِّمياطيُّ الْحَكِيمُ-بِالْقَاهِرَةِ-وَكَانَ من تلاميذ علاء الدين ابنِ النَّفيس-، قَالَ: اجْتمَع-لَيْلَةً-هُوَ وَالْقَاضِي جمالُ الدينِ ابنُ وَاصل-وَأَنا نَائِم عِنْدهمَا-، فَلَمَّا فرغا مِن **صَلَاة الْعشَاء الْآخِرَة**: شَرَعا فِي الْبَحْثِ، وانتقَلا مِن علمٍ

---

(١) «الدُّرّ الفريد وبيت القصيد» (٢/ ١٣٦)-للمستعصِميّ-.

(٢) وهو مطبوعٌ-مرّتين-.

(٣) «المصعَد الأحمد في خَتم(مسند الإمام أحمد)» (ص٢٣)-لابن الجَزَريّ-.

(٤) «ديوانه» (ص١٧).

والبعضُ يَنسُبُها **للزمخشَري**!

إِلَى علم، وَالشَّيْخ عَلَاء الدّين-فِي كلِّ ذَلِك-**يَبْحَث برياضةٍ، وَلَا انزعاج**.

وَأمّا القَاضِي جمالُ الدّين؛ فإنّه **ينزعجُ، ويعلو صَوتُه، وتحمَرُّ عَيناهُ، وتنتفخُ عُروقُ رقبتِه!!**

وَلم يَزَالَا كَذَلِك: إِلَى أَن أَسْفرَ الصُّبْح..)(١).

...والأخبارُ عن **أهل العلم، واجتهادهم**-في هذا الباب-: كثيرةٌ.

..فيا حبّذا به مِن(سَهَر!)..

٩-ثم قال الأخ الدكتور **حسَّانُ** -وفّقه اللهُ لمزيد هداه-واصِفَني-: (له ما يزيد على أربعة عشر كتابـاً..)!

فأقولُ:

أولاً: ليس عددُ كتبي كذلك-**واللهُ العَفوُّ**-.

ثانيـاً: ليست العِبرةُ **بعدد** المؤلَّفات أو الكتُب-**قلّت! أو كثُرت!**-أسألُ اللهَ أن يُبارِكَ لي ولأخي-، ولكنّ العبرةَ **بالإخلاص** لله فيها، والموافقة **للصواب** في مضامينِها، والحرص على **الحقّ ومعرفته** في مَثانيها-.

رزقَني الله وإيّاك ذلك-بفضله وتوفيقه-.

١٠-ثم قال الأخ الدكتور **حسَّان**-في الختام-: (انتشر **جواب** الأخ الفاضل [يقصدُني]انتشارَ النار في الهشيم):

(١) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» (٩/ ٦١٨)-لابن فضل الله العُمريّ-.

فأقولُ:

مشكور-أيُّها الدكتور-..

لقد **طمأنْتَني**-دكتور **حسَّان**-على **أمرٍ** ليس لي قُدرَةٌ(!)على تتبُّعه، ومعرفته -**بالجزم**-!

ويَهُمُّني-جدًّا-كغيري مِن الدُّعاةِ إلى **الكِتابِ والسُّنَّةِ** على بصيرةٍ-إن شاء اللهُ-أن يستفيدَ المسلمون مِن سائر ما أكتبُ-**ممّا أظنّه حقًّا**-؛ لينالَني به **الأجرُ والثَّواب**-بمشيئة الملِك الوهّاب-.

وإلَّا؛ فما فائدةُ أن نكتبَ بغيرِ نيّةٍ صالحة! ولا رُدودِ فعلٍ إيجابيةٍ-فيما نرجو-(ناجحة)؟!

فجزاك الله خيراً.

١١-ثم قال الدكتور **حسَّان**: (فسارَع كثيرٌ من الناس إلى قراءة مقالي بسببه، حيث تساءلوا: ما هذا المقال (**الخارق**)! الذي استحقّ تسويدَ كلّ هذه الصفحات للردّ عليه؟):

فإنّي:

-**أولاً**: أحمدُ ربّي-تعالى-على أنّ(**جوابي**)كان سبباً **للالتِفات** إلى مقالك، واستِرعاء **الأنظار** إليه-والفضلُ للهِ-**وحدَه**-!

وإلَّا..!

-**وثانيـًا**: لِيكونَ هذا النظرُ-بِطرَفَيهِ-سبيلاً-**عند العُقلاء والنُّبهاء**-للموازَنة بين ما ذُكر في (**المقال الأدبيّ الصحفيّ!**)-ذي الصفحة إلَّا رُبْعـًا-مِن إشاراتٍ **عاجلةٍ**(!)لِمسائلَ فقهيةٍ مقصودة-(**فيها إنَّ!**)-**بعشرِ دقائقه!**-، وما ورَد في

(جوابي)-**العلميّ الفقهيّ**-بتأصيلِه وتفصيلِه-الذي استَغرقَتْ كتابتُه: **ساعاتٍ،** واستوعبَتْ مراجعتُه وتدقيقُه: **أيّامًا**-؛ لتتميم الفائدة، وتكميل النفع-في سبيلِ الله-بتوفيقه-سبحانه-..

١٢-ثم قال فضيلتُه: (أشكر أخانا الفاضل الذي بسبب **جوابه** وردّه كان لمقالتي صدى بين الناس، وسبحان مقسّم الأرزاق)!

أقول:

ها هنا ثلاثُ نقاط:

الأولى: مفهومُ كلامه(!): أنه لولا(**جوابي**)-المتضمّنُ الردَّ على كلامه!-لَمَا كان لمقاله (**صدى**)بين الناس!!!

و(مفاهيم المشايخِ معتبَرة)[1]**!**

فـ....

الثانية: أنّ(الصدى)-وحدَه-**ليس علامةً على صوابٍ! أو دليلاً على حقٍّ!**

وقد بيّنتُ معنى هذا في أول هذا المقال(**الثاني**)-هنا-؛ **فلا أُعيد.**

الثالثة: قوله: (**سبحان مُقسّم الأرزاق**): يفتحُ لنا البابَ للإشارةِ إلى مسألة عقائدية-**وإن كنتُ على شِبه اليقين: أنّها ممّا لم يخطُرْ بِبال الأخ الدكتور حسَّان -وفَّقه المولى!-هنا-**، وهي:

---

(١) «سِلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٣٨٨)-للعلامة المحدّث محمد ناصر الدين الألبانيّ-.

ما ذكَره العلماءُ[١] مِن أنَّ (الرِّزقَ)-عند(**أهل السُّنَّة**)-: **ما صحَّ الانتفاعُ به**-حلالاً كان أو حراماً-؛ **خلافاً للمُعتزلة في قولهم**: إنَّ(**الحرامَ**)ليس برزقٍ**!**

وعليه؛ **فأقولُ**:

(الرزقُ)**أوسعُ مِن أن يكونَ** مالاً**!** أو متاعاً**!!** أو طعاماً-فقط-**!!!**

وأمّا الصلةُ(!)بين هذه المسألة، وما نحن بصدَدِه؛ فواضحةٌ لمَن تأمّل..

...﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].

وأخيراً:

فاللهُ-وحده-يعلمُ: أنّي ما كتبتُ هذا(المقالَ)، ولا(**الجوابَ**)-قبله-**إلا لبيان معالِم الصواب العِلميّة، وجمعِ الكلمة الإسلاميّة، والحِرصِ على المودّة الشرعيّة، وتحقيقِ معاني الأُخوّة الحقيقيّة..**

والجمعُ بينها-**كلِّها**-بحمد المولى ذي الجلالِ-يَسيرٌ **على مَن يسّره الله عليه..**

وأمّا إلقاءُ **التشكيك** بها**!** أو إضفاءُ **التسطيحِ** عليها**!** أو إبداءُ **التناقض(!)** بينها: فكلُّ ذلك ليس مِن **علاماتِ التوفيق**، ولا أَماراتِ أهله وأصحابِه..

وأمّا **التهرُّبُ مِن البحث العلميّ**، والنظَرِ الفاحِصِ في **أسبابِ الخلاف -ووجوهِه**-تحت دعوى(**عدم حُبّ الجدال!**)!-؛ فهو عملٌ غيرُ مَرْضِيّ: إذ ليس

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٨/ ٥٤١)-للإمام ابن تيميّةَ-، و«المحرَّر الوجيز» (١/ ٨٥) -لابن عطيّة-، و«معالم التنزيل» (١/ ٦٣)-للبغَويّ-، و«الجامع لأحكام القرآن» (١/ ١٧٧) -للقرطبيّ-.

كلٌّ (الجدال) مذموماً!!

فكيف إذا ما كان(**عدمُ حُبِّ الجدال!**)-المزعومُ!-مؤسَّساً على **التشهّي الصِّرْفِ**-على طريقةِ (محمّد يَرث! و..محمّد **لا** يَرث!)[1]- فيما يُقالُ!-!!

...**فالمصيبةُ أعظمُ.**

وما أحسنَ كلامَ الإمامِ ابنِ تيميّةَ-رَحِمَهُ اللَّهُ-مبيّناً حقيقةَ (**الجِدال**)**المحمودِ** -كما أمَر الله به-في حكيم شرعِه-:

«فهو أمرٌ للمؤمنين أن يقولوا الحقَّ الذي أوجبَه اللهُ عليهم-وعلى جميعِ الخَلق-: **لِيُرْضوا** به اللهَ، وتقومَ به الحجَّةُ على المخالِفين؛ فإنَّ هذا مِن الجِدال بالتّي هي أحسنُ، وهو: أن تقولَ كلاماً حقاً **يُلزِمُك**، **ويُلزِم المنازعَ لك** أن يقولَه؛ فإنْ وافَقَك، **وإلّا**: ظهَر عنادُه وظلمُه»[2].

(ومَن كان قصدُه(الجدالَ)، **والقيلَ، والقالَ، والمكابرةَ**: لم يَزِدْهُ التطويلُ إلا خروجاً عن سواءِ السَّبيل)-كما قال-أيضاً-شيخُ الإسلام ابن تيميّة-تغمّده الله برحمته-في«مجموع الفتاوى»(٤/ ٧).

ومعَ ذلك؛ فلا نُلزِمُ(!)مَن خالَفَنا، ولا نُشَدِّدُ عليه، ولا نُشَكِّكُ فيه، وإنّما نتحاورُ، ونتباحثُ: الدليلُ بالدليل[3]**، والحُجّةُ بالحُجّة.**

ولْيَسَعْنا ما وَسِعَ مَن قبلَنا ممّن هم خيرٌ منّا؛ فـ(**أهلُ السُّنَّةِ أعرفُ الناسِ بالحقّ، وأرحمُهم بالخَلق**)-كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ في«مِنهاج السُّنَّة» (٣/ ٣٩)-.

---

(١) مثَل شعبيّ تُراثيّ(!)مُتوارَث؛ يُساقُ **لِرَدِّ التفريق بين المتماثِلات!**

(٢) «الجواب الصحيح» (٣/ ٨٢)-الإمام ابن تيميّةَ-.

(٣) فالواجبُ: (**تركُ اتِّباع الآراء معَ وُجودِ النصّ**)-كما قال الإمامُ أبو عبدِالله القُرْطُبيّ في «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦١)-.

وأمّا مَن فَهِمَ، أو فُهِّمَ-**بالتوهُّمِ! أو الإيهامِ!**-مِن التخطئةِ العلميةِ-في بحثِ مسائلِ العلم-: **التأثيمَ**-فضلاً عمّا فوقَه!-؛ فقد أَبْعَدَ النُّجْعَةَ[1]-جدًّا-؛ **غافلاً**-**أو مُتغافِلاً**-عن:

أولاً-طرائق العُلماء في البحث، **والردّ، والتخطئة**، والتصويب-وهو شأنٌ معلومٌ **مشهورٌ**-فيهم-، كثيرٌ **موفورٌ**-بينهم-.

ثانيًا-عدَم التفريقِ بين إطلاقِ **(الأحكام النوعيّة)**-على الأفعال والأقوال-، وتنزيلِ **(الأحكام العينيّة)**-على الذَّواتِ والأشخاص.

وهو بحثٌ عميقٌ دقيقٌ؛ يَغيبُ عن كثيرٍ مِن العُموم.

....**مُكَرِّراً رَجائي(!)**لأخي الدكتور **حسَّان**: أن **يستعينَ** بربّه البَرِّ الرحيم؛ ويستعيذَ به-سبحانه-مِن الشيطانِ الرجيم؛ **لِيَقرأَ ما بعد غِلاف(!) ذاك(الجواب)**؛ فضلاً عمّا(هنا)مِن **إضافاتٍ**؛ راجيًا أن يكونَ ما نحن فيه **بابَ هُدى يَقطَعُ أسبابَ الهَوى**-حتى لا أقولَ-أو نقولَ!-: **هيهات هيهات-!**

وكُلّي آذانٌ صاغِيةٌ لكلِّ ما قد يُبديه(!)أخي **حسَّان**-أو غيرُه-مِن **ملحوظاتٍ** في صُلب(!!) ما بحثتُ مِن **مسائلَ عِلميّةٍ، وفِقهيّةٍ** -مشهورة- في «**الجواب المكتوب**»!.. **لا الاكتفاء بِمجرَّدِ(القولِ)بِعِباراتٍ مُحَمَّلةٍ بألفاظِ العُموم!** أو **محضِ(الشُّكرِ)-لاسترضاء بعضِ ذوي الفُهوم-!!**

وما ذلك كذلك؛ إلَّا لِتكونَ **الصلةُ**-بما قال، أو يقولُ-(وثيقةً)-جدًّا-بين مقاله -هذا-، و(**جوابي**)-ذاك-**!** لا كما عليه واقعُها-الآنَ-مِن **انْبِتات** الصلة**!**

---

(١) انظر «الْمُغْرِب فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ» (ص٤٥٧)-للمُطَرِّزِيّ-.

وانقطاع أسبابِها!

و..حتى لا يَضطرَّ القارئُ **المتابعُ**(!) لأن يقولَ:

شَكَوْنا إليهمْ خَرَابَ العراقِ **فعابُوا** علَينا شُحُومَ البَقَرْ[(١)] **!**

..**أَجلَّكم اللهُ عن هذا-قليلِه، وكثيرِه-.**

وإلَّا-فضيلةَ الشيخ-:

كيف يُقبَلُ ما أشرتَ إليه-في مقالَيك-مِن (**انتقاد لبعضِ الممارَسات التي أعتقدُ أنَّها في غير محَلِّها**)؛ دون نظَرٍ صحيحٍ مُعتبَرٍ-**بعينَي العلم**-إلى هذه (**الممارَسات!**)، ومَدى قُربها-**أو بُعدِها**-عن العلم الشرعيّ-**بدلائله**-، وعلمائه الصالحين-اكتفاءً بدعوى(**المناخ!**)-حَرَّاً وقَرَّاً-دون ضوابطَ-**!**

وكذلك: النظرُ إلى ما يراهُ مخالفُك-في ذلك-**حتى ولو مِن باب المحاماةِ(!) عن النفسِ!**-دفعاً للاتِّهام! وتحقيقاً للحقِّ الذي يُبتغى ويُرام!؟

فـ«**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[(٢)]...

(تنبيهٌ):

نَعى الأخُ الصديقُ الأستاذُ **حُسين الرواشدة**-وفّقه اللهُ-في مقالٍ[(٣)] له، نَشرَتْه «جريدة الدستور»-الأردنية-(بتاريخ: ٦/ ١٢/ ٢٠١٩)-على مَن (**يعتقدون** بأنّهم **يتحدّثون باسم الله!** وبالتالي: فهم (**أوصياءُ**) **على غيرِهم مِن البَشَر!**...أو باعتبارِ

(١) «البارع في اللُّغة» (ص١٥٥)-لأبي عليّ القالي-.

(٢) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) (٧١) و (٧٢)عن أنس-رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

(٣) وقد أرسله إليَّ-ألكترونيّاً-الأخُ الدكتور **حسَّان**-**نفسُه**-وفّقه الله-..

فهمِهم للدين هو **المسطرةَ** التي يُقاسُ عليها **الدينُ**-نفسُه-!).

وهذا-لو وُجد**!**-**وقد يوجَدُ!**-؛ فإنّه مِن أيٍّ كان: **مرفوض.**

أمّا **الترجيحُ العلمي، أو الفقهيُّ**-بالدلائل والبراهين-والذي هو صَنيعُ **جميعِ العُلماء و المذاهب**-؛ فَمطلوبٌ **مفروض.**

والتاريخُ العلميُّ المتناثِرُ-**عَبرَ تاريخِ تراث علماء الأمة**-قبلاً وبَعداً-؛ هو هذا-كما هو معروفٌ **معروض**-.

أمّا طُروءُ **التعصُّب**(مع/ ضِدّ)-في مسألةٍ، أو مسائلَ-؛ فهذا بابٌ آخَرُ؛ (قد)لا ينجو مِنه ذو علمٍ**!** أو صاحبُ فِقهٍ-**مذهبيًّا كان، أو غيرَ مذهبيٍّ**-!!

والاتِّهامُ به-**بأشَدِّ الألفاظِ!**-قد(!)يكونُ **مُتبادَلاً**-بين الجميع-!

﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [يوسف:٥٣].

وقال الفقيهُ(**الشافعيُّ**)العلامةُ أبو الحسَن الماوَرْديُّ في كتابه«أدَب الدنيا والدين» (١/ ١٢١)-محذِّراً-:

«رُبَّمَا **غَلَا** بَعْضُ الْأَتْبَاعِ فِي عَالِمِهِمْ؛ حَتَّى يَرَوْا أَنَّ قَوْلَهُ **دَلِيلٌ**-**وَإِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ!**-، وَأَنَّ اعْتِقَادَهُ **حُجَّةٌ**-**وَإِنْ لَمْ يَحْتَجَّ!**-؛ فَيُفْضِي بِهِمْ الْأَمْرُ إِلَى **التَّسْلِيمِ لَهُ** فِيمَا أَخَذُوا مِنْهُ**!**».

..وهذه أُمُّ الآفاتِ، ورأسُ البَلِيَّاتِ**!**

وقد قال فقيهُ الزمانِ أُستاذُنا العلامةُ الشيخُ **محمدُ بن صالح العُثيمين** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في رسالته«**تعاون الدعاة**»(ص١٧-فما بعدُ)-مُوضِّحًا هذه الحقيقةَ النَّاصِعةَ-:

«**لا يجوزُ** للإنسانِ أن يعتقدَ **خطأَ غيره**، وأنَّ الصوابَ معه في أمورٍ **تقبلُ الاجتهادَ**؛ لأنّه إذا اعتقد ذلك: **فكأنّما تنصَّب منصِبَ النبوةِ والرسالةِ والعِصمة!**

فالخطأُ جائزٌ على غيرك، وهو جائزٌ عليك، والصوابُ الذي تدّعيه لنفسِك يدّعيه غيرُك، **وقد يكونُ الصوابُ مع غيرك**، والخطأُ معك.

ومِن ثَمَّ: صار بعضُ الشباب-الآنَ-ينتمي إلى **طائفةٍ معيَّنة**، أو إلى **عالمٍ معيّن** ينتصرُ له، ويأخذُ بقوله-**سواءٌ كان صوابًا، أم خطأً**-!

وهذا-**في الواقع**-ممّا **يُشتِّت** الأمّةَ، **ويُضعِفُ** العزيمةَ».

ثمّ قال-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «..ولستُ أقولُ: إنّه يجبُ أن يكونَ **قولُنا واحدًا**-بمعنى: أنْ لا يقعَ بيننا خلافٌ فيما يَسُوغُ فيه الخلافُ؛ لأنّ **هذا أمرٌ لا يُمكن!**

لكنْ؛ أقولُ: إنه إذا وقَع بيننا خلافٌ-فيما يَسُوغُ فيه الخلافُ-: يجبُ أنْ لا يُؤَدّي-هنا-**إلى اختلاف القلوب**؛ بل تكونُ القلوبُ واحدةً، والموالاةُ بيننا قائمةً، والمحبّةُ ثابتةً-**ولو اختلَفْنا فيما يَسُوغُ فيه الاجتهادُ**-».

ولعلَّ الأجملَ مِن كلامِه-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كلامُ شيخِه العلامةِ عبدِ الرحمن بنِ ناصرٍ السَّعديّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-كما في «مجموع مؤلَّفاته» (٢٦/ ٢١)-قال-:

«**الحذَرَ الحذَرَ مِن التعصُّبِ للأقوال والقائلين**؛ وهو: أن يَجعلَ القصدَ مِن الـمُناظَرَةِ نصرَ القولِ الذي قاله! أو قاله مَن يُعَظِّمُه!! **فإنَّ التعصُّبَ مُذْهِبٌ للإخلاصِ، مُزيلٌ لِبَهجةِ العلم، مُعْمٍ لِلحقائِق، فاتحٌ لأبواب الخِصام والحِقد.**

كما أنَّ **الإنصافَ** هو زِينةُ العلم، وعُنوانُ الإخلاصِ، والنُّصْحِ، والفلاحِ».

...**أَقولُ** كلَّ ما تقدّم-هُنا، وهُناك، و..هُنالك-مُتَبَرِّئـًا مِن كُلِّ قولٍ، أو فعلٍ يخالفُ ما قرّرتُه، وأكّدتُ عليه-مِراراً-ممّا هو مِن أُسِّ **ديننا الإسلاميّ العظيم**،

ولُبِّ منهجِنا العلميِّ الأمين-: **مِن الفقهِ، والدليل، واللِّين، والرِّفق، والجِدال بالحُسنى؛ فضلاً عن مقالةِ التأثيم، أو التضليل، أو التكفير**-أعاذَنا الله، وإيّاكم، والمسلمين-**كائنًا مَن كان قائلُه**-قريبًا، أو بعيداً، كبيراً، أو صغيراً-.

فالشرعُ الحكيمُ، والدعاةُ إليه-**بالحقّ إلى الحقّ**-ليسوا أحزابًا **سرّية** تجمعُهم قالةٌ**!** ولا جماعاتٍ **حَرَكيّةً** تفرِّقُهم حالةٌ..وإنّما هو **التواصي بالحقّ والصبر والمرحمة-بالّتي هي أحسنُ..للّتي هي أقوَمُ**-ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً-؛ **بَشَرٌ مِن البشر: نعلمُ ونجهلُ، ونُصيبُ ونُخطئ:** ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[1] [مريم:٩٥].

وبِذا: لا يَغيبُ عنك-**يا ذا العينَين**-**خطأُ المتنبّي**-في قصيدتِه المتضمّنة شِعرَ(**النوم ملء الجفون..!**)-ذاك!-الذي استدلَّ به الدكتور **حسَّان**-وذلك في قولِه الآخَرِ[2]-:

كم تطلُبونَ لنا عَيبًا **فيُعجِزُكُم** ويَكرَهُ اللهُ ما تأتونَ والكرَمُ**!**

فـ(**العيوبُ**)موجودةٌ-لا يخلو منها إنسانٌ-؛ لكنّ الله-سبحانه-**يسترُ**، ويعفو.. و(**تطلُّبُها**)-والفَتشُ عنها!-**محظورٌ**؛ وهو ممّا لا يرضاه الربُّ العزيزُ -عزّ وجلّ-، كما لا يَقبلُه **أهلُ السَّمْتِ** والأدب مِن صالحي الناس..

نعَم؛ **التنبيهُ على الخطأ**-بالعِلم والحِلم، والرِّفقِ والشفَقة-**بالدليل والبُرهان**-: ليس مِن هذا البابِ-**تطلُّبًا للعيوب**-! ولا هو سببًا في **استحقاقِ** الآثامِ والذنوب**!**

---

(١) «أي: كلّ واحدٍ-منهم-يأتيه-يومَ القيامةِ-منفرداً؛ بلا مالٍ، ولا ولَدٍ، **وبِلا مُعينٍ، ولا ناصِرٍ**»-كما في «تفسير النسَفيّ» (٢/ ٣٥٤)-.

(٢) «ديوان المتنبّي» (ص٣٢٥).

وأستغفرُ اللهَ العظيمَ-**جلَّ في عُلاه، وعَظُم في عالي سَماه**-ظاهراً وباطنـًا، ماضيـًا وحاضراً-.

...أَلَا وقد ذكَر أخي **حسَّانُ** (**الصَّدى!**)-وانتظرَه!-؛ بل جعلَه جُزءاً(!)مِن عنوان مقاله-هذا-**مُحتفِيـًا به**-بَدءاً وانتهاءً-عفا اللهُ عنّي وعنه-؛ فإنّي **أقولُ** له -**خِتامـًا**-:

كلُّ(**صَدىً**)لا بُدَّ له مِن(**رَجْعٍ!**)؛ فها هو ذا(**رَجْعُهُ!**)بين **يـدَيك**، وأمام عينَيك؛ فانظرْه-غيرَ مأْمور-، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان:٢٢]..فلا تقِف-**فقط!**-عند العنوان(**!**) **لِتجعلَ منه** سبيلاً إلى النقضِ**!** أو النُّقصان**!**

..بانتظار **القراءة المتأنِّية**-منك-أخي-إمَّا(مُفيداً، أو مُسْتفيداً)-**حقَّ العِلْمِ، وأمانةَ أهلِه**..

مُكرِّراً-هُنا-**في خِتام هذه الكتابةِ**-مع أخي الدكتور **حسَّان**-وفَّقه اللهُ-ما قاله في رسالته الدكتوراه «مِنهاج الشَّريعة في تشريع الأحكام»(ص١١):

(**لا أدّعي العِصمةَ لنفسي**؛ فما كان فيها مِن **زلَل، أو خطأ**: فإنّي أتوبُ إلى الله -تعالى-منه، وأستغفرُه عنه..)-فكلُّنا ذاك الرجلُ-.

وقد نقَل-**تأصيلاً**-سدّده الله-في رسالته الدكتوراه(ص٢٤٢)قولَ الإمامِ **الشافعيّ**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (**لا يحلُّ لمسلمٍ عَلِمَ كتابـًا ولا سُنَّةً أن يقولَ بخلافِ واحدٍ منهما**)**!**

ثمَّ شرَح ذلك-**عمليـًا**-فيما نقَله(ص١٧)عن الدكتور **محمد فتحي الدُّرَيني** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-مِن قولِه-: (التَّشريعُ الإسلاميُّ هو-في الواقِع-: النُّصوصُ المقدَّسةُ -**كتابـًا، وسُنّةً**-، **وأمّا الفقهُ**؛ فهو: التفهُّم العميقُ لهذه النصوصِ)**!**

ونقَل(ص١٧)-أيضـًا-عن الأستاذ **مصطفى الزرقا**-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-قولَه-: (لا

يجوزُ الخَلْطُ، وعدَمُ التَّمييزِ بين مفهوم«**الشَّريعة الإسلامية**»، ومفهوم«**الفقه الإسلاميّ**»)!

ثمّ **علّل** الدكتور **حسَّانُ** نقلَه-بقولِه-:

(وذلك لأنَّ الشَّريعةَ-المتمثِّلةَ بنُصوصها مِن **الكِتابِ والسُّنَّةِ**-تتحلّى بردِاء القُدُسيّة، وإزارِ العِصمة؛ لأنّها **وحيٌ مِن الله-تعالى**-، وعلى كلّ مسلمٍ أن يَعتقدَ -جازمـًا-**أنَّها صوابٌ، وحقٌّ، وصِدقٌ-كلُّها**-)!

وصريحُ(مفهوم)هذا الكلام-بوضوحٍ بيِّنٍ-: أنَّ(القيمةَ العلميّةَ الراقيةَ **للفقه** -على سُمُوِّها-**عارِيَةٌ عن ثوب العِصمة**؛ لأنّها جُهدٌ **بَشريٌّ** محضٌ-**يحتملُ الصَّوابَ والخطأَ**-)-كما قال الدكتور **حسَّان** في رسالته الدكتوراه(ص١٧): -..

...وهو كلامُ حقٍّ، وصِدق.

وخِتامـًا:

«أسألُ ربّي-بلسان **التضرُّع والخُضوع**-، وأَبتهلُ إلى مولايَ-بعينِ **التذلُّل والخُشوع**-: أن يجعلَ(**كتابي**)-هذا-**مُرادًا** به وجهُه الكريم، **مَصُونًا** مِن شائبة الرياء والتعظيم..»[1]-﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [فاطر:١٧]-.

...وهُو-سبحانه-الهادي لأقوَم طريق﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨][2].

---

(١) «البُحور الزاخرة في علوم الآخرة» (٣/ ١٦٠٩)-للسَّفّارينيّ الحنبليّ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

(٢) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في «درء تعارُض العقل والنقل» (٩/ ٣٤): (**قد** = يكونُ الرجلُ مِن أذكياءِ الناس، وأحَدِّهم نظَراً، **ويُعميه** عن أظهَرِ الأشياء!

=

وهُو نِعْمَ المولى، ونِعْمَ المُجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه -أجمعين-.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمين...

وكتَب

علي بن حسن الحلبيّ الأثريّ

عمّان-الأردن

ظُهرَ يوم الأحد: ٤/ ربيع الآخِر/ ١٤٤١

ثمّ دقّقتُه، وراجعتُه..في مجالسَ/ آخِرُها: بعد عصرِ يوم الأربعاء:

١٤-ربيع الآخر-١٤٤١هـ

وقد يكونُ مِن أبلَدِ الناسِ، وأضعفِهم نظَراً، **ويَهديه** لِـمَا اختُلف فيه مِن **الحقِّ**-بإذنه-.

فلا حولَ ولا قوّةَ إلا به.

فمَن اتَّكل على نظَرِه واستدلالِه، أو عقلِه ومعرفتِه: خُذِل.

ولهذا؛ كان النبيُّ -ﷺ- في **الأحاديثِ الصحيحةِ**-كثيراً ما يقولُ: «يا مقلِّبَ القلوبِ **ثبِّت** قلبي على دينك»).

والحديثُ؛ رواه أحمد(٢٦٦٧٩)، والتِّرمِذيّ(٣٥٢٢)، والطيالِسيّ(١٦٠٨)عن أنس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

وله شواهدُ عِدّةٌ.

مُحتويات الكِتاب

۞


الجواب المكتوب
تفريج القلوب
بتفريج الكروب
مسائل فقهية، وتأصيلات منهجية، وآداب علمية
كتبه
الراجي عفو ربه
علي بن حسن الحلبي الأثري